وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كليـــة الحقـوق والعلـــوم السيـــاسية

قســم العلـــوم السيـــاسيـــة و العلاقات الدولية

دور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي ـ حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة أنموذجا ـ 2015/2012

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص:السياسة العامة والإدارة المحلية

من أعداد الطالبة:

* هبيرات سليمة

تحت إشراف الأستاذ:

* لزهر بن عيسى

أعضاء لـجنة المـناقشة

اسم ولقب الأستاذ (ة)	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
			رئيسا
ب ـ لزهر بن عيسى	أستاذ مساعد { أ }	جـامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
			عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً ﴾ سورة الكهف. الآية: 109.

صدق الله العظيم

مقدمة

مقــدمــة

يعد النظام السياسي للدول الديمقراطية بمثابة القاعدة الصلبة و المرجع الرسمي للقوانين و القرارات التي تعنى بصنع السياسات المجتمعية و القرارات الهامة؛التي لها أهمية كبيرة على الحياة السياسية، و للنظام السياسي مدخلات و مخرجات للسياسة العامة؛ التي تعد هذه الأخيرة جدول الأعمال السياسية الخاصة بالمشاريع المختلفة كل حسب المجال و الاختصاص، وتعنى أيضا بالتغذية الرجعية للمطالب و الاحتياجات المجتمعية للمواطنين وانشغالاتهم، وتنشيط عمل المؤسسات الحكومية و الخاصة في سبيل ذلك، إلا أن هناك بعض من المظاهر التي قد تؤدي إلى زعزعة و استقرار النظام السياسي للدولة إقليما وشعبا و سيادة؛ ونذكر منها الفساد السياسي الذي يعيق البرامج و المشاريع السياسية التي هدفها التحسين و الإصلاح السياسي و التغيير الأمثل و الاستثمار في العنصر البشري، وقد وردت عدة آيات من الذكر الحكيم التي تصف الفساد وما يخلفه من أضرار و نتائج سلبية دوما لا تعود أبدا بالنفع و الصلاح ومن بينها

قوله تعالى: { وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ }[1]

وفي موضع آخر يرد في القرآن الكريم لفظة الفساد.

قال الله عز وجل: { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }[2]

إن الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات والحضارات الإنسانية التي خلت من قبل إلى حد الساعة؛

[1] سورة البقرة. الآية: 30.

[2] سورة الروم. الآية: 40.

فقد اقترن وجود الحضارات بوجود الأنظمة السياسية للعهود التي خلت واضمحلت.

أما اليوم فقد تطورت الحياة البشرية، وأصبحت أكثر رقي وحضارة مما عرفته المجتمعات القديمة، فالطبيعة البشرية فيها جانب الخير، وفيها جانب الشر والضمير الإنساني والقيم الأخلاقية السائدة في النفس البشرية هي التي يقاس عليها بطبيعة الحال السلوك، والوعي الناتج عن التنشئة السياسية والاجتماعية.

فظاهرة الفساد لا تقتصر ولا تتوقف على شعب دون آخر، كما تختلف حسب بيئة وطبيعة النظام المجتمعي السائد.

إن الحياة السياسية عبارة عن أحداث وأجندة سياسية تعنى دائما بالشأن العام، وحفاظا على استقرار النظام السياسي واستمراره، ويتم التداول على السلطة بطريقة سلمية وبطريقة شرعية (قانونية).

فالقانون الذي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين الإداري والسياسي، وبين ماهر مدني وعسكري، وبين ما هو ملك للفرد وبين ما هو ملك للجماعة.

إذًا فالقانون هو الذي يؤدي إلى استدراك التأخر، وكذلك الصعود إلى مصاف الدول الكبرى، وفق منظومة وترسانة من القوانين والبرامج والمشاريع التي تنظم الحياة المجتمعية ككل.

يتم التداول على السلطة بالطريقة السلمية والشرعية، من أجل ضمان المشروعية بمقتضى آلية الانتخاب، الذي يعد هذا الأخير إجراء قانوني منظم يختار بمقتضاه الشخص المناسب لوضعه في المكان المناسب ممثل من طرف الشعب يسعى دوما إلى تحقيق، الأفضل و الأنسب حفاظا عن الصالح العام؛

تقوم الأحزاب السياسية بالتنافس على السلطة، فالبعض منها يصل إلى الحكم، وبعضها الآخر يصبح في المعارضة (معارضة للحكومة) تسمى "بحكومة الظل" تترقب وتتابع أعمال الحكومة و توجه لها

أفكارها وآرائها عن طريق التأييد الشعبي، ومنظمات المجتمع المدني التي إن كانت تمتاز بالاستقلالية المالية فتصبح صانعة القرار و مؤثرة في السياسة العامة عموما.

تعد المعارضة السياسية وسيلة للتغيير، والتعبير والحفاظ على النظام العام، في النظم الديمقراطية التي تضمن للأفراد مدى واسع من المشاركة وإبداء الرأي الآخر وهي ظاهرة صحية في النظم الديمقراطية.

- **أهمية الموضوع:**

تظهر أهمية الموضوع جلية في طبيعة الظاهرة المراد تحليلها (مكافحة المعارضة السياسية للفساد السياسي – حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة أنموذجا–)، والكشف عن أسبابها من خلال جمع المعلومات حولها للوصول إلى النتائج المرجوة لأجل الكشف عن ظاهرة الفساد ومسبباتها، والحلول الممكنة لها.

إن هذه الدراسة تركز على دور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي، هذا الأخير الذي يعبر عن انحراف في السلطة أو المنظمات السياسية أو أيّة تصرفات غير قانونية تقوم بها بعض مؤسسات التابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص و غيرها من تنظيمات أخرى بغية الربح السريع أو استغلال المال العام أو إتباع طرق ملتوية أخرى.

ومن أهم أشكال الفساد نجد: الرشوة والمحسوبية والتزوير في الانتخابات وغيرها من السلوكيات،التي لها تأثير كبير على النظام السياسي ككل للدول وعلى منظومة الأخلاق التي هي الفيصل و الرقيب على أعمال المسلم اليومية ، وبالتالي فإننا سوف نستعرض من خلال دراستنا هذه دور المعارضة السياسية البارز في الحد من الفساد السياسي، خصوصا في مجال الانتخابات ومختلف الجرائم المتعلقة بالحملة الانتخابية من بدايتها إلى المرحلة النهائية من أجل ضمان تداول سلمي على السلطة، تحت مبدأ الشرعية والمشروعية وحفاظا على مبدأي الشفافية والنزاهة الانتخابية، والحفاظ أيضا على الاستقرار واستمرار النظام السياسي.

- **أهداف الدراســة** :

ارتأينا أن نقسم أهداف الدراسة إلى هدفين: أولهما هدف علمي، والآخر هدف عملي وهي:

1-الهدف العلمي:

تهدف الدراسة إلى تحديد وضبط المصطلحات السياسية، "المعارضة السياسية، والفساد السياسي" وإبراز حلقة الوصل بين كليهما.

*المعارضة السياسية لها أبعاد في تاريخ التعددية الحزبية وبروز عدة تيارات كمنظمات المجتمع المدني

* أما مصطلح الفساد بشكل عام له أبعاد في المجال السياسي، والمجال الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، فهو يعيق عجلة التنمية، ويؤدي إلى شلل المؤسسات عن أداء عملها وتعطيل المشاريع التنموية المحلية والدولية.

*وبالتالي تساهم عدة هيئات دولية كهيئة الأمم المتحدة في محاربة هذه الظاهرة، ومنع انتشارها عن طريق تطبيق اتفاقيات وقوانين صارمة تجاه مرتكبي جرائم الفساد بشتى أشكاله وصوره على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى إثراء رصيد المعرفة العلمية من خلال ما سيضيفه بحثنا حول الفساد السياسي وآليات مكافحته.

2-الهدف العملي:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة معرفة آليات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، و الأحزاب السياسية لأجل فرض سبل التعاون من أجل بناء دولة الحق والقانون.

فالمعارضة السياسية وحدها لا تستطيع أن توقف استمرارية وتواصل أعمال الفساد وسط الإدارات وفي الحملات الانتخابية، و المؤسسات الرسمية للدولة و غير الرسمية كذلك إذ يحتم على جميع

الفواعل"من منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والرأي العام" إلى فرض الرقابة القانونية والتكنولوجية من أجل زيادة الوعي وثقافة انتخابات حرة ونزيهة.

تسعى كذلك إلى بناء وإعداد موارد بشرية تتمتع بكامل المسؤولية، و الكفاءة و الفعالية وكسب التعبئة من قنوات التنشئة السياسية.

- **مبررات الدراسة** :

إن اختيار مثل هذه المواضيع ليس بالأمر الهين، حيث يقوم الباحث في الحقل العلمي والعملي باكتشاف المعرفة من البيئة التي يعيش فيها، فالإنسان هو ابن بيئته.

ومن بين أهم مبررات اختيار الدراسة هو:

1 -مبررات ذاتية:

لقد تم الاهتمام بهذا الموضوع، لأنه ينتمي إلى حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام و إلى الميدان السياسي بشكل خاص، و هذه النقاط هي بعض المبررات:

- من أجل الاطلاع أكثر على الحياة السياسية، ومعالجة المشاكل وفق ما هو متاح من موارد وإمكانيات بشرية ومادية ، وفق خطة إستراتيجية تقوم على أسس سلوكية.

- الرغبة في الإصلاح ودحض الفساد ودرأ المفاسد بشتى الوسائل والطرق مما أدى إلى الاهتمام بهذا الموضوع.

- لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بما يأتي:

– الممارسات الإقطاعية و الجهوية والمحسوبية، وإقامة علاقات الاستغلال والتبعية، والسلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة أول نوفمبر، ومن هذا المنطلق نستعرض مقولة الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

(نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فإذا ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله).

2– المبررات الموضوعية:

– يحظى هذا الموضوع باهتمام الدارسين والباحثين من أجل الإصلاح والتطوير، والتنمية المحلية وصولا إلى التنمية الشاملة.

– يمثل خطة سياسية بالنسبة للمعارضة السياسية من أجل زيادة فعاليتها في عملية مكافحة الفساد عموما و الفساد السياسي خصوصا.

– المعارضة السياسية تسعى إلى تعزيز نقاط قوتها بإضعاف الخصم بتتبع تصرفاته وسلوكياته لتوفير عناصر الحكم الراشد (المساءلة، الشفافية، دولة الحق والقانون...).

– الإنسان شريك في التنمية، وهو المستفيد منها في عدة مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها.

– **<u>أدبيات الدراسة:</u>**

لا يزال موضوع المعارضة السياسية، والفساد السياسي ينال اهتمام الباحثين وعدة منظمات للمجتمع المدني المحلية في الجزائر، و منظمات دولية أخرى نشطة في مجال مكافحة الفساد كمنظمة الشفافية الدولية، هيئة الأمم المتحدة، منظمات حماية حقوق الإنسان وغيرها ، وأصبح يشكل أهم الجوانب الأساسية في التحليل السياسي للظواهر التي تشهدها العديد من الدول لاسيما الدول الانتقالية، والتي عرفت تاريخ تحدي ونضال، من أجل الهوية الوطنية والصمود أمام العثرات الاستعمارية التي شهدها

تاريخ هذه الدول، ومن بينها الدولة الجزائرية التي عرفت الويلات من أعمال الفساد والعنف من طرف المستعمر الفرنسي الذي حاول تدنيس تاريخ هذه الدولة العريقة، فالشعوب هي وحدها من تحرر نفسها.

– ومن ضمن الدراسات التي عالجت موضوع الدراسة من عدة زوايا مختلفة نجد الدراسات الآتية:

– دراسة الطالبة: **كريمة بقدي**،" الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا "، رسالة الماجستير. (2012).

تطرقت الباحثة إلى إعطاء جانبا من الفساد السياسي في الجزائر،إذا لم يتم وصول إلى تداعيات الفساد السياسي بشكل أوسع ، ودرست أثره على الاستقرار السياسي الذي يعني هذا الأخير حفاظا على أمن البلاد من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها وجذب و استقطاب العمالة الأجانب للاستثمار في الموارد المختلفة للحصول على تبادل الخبرات و المعارف في المجالات الهامة (كمجال الصحة، التعليم ، الاقتصاد الذي يشمل على الصناعة و الزراعة والصيد البحري ....).

– دراسة الباحث: **صالح زياني**،" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، مجلة المفكر. العدد الرابع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة؛ حيث وضح الباحث أن للعمل الجمعوي أهمية وفاعلية كبيرين في مكافحة الفساد و تعميق مشاركة المواطنين وفق مبادئ الديمقراطية في الجزائر؛ نظرا لعدة نقائص لا تستطيع المؤسسات الحكومية القيام بها لأجل تحفيز و تشجيع المواطن الصالح على إرساء قواعد الديمقراطية التي تدل على المساواة و العدل و العلم و العمل الجاد لتحقيق التنمية بكل أبعادها السياسية و الاجتماعية و البشرية و غيرها ونلحظ نقاط الضعف لهذه الدراسة؛ أن العمل الجمعوي هو عمل مؤقت وغير دائم، وبالتالي تصبح مؤشرات الفساد في تزايد مستمر،إذا غاب العمل الجمعوي الكفء و الفعال؛ فالعمل الطوعي يحتاج دوما إلى تحريك و توفير الإمكانيات البشرية و المادية و المعنوية كذلك.

- دراسة الطالب: **عبد العالي حاحة**،" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه. 2013.

لقد أعطى الطالب استفاضة في موضوع الفساد من زوايا متعددة يستطيع أي باحث أن يلحظ ذلك و تتم الاستفادة من موضوعه بشكل كبير، إلا أن الموضوع يحتاج فعلا إلى تجسيد الآليات القانونية من أجل مكافحة الفساد الإداري في الجزائر و إعطاء الاستقلالية للسلطة القضائية للفصل في مثل هذه الظواهر التي تخل بسير النظام العام في كافة المؤسسات العامة منها و الخاصة.

- دراسة الطالب: **طارق عاشور**، " تطور العلاقة بين الحكومة و البرلمان في النظام السياسي الجزائري(1997- 2007)"، رسالة الماجستير. 2009.

لا يخلو أي عمل إنساني من وجود جوانب القوة و جوانب القصور و الضعف، فدراسة الطالب كانت موفقة إلى حد ما في دراسة علاقة الحكومة بالبرلمان الجزائري في النظام السياسي ، إلا أنه اقتصر الدراسة على الجانب الحالي و لم يتطرق الطالب إلى السيناريوهات المتاحة لإحداث تطور العلاقة بين الحكومة و البرلمان في النظام السياسي الجزائري مستقبلا وفق التعديلات الدستورية و الإصلاحات السياسية و الإدارية بغية تحسين الخدمة العمومية تعود بالنفع العام.

- **إشكالية الدراسة:**

المعارضة السياسية بالجزائر تحاول دوما في الحملات الانتخابية رصد الفساد السياسي، وتتبع أثر الرشوة، سرقة المال العام، التزوير، الهبات، بالإضافة إلى الكشف عن فساد المال السياسي، (كشراء الأصوات)، وعليه فإننا سنحاول معالجة **الإشكالية** الآتية:

- **هل تساهم المعارضة السياسية عمليا في مكافحة الفساد السياسي؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما هو مفهوم المعارضة السياسية و الفساد السياسي؟

2- ما هو واقع و تحديات المعارضة السياسية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر؟

3- كيف يتم الإعداد لمواجهة ظاهرة الفساد السياسي من طرف حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة؟

لكي يتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

1 -كلما كان دور المعارضة السياسية فعالا في مكافحة الفساد السياسي، كلما أدى ذلك تضاؤل حجم الفساد السياسي.

2 -تعد أعمال الفساد السياسي من أخطر السلوكيات التي تضرب استقرار النظام السياسي.

3 -كلما تم الاعتماد على أجهزة رقابية مستقلة لمنع الفساد السياسي، كلما أدى ذلك إلى نزاهة وشفافية العملية السياسية.

4 -كلما تم اعتماد تعدد مقارباتي (اجتماعية، قانونية، أخلاقية....)، كلما أدى ذلك إلى انحصار الفساد السياسي وتضاؤل تداعياته محليا ومركزيا.

منهجية الدراسة:

بما أن عنوان الدراسة دور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي -حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة نموذجا- (2012- 2015)، فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، الاقتراب الوظيفي، أداة المقابلة.

1) **منهج دراسة الحالة:** المناسب لطبيعة الدراسة ، من خلال واقع وأفاق المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي في الجزائر والتوجه نحو إصلاح، التطور، الوعي الثقافي بضرورة التغير الايجابي ودرأ الفساد الذي يضر ويفتك بلاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة.

2) **الاقتراب الوظيفي:** نظرا لأن الدراسة ألمت بعدة أطراف التابعة للمعارضة السياسية (الأحزاب السياسية المعارضة للسلطة، ومنظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام...) و تحديدا لوظيفة هذه الفواعل في مكافحة الفساد السياسي وفق الآليات التي تعتمد عليها في ذلك.

3) **أداة المقابلة:** وتعد المقابلة أسلوبا هاما في إعداد المواضيع الأكاديمية الميدانية و التعرف عن قرب على كيفية عمل الجهة التي تجرى بها المقابلة ، و هي عبارة عن أسئلة توجه للمبحوث إزاء حدث ما ، يستطيع الباحث من خلال إدلاء المبحوث بالمعلومات البحثية ، الحصول على المعلومات الضرورية لانجاز بحثه نظريا و تطبيقيا.

وقد تم الاستعانة بهذه الأداة في الفصل الثالث الذي يعنى بالدراسة الميدانية لحركة مجتمع السلم لولاية بسكرة نموذجا.

- **<u>صعوبات الدراسة:</u>**

للتمكن من إحاطة الدراسة بالمعلومات والبيانات الدقيقة والمنهجية، ولكي يتم التوصل كذلك إلى حل المشاكل في أسرع وقت ممكن وأقل تكلفة لابد من مواجهة ما يلي:

- يمتاز موضوع الدراسة بالحساسية والخطورة ،لأنه يمثل نقطة تحول إلى فساد النظام السياسي والاجتماعي.

– يحتاج هذا الموضوع إلى دراسات سياسية من طرف الباحثين ، وتأمل جذري اتجاه الدراسة، وإيجاد حلول حسب طبيعة البيئة المجتمعية.

- **تقسيم الدراسـة** :

لقد تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

➢ **الفصل الأول:** مقاربة مفاهيمية حول محددات الدراسة. يدرس:

- المعارضة السياسية التي تشمل جملة و تفصيلا من التعاريف المختلفة للباحثين و ندرس أيضا نشأة المعارضة السياسية وكذلك أنواع و أهداف المعارضة السياسية بشكل عام.
- الفساد السياسي؛المستفحل في المؤسسات السياسية ومنه نتطرق إلى جملة التعاريف و البعد التاريخي له و نحدد أنواع الفساد ثم الفساد السياسي الذي يعد متغير الدراسة؛ وللمزاوجة بين المعارضة و الفساد السياسي نحدد مقاربات مفسرة لدور المعارضة السياسية لمكافحة الفساد السياسي وفقا لمؤشرات و معايير موضوعية.

➢ **أما الفصل الثاني:** واقع و تحديات المعارضة السياسية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر. يدرس:

- معرفة شكل المعارضة السياسية في الجزائر؛ خلال الأحادية الحزبية وكذلك الثنائية الحزبية بداية الانفتاح السياسي للبلاد.
- التطرق إلى آليات المعارضة السياسية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر؛ وهي ما تملكه المعارضة السياسية في الجزائر لإبراز دورها الرقابي على ممارسات الفساد السياسي التي تلوث العملية السياسية النزيهة.

- مكافحة الجرائم التي تقع في العملية الانتخابية في الجزائر؛ ومن خلال هذا العنصر نبرز دور عدة أطراف لمكافحة الفساد الانتخابي الذي يعد جزءا من الفساد السياسي، وفق ترسانة القوانين الموضحة لذلك.

➢ **أما الفصل الثالث:** دراسة ميدانية لحركة مجتمع السلم لولاية بسكرة أنموذجا. يدرس:

- فقد خصص لهذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة؛ ويعنى بتسجيل الملاحظات الهامة لدور حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة في مكافحة الفساد السياسي محليا، وفي الأخير نخلص إلى جملة التوصيات و الاستنتاجات التي يتم الاستفادة منها في الجانب العلمي أكثر منه من الجانب العملي إلا من خلال وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

الفصل الأول:

مقاربة مفاهمية حول محددات الدراسة

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية حول محددات الدراسة

يعيش الإنسان في بيئة تمتاز بالتنوع والتغير باستمرار مع مرور الوقت، وهذا ما يفرض عليه أن يكون دائما على استعداد لهذه التغيرات ومواجهة أمر الواقع بروية وثبات.

تعد البيئة المجال الحيوي لكافة الكائنات الحية والعنصر البشري هو الذي يستطيع أن يتأقلم مع مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية وغيرها...، بحكم الخبرة والتجارب الحياتية.

وعلى قول أحد المفكرين و المنظرين لعلم السياسة في وصفه لهذا العلم هو أن السياسة "هي كل شيء، إن لم تكن كل شيء، فهي موجودة في كل شيء." ومن هذا المنطلق يتضح أننا أمام موضوع له أهمية بالغة في الحياة السياسية ، ألا وهو المعارضة السياسية ، هذا المفهوم الذي يرتبط بالواقع السياسي الذي يعد هذا الأخير شكل من أشكال النظم السياسية بين طرفين أحدهما يكون في السلطة ويطلق عليه "الحكومة" والثاني يكون خارج السلطة ويطلق عليه "المعارضة "، حينئذ تكون دلالة اللفظ تتجه إلى ذلك التكوين الواقع خارج السلطة أيا كان شكله قد يكون حزبا ، أو جماعة أو تنظيم معين، فكل هذه التكوينات تتجه إليها دلالة المعارضة لتعبر عن القوى غير المساندة للحكومة ، والتي تقف منها موقف الضد أو الرفض ومازالت المعارضة مصطلحا يستعمل في القانون الدستوري وفي علم السياسة ويقصد به: الأحزاب والجماعات السياسية التي تناضل للاستيلاء على السلطة.[1]

[1]. جابر قميحة، المعارضة في الإسلام: بين النظرية و التطبيق. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص51.

بالموازرة مع موضوع المعارضة السياسية هناك موضوع يشترك مع هذا المصطلح إلى لا يقل أهمية عنه إلا وهو الفساد السياسي؛ وقد عرف هذا الأخير انتشارا كبيرا في الدول النامية لغياب عناصر الحكم الراشد ونذكر منها ،مبدأ الشفافية ، المساءلة ، إرساء قواعد دولة الحق والقانون خاصة في مجال الحملات الانتخابية التي تعرف جرائم مختلفة ومتنوعة، إذ بات على المعارضة السياسية تقصي وترقب أعمال الفساد. السياسي التي تحدث بالذات في الحملات الانتخابية والانتخاب نفسه؛ من أجل ضمان انتخابات نزيهة وذات شفافية وتحقيق عنصر العدالة والمساواة وتداول سلمي على السلطة.

و سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

- ✓ **المبحث الأول : البنية المفاهيمية للمعارضة السياسية**
- ✓ **المبحث الثاني: دراسة مفاهيمية حول الفساد السياسي**
- ✓ **المبحث الثالث: أهم المقاربات المفسرة لدور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي**

المبحث الأول : البنية المفاه يمية للمعارضة السياسية

يعتبر هذا العنصر القاعدة الأساسية للعناصر الموالية، وتمارس المعارضة عملها بشكل طبيعي واعتيادي في الإطار القانوني وتتميز المعارضة في الأنظمة الديمقراطية بحق الوجود و التعريف ببرامجها واستلام السلطة عندما تحصل على أغلبية الأصوات، وقبل التعرض إلى تعريف المعارضة السياسية لابد أن نحدد بعض المفاهيم التي تعد مكملة وحلقة متواصلة مع المعارضة السياسية من أهمها (التداول على السلطة. الانتخاب ، الديمقراطية ، الأحزاب السياسية ، التعددية السياسية، التعددية الحزبية، منظمات المجتمع المدني...).

1. التداول على السلطة:

تعرف على أنها : تناوب حزبين أو تحالفين على السلطة من المعارضة ، وفي إطار احترام النظام القائم من أجل تغيير الدول بين القوى السياسية الموجودة في المعارضة سلميا ، بالانتخاب أو الاستفتاء العام للوصول إلى السلطة بين قوى سياسية تعترف مؤقتا بالسلطة ، والدخول في المعارضة ، والتداول على السلطة لا تقتضي التعديلات الدستورية ولكن تبتعد عن العنف أو الثورة .[1]

يعد مبدأ يفرض لا عنف ولا استعمال القوة للوصول إلى الحكم، وإنما بطرق سلمية وإجراءات قانونية للحصول على المناصب بطريقة صحيحة.

[1] حسين مرزود،"الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)،" أطروحة دكتوراه. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية . كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012)، ص13.

2. الانتخاب:

إن الانتخاب يعد من أهم الوسائل الديمقراطية في إسناد السلطة، والذي ينتج عنه تكوين الهيئات النيابية التي تمثل الشعب وتمارس عملها وفق القانون، سواء على المستوى الوطني أو المحلي.[1]

هو إجراء قانوني معمول به في الدول الديمقراطية لإرساء الشفافية و المصداقية في الحملات الانتخابية سواء التشريعية أو الرئاسية أو المحلية.

3. الديمقراطية:

يعرف قاموس علم الاجتماع الديمقراطية بأنها، تعني توفر فرصة مشاركة أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات في شتى مجالات الحياة المختلفة وخاصة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية، والديمقراطية السياسية تعني المساواة أمام القانون ، وحرية الكلمة والتعبير والنشر والاجتماع ، وتقوم الديمقراطية على المنافسة الحرة ، وتوازن جماعات المصلحة .[2]

وهذا يعني أنها تفرض اتخاذ القرارات الأنسب للمجتمع وفق القوانين المعمول بها.

[1] إسماعيل لعبادي،" أثر التعددية الحزبية على البلدية في الجزائر" ، رسالة الماجستير. (قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005)، ص9.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان، السيد شحاتة، علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص398.

4. الأحزاب السياسية:

ففي الفكر العربي يعرف الحزب السياسي على حد قول أغلب الباحثين بأنه: جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص و أهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، و المساهمة في تحقيق مبادئهم بغية الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها.[1]

تعبر الأحزاب السياسية دوما عن برامج و مشاريع تهم المجتمع و الصالح العام للوصول إلى السلطة.

5. التعددية السياسية:

المراد بالتعددية السياسية هو وجود الأحزاب والفضائل والتيارات السياسية التي يصحب الناشطون السياسيون في قالبها آرائهم ومواقفهم السياسية ، والهدف الذي ترمي إليه هذه المؤسسات و التيارات الحزبية هو الوصول إلى دفة الحكم وتسلم المراكز الرسمية للسلطة السياسية في سبيل إدارة دفة الشؤون العامة على أساس رؤاها ومناهجها.[2]

و تعبر على تعدد الجماعات و المنظمات التي تسعى إلى تقلد مناصب الحكم في الدولة وفق قوانين و لوائح و برامج رسمية.

[1] أمين البار ،" دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية(دراسة حالة الجزائر 1997 2007)"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011)، ص16.

[2] عفاف حبة ،" التعددية الحزبية و النظام الانتخابي(دراسة حالة الجزائر)"، رسالة الماجستير. (فرع قانون عام. قسم العلوم القانونية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004)، ص52.

6. التعددية الحزبية:

تحدث التعددية الحزبية في الأنظمة التي تؤدي فيها طريقة الاقتراع إلى وصول أكثر من حزبين إلى البرلمان توجد التعددية الحزبية في كل دولة بها نظام حزبي يتضمن ثلاثة أحزاب فأكثر كما هو الشأن في دول أوروبا الغربية والدول الاسكندينافية، الهند ، إسرائيل وغيرها من الدول.[1]

و يمارس هذا النوع في الدول الديمقراطية التي تسمح بتعدد الأحزاب السياسية التي تصل إلى السلطة وتنفذ برامجها لسير النظام العام في المجتمع.

7. منظمات المجتمع المدني:

- ✓ يتمثل المجتمع المدني في الجمعيات الوظيفية وغير السياسية النشطة و المستقلة، و الهادفة لتحقيق الصالح العام في المجتمع[2]، للمنظمات المدنية دور في الحمالات الانتخابية.
- ✓ المصادقة و المصداقية، وحشد الأعضاء و التأييد الإعلامي في صحفها الخاصة.
- ✓ المساعدة في حملة التبرعات . المشاركة في التوعية العامة للناخبين.[3]

إن دور منضمات المجتمع المدني دور تحسيسي و توعوي وإرشادي كذلك، الذي هو ناتج عن الفكرة التي أسس من اجلها (التطوع و خدمة المجتمع لتحقيق مصالح عامة تعود دوما بالنفع العام).

[1] عفاف حبة، المرجع السابق. ص51.

[2] أمال بلزرق ، "الفساد في الإدارة المحلية وطرق معالجته"، مذكرة الماستر. (قسم الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص76.

[3] محمد منير حجاب، إدارة الحمالات الانتخابية طريقك للفوز في الانتخابات. القاهرة: دار الفجر، 2007، ص163.

المطلب الأول: تعريف المعارضة السياسية

أولا: التعريف اللغوي: تعريف المعارضة لغة

جاء في لسان العرب:... وعارض الشيء بالشيء معارضة: قابله، وعارضت كتابي بكتابه أي قابلته، وفلان يعارضني أي يباريني، وفي الحديث أن جبريل عليه السلام كان يعارضه القرآن كل سنة مرة، وأنه عارضه العام مرتين، قال ابن الأثير:أي كان يدارسه جميع ما نزل من القران، من المعارضة، أي:المقابلة.

وفي المنجد : عارض معارضة وعراضا: عدل عنه وجانبه ، وعارض الكتاب بالكتاب : قابله به، وعارضه بمثل صنيعه : فعل مثل فعله ، وأتى إليه بمثل ما أتى ، وعارض الرجل : ناقض كلامه، وعارضه : قاومه ، وعارضه : باراه [1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

لكلمة المعارضة في اصطلاحات النظم السياسية .معنيان أحدهما عضوي والآخر مادي:

1). ويقصد بالمعارضة في معناها العضوي أو الشكلي، الهيئات التي تراقب الحكومة وتنتقدها وتستعد للحلول محلها. فيقال بهذا المعنى تولت المعارضة السلطة في إعقاب انتخابات جديدة.

تقوم المعارضة بدور المراقب والحارس على الحكومة على كافة الأعمال السياسية التي تقوم بها هذه الأخيرة وتنتقدها عند حدوث النقائص و الاختلالات.

[1] وائل عبد الحمد المنسي مبحوح،"المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية(حماس2006/1994، دراسة تحليلية)"، رسالة الماجستير.(برنامج دراسات الشرق الأوسط. كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر بغزة، 2010) ، ص54.

2). ويقصد بالمعارضة في معناها المادي أو الموضوعي النشاط المتمثل في رقابة الحكومة وانتقادها والاستعداد للحلول محلها. فيقال لكل مواطن حق معارضة سياسية الحكومة .[1]

استعداد المعارضة لأن تكون في محل الحكومة عند إجراء الانتخابات وفق القوانين.

3). الموسوعة السياسية: المعارضة في الاصطلاح بأنها: " الأشخاص والجماعات والأحزاب التي تكون معادية كليا أو جزئيا السياسة الحكومية".

تعبر المعارضة على عدة أراء لها تنظيم وتسعى لمواجهة الحكومة في القرارات المهمة.

وهي تعني أيضا في المفهوم السياسي العام " الرأي أو الصوت الأخر.

4). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، تحت كلمة " معارضة "

في القانون الدستوري وعلم السياسة تستعمل كلمة المعارضة للدلالة على الأحزاب و المجموعات السياسية التي لم تتحصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات تناضل من أجل استلام السلطة

تدل المعارضة على التنظيمات ذات الطابع السياسي والتي تسعى إلى الوصول للسلطة والتغيير ما كان في السابق.

5). تعريف علاء الدين مصلح:

. المعارضة هي جزء من النظام العام، وتستمد مشروعيتها من القانون، ولابد من الالتزام بالقانون والحقوق السياسية.

[1] ماجد راغب الحلو، النظم السياسية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2006، ص271.

. تمارس المعارضة من المواطنين الذين ينتمون إلى تنظيم سياسي له وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر الجماعة الحاكمة وفق القانون.

. تسعى المعارضة إلى توضيح وجهة نظرها في القضايا السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و التي تعمل الصالح العام، ومحاربة مظاهر الفساد المتفشية في المؤسسات الحكومية [1]

المعارضة هي مجموعة الأفراد أو الجماعات الذين ينتمون إلى جهة معنية يخول لها قانونا بممارسة المعارضة وفق مبادئ الديمقراطية ومحاربة مظاهر الفساد من أجل العمل نحو ترسيخ التنمية الشاملة في المجالات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية وغيرها للقضاء على نقاط الضعف التي تسهم في جعل الدول سواءا المتقدمة أم المتخلفة في شتى المجال في مصاف الدول الفاسدة.

وأنه يمكن ملاحظة ما يلي في مسألة المعارضة في وقتنا الحاضر وفق التعريف ما يأتي:

*. أنها اكتسبت مفهومها وأبعادها . لا من التعريفات المجردة في الفكر السياسي والدستوري، ولكن من الممارسات العملية في المجتمعات المعاصرة وهذا لاشك يعطيها قدرة متجددة على التطور.

ويبقى دوما ميدان العمل هو الفاصل والسبيل نحو التجديد و الإصلاح للمنظومة الحكومية بدءا من القاعدة إلى هرم السلطة.

*. أنها في أغلب الأعم تتجسد في الأحزاب برامجها ووسائلها التي تحاول أن تحقق بها أهداف وجود الحزب السياسي.

ويتسم دور الأحزاب السياسية كجماعات غير رسمية في صنع السياسية العامة التي تلعب دورا في التأثير على قرارات الحكومة و برامجها وفق ما تحمل الأحزاب من برامج وأنشطة توعوية ودعوية تحاول

[1] وائل عبد الحميد الهنسي مبحوح، المرجع السابق. ص58.

إيصالها إلى أذان أفراد المجتمع عبر الندوات والتجمعات الديمقراطية ذات أهمية كبيرة للتنشئة السياسية و الثقافة المجتمعية وتفعيل عنصر المشاركة في الحياة السياسية.

*. أنها في تجسدها الحزبي هذا لا يكون لها وجودها الواحد الدائم ،إلا عن طريق تفعيل دور الحزب المعارض الذي يحمل رؤيا مستقبلية واضحة المعالم لمكافحة الفساد السياسي و تجسيد الإصلاحات القانونية.

*. قد يحصل تبادل الأدوار في الحكم إن وصل الحزب المعارض للسلطة، وهنا يحدث التنافس حول الكرسي وليس حول من الأفضل، والذي لديه القدرة على القيادة السياسية وفق الخبرة والجدارة والاستحقاق.

*. إن وجودها في صورتها الطبيعية السوية رهين بتوفير عدد من القيم السياسية والاجتماعية ، أهمها الحرية بمفهومها الشامل و الديمقراطي ، فالقيم المتوفرة في القائد السياسي بطبيعة الحال سوف تسهم في تفعيل الجهاز الرقابي حول الحكومة ، و توجيه الإنذار لها عبر مجموعة المؤسسات التي تعمل لصالح المعارضة السياسية ، ومنها منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والرأي العام وغيرها.

ولا يمكن أن تكون الحرية المطلقة سواءً للمعارضة السياسية أو للحكومة ، إذ أن هناك حواجز لا يجب تعديها والتي فرضها الدستور كقانون أعلى في الدولة كالمساس برموز الدولة و الانتماء إلى جماعات خارج الوطن لا تبني أهداف ايجابية للوطن.

*. مصطلح المعارضة يطلق حاليا على الحق السياسي في المراقبة والنقد والمناقشة و الاستجواب، كما يطلق على الحزب والأشخاص الذين يزاولون هذا الحق.[1]

[1] وائل عبد الحميد المنسي مبحوح، المرجع السابق. ص56.

تمارس المعارضة السياسية حقها القانوني والشرعي في متابعة و مراقبة أعمال الحكومة كمثال على ذلك القيام بآلية الاستجواب و السؤال و ملتمس الرقابة وغيرها ومصادقة البرلمان على بيان السياسة العامة الذي تقدمه الحكومة بداية كل سنة جديدة كبرنامج للحكومة الذي يخص جميع القطاعات.

6. وتعرف المعارضة السياسية على أنها:

. هي عدم الموافقة على قرار سبق اتخاذه أو مناهضة اتجاه لاتخاذ قرار معين.

تعارض المعارضة السياسية القرارات الحكومية وفق خلفيات معينة أو اتجاهات تراها من زوايا متعددة، فتبدي المعارضة رأيها في القضايا السياسية كتعديل الدستور، توزيع الموارد الطبيعية، و حدوث الأزمات، الحملات الانتخابية، محاربة الفساد...).

7. فالمعارضة ضمن النظام:

المعارضة التي تعمل تحت الدستور هي نوع من أنواع النصيحة، بما تمارس الضغط لتغيير السياسات حسب ما تراه أنه هو الصواب. [1]

تمارس المعارضة السياسية دورها الدور المراقب للحكومة من أجل تغيير وضع سيئ إلى وضع أحسن منه و تكون المعارضة السياسية متجسدة في عدة أطراف هدفها الرئيس هو تفعيل التنمية ومبادئ الحكم الراشد و النظام الديمقراطي التي تسمح بتداول سلمي على السلطة و الحفاظ على استقرار و بقاء النظام السياسي.

[1] بسام العموش ،" المعارضة السياسية من منظور إسلامي"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. العدد02، 2010، ص3.

ثانيا : التعريف الإجرائي

يتضح مما تم طرحه من تعاريف لمصطلح المعارضة السياسية أن هناك نقاط مشتركة بين التعاريف أن المصطلح يشير إلى الأحزاب السياسية ، التي لم تصل إلى السلطة فهي تعارض لمراقبة عمل الحكومة بمعنى الأحزاب السياسية التي وصلت إلى السلطة ، وقد تصل حدة الصراع بين المعارضة والحكومة إلى تنافر وقطيعة في بعض الأحيان لأجل المصالح الخاصة بكل واحد منهما.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المعارضة السياسية

للمعارضة السياسية تاريخ طويل بين التطور التاريخي الذي عرفته الحضارات القديمة إلى غاية اليوم ، فتعمل المعارضة السياسية على تنشيط الحياة السياسية من خلال المشاركة ، وصناعة القرار والتنشئة السياسية والوعي والإرشاد والاقتراب من الجمهور ومعرفة تطلعاته ومطالبه والعمل على إيجاد الحلول المناسبة له .

وسوف نعرض في هذا المطلب توصيف الفكر الغربي والعربي الإسلامي ونظرته للمعارضة السياسية .

1) المعارضة السياسية في الفكر الغربي:

* ارتبطت بمبدأ الحريات العامة، ومع ظهور الثورة الفرنسية تبنت المبدأ الفردي الذي يعمل على تقليص أو الحد من تدخل الدولة.

* لأجل تفادي المشاكل المجتمعية والاقتصادية ، كالتضخم والبطالة وغيرها أدى ذلك إلى ظهور الفكر الماركسي الذي يدعوا إلى تدخل الدولة في عدة ميادين.

*ارتبطت بتطور النظام الحزبي للمجتمعات ، وظهرت من خلاله عدة جماعات وتكتلات سياسية واجتماعية.

*قدرة المعارضة السياسية على تمثيل قوى المجتمع المختلفة في عدة مجالات، خاصة المجال الذي تنحدر منه.

* غاية الحزب أو الجماعات السياسية المعارضة هو السلطة ومراقبة الدولة.

* تلتزم المعارضة السياسية في الفكر الغربي بدستور الدولة والنظام السائد فيها، ولها إستراتيجية محكمة للوصول إلى الحكم. [1]

لقد كانت المعارضة السياسية في هذا الفكر وليدة ظروف تاريخية تختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان ، فلما تكون معارضة السلطة في قضايا معينة؛ فإنها تعنى أكثر بالوضع الاجتماعي و التغيير للأفضل ، لأن من يتبنى فكرة التغيير يريد إرادة سياسية ومجتمعية،وتفعيل مشاركة سياسية و المطالبة بالحقوق وأداء الواجبات وغيرها. [2]

2) المعارضة السياسية في الفكر العربي الإسلامي:

. كانت المعارضة في عصر النبوة مرتبطة بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفق مصادر التشريع الإسلامي، والمعارضة تقتضي الرأي والنصيحة من الأطراف المعارضة حول قضية دينية أو دنيوية.

. الخوف من تحول المعارضة السلمية إلى معارضة مسلحة التي عاقبتها الفتن وعدم الاستقرار واضطراب أحوال الأمة وشيوع الفساد.

. ترتبط المعارضة بالمراقبة والتقويم بهدف إحلال المصلحة العامة لا بالاكتفاء بما تفعله السلطة وما لا تفعله، فالسماح بوجود المعارضة في الإسلام مرهون بوجود ضوابط قانونية وشرعية هدفها مصلحة الأمة ونبذ العنف و درأ المفاسد و جلب المصالح.

[1] وائل عبد الحميد المنسي مبحوح، المرجع السابق. ص62.

[2] المرجع نفسه. ص58.

. اعتماد المعارضة على مبدأ الشورى لتحديد الأمر الصائب للجماعة دون الوقوع في الاختلاف في وجهات النظر، وفق عدة اختيارات معروضة أمام الجماعة.

. تدعو المعارضة الإسلامية إلى إقامة حدود الله تعالى، والسماح بممارسة الحريات العامة، كما وتقتضي هذه الأخيرة العدل والمساواة والحق، ولا تتنافى المعارضة السياسية مع أحكام الشرع الإسلامي الذي فرض من السماء من عند رب العزة جلا وعلا.

المعارضة السياسية في الإسلام مبدأها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونبذ العنف والفساد.

المعارضة المسلحة التي تعرفها الدول العربية جراء الفتن التي ما ظهر منها وما بطن اليوم سببها هو عدم التمسك بكتاب الله وسنة رسوله.

. لابد أن تقوم المعارضة السياسية على مبادئ الديمقراطية والأخذ بتجارب الدول الإسلامية الرائدة و الناجحة في التخلص من جميع المشاكل المجتمعية ككل.

المطلب الثالث: أنواع المعارضة السياسية

يمكن الإشارة إلى بعض أنواع المعارضة السياسية في النقاط الآتية:

1 . من ناحية العدد: وتنقسم إلى قسمين هما:

أ) المعارضة الفردية:

وهي لشخص يتبنى فكرة ويدافع عنها بغض النظر عن المعارضين الآخرين، بمعنى أن يكون المعارض فردا يعبر عن وجهة نظره الخاصة. [1]

[1] وائل عبد الحميد منسي مبحوح، المرجع السابق. ص59.

ومع ذلك تعد أيضا بأنها: عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة. أو أنها (قوى . أحزاب . أو جماعات سياسية تملك برنامجا محددا يهدف في الأساس للوصول للسلطة وتمتلك الأدوات التي تمكنها من تحقيق هذا الهدف.[1]

و عليه نحدد أن معارضة الرأي العام في قضية سياسية أو اجتماعية في مكان ما أو في زمان ما، وذلك لاختلاف التوجهات الفكرية للأفراد فكل شخص له اعتقاداته بشأن قضية أو حدث له علاقة بحدث آخر ومثال ذلك تفاعل الرأي العام مع قضية تؤثر بشكل أو بآخر على صيرورة عمل منظمة أو شركة اقتصادية أفلست أو اتهمت بالفساد وعلى سبيل مثال لا الحصر، فضيحة الفساد التي تورط بها رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم وغيرها من الأحداث التي تم فيها التجاوزات على القانون.

ب) المعارضة الجماعية:

وهي معارضة أشخاص لفكرة منظمة لحزب أو جماعة أو مشروع معين، وهي تكون تعبيرا عن رأي مجموع الأمة. [2]

والمقصود بها المنافسة المنظمة عبر انتخابات حرة ونزيهة ، وهم مواطنون استطاعوا الوصول إلى البرلمان وتمتعوا بكامل حقوقهم ، وهم الفريق الذي لا يشارك في الحكم ، وهم لا يمثلون المعارضة للنظام ، وإنما هم يمثلون القيد للنظام النيابي ومبادئه في المجالس النيابية ، استنادا إلى قوة الرأي العام خارج مجلس النواب ، ويحدد بعض الباحثين أربعة معايير لتصنيف المعارضة هي :

أ . تركيز المعارضة (التماسك التنظيمي، ويعتبر نظام الحزبين أعلى درجات تركيز المعارضة).[3]

---

[1] خليل العنابي، دور المعارضة في ترسيخ الاستبداد و الحالة المصرية في مجموعة باحثين استبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص408.

[2] وائل عبد الحميد المنسي مبحوح، المرجع السابق. ص59.

[3] رايموند كارفيلد، كيتيل ، مبادئ العلوم السياسية . ط2، تر: فاضل محمد زكي ، بغداد:{د.د.ن} ، 1963، ص84

أساليب المعارضة السياسية وأنواعها في الأخير وهناك أطراف تتفاعل مع المعارضة السياسية للتأثير في الحكومة ومن أهمها:

المعارضة الجماعية، كقيام المجموعات الوظيفية والتي تتشكل بالأساس من العسكريين والصناعيين أي التكنوقراط بالإضافة إلى بيروقراطيون (الوظيف العمومي) ، هذه الفئات هي أكبر وأهم المجموعات الوظيفية كما لهم من تأثير في القرار السياسي ونفوذ في المجتمع.[1]

و السلطة النقابية لا تدعي الحلول محل سلطة الدولة، وإنما تعتبر نفسها قوة كبقية القوى التي تريد الحصول على مطالب معنية من النظام السياسي.[2]

. وتدخل الجيش في القضايا السياسية الكبرى ذات الانعكاسات الوطنية الشاملة دون التدخل في الصراعات الحزبية و الحفاظ على استقرار ووحدة وتماسك الأمة.[3]

ج) معارضة مؤقتة:

أ. تعد مجموعة من الأفراد تحاول أن تؤثر على الحكومة ، وقد تكون بعض هذه الجماعات مؤقتة والبعض الآخر دائمة ويركز بعضها على التأثير على سياسة معينة .

ب. تؤثر على التغيرات الخارجية ، وبعضها يعمل داخل مؤسسات إدارية أو تنفيذية وبعضها يعمل من خلال الرأي العام ، وتحاول الترويج لامتصاصها خاصة عن طريق التأثير في المخرجات السياسة العامة .[4]

ج . تنافسية المعارضة (خاصة على مستوى الانتخابات والبرلمان)

د . أهداف المعارضة (السعي لتغيير سلوك الحكومة أو مقاومة تغيير محتمل)

---

[1] محمد بوضياف ،" مستقبل النظام السياسي الجزائري"،أطروحة الدكتوراه.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر)، 2008، ص71.

[2] خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة. ط2، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص279.

[3] مايكل روسكن وآخرون ، مقدمة في العلوم السياسية . تر : محمد صفوت حسن ، مصر : دار الفجر 2015، ص285.

[4] المرجع نفسه. ص261.

هـ . الإستراتيجيات (الإستراتيجية المناسبة ترتبط بطبيعة النظام السياسي).[1]

2 . من ناحية الزمن : وهي على نوعين :

أ . معارضة مؤقتة:

وهي تنتهي بانتهاء الموضوع كمناقشة برلمان ما قانونا معينا ينتهي بانتهاء مناقشة القانون، فالمعارضة للقانون هنا تنتهي بانتهاء النقاش وإقرار القانون من عدمه، إذ لا معنى للمعارضة بعد ذلك.[2]

كما تقوم المعارضة داخل البرلمان بثلاثة أدوار رئيسية، وهي النقد المنطقي للحكومة، وتقديم بدائل وحلول للمشاكل والقضايا المطروحة وتقديم أو تهيئة فريق عمل جديد يعوض الفريق الحكومي في حالة ما إذا تم إسقاط الحكومة. ومن ثم، فإن البرلمان سيتحول بدون المعارضة، إلى مجرد غرفة التسجيلات. فعالية البرلمان تقتضي إشراك وتمثيل المعارضة داخل البرلمان.[3]

ب . معارضة منتظمة أو مبرمجة:

وهي التي يتبناها حزب أو منظمة سياسية منهجية ومبرمجة تمتد من البرلمان إلى خارجه.[4]

وهي عملية نقد أعمال الحكومة وتجري طبقا لحدود مفهومة ومرسومة اقتضتها الحياة البرلمانية ، ولهذا النقد قواعد تضمن الخط الدقيق الفاصل بين مشروعية النقد ، وبين ما يمكن تسميته بالتشبث بالرأي .[5]

دفاعا عن آرائها بانتظام بوسائل سلمية عادة ما يحصل عند إيصال أهدافها وبرامجها عبر وسائل الإعلام والاتصال.

---

[1] رايموند كارفيلد كبتيل، المرجع السابق. ص84

[2] وائل عبد الحميد المنسي مبحوح، المرجع السابق. ص59.

[3] حميد زعاطشي ،" المعارضة البرلمانية و التحول الديمقراطي في العالم العربي (دراسة مقارنة بين الجزائر و الكويت 1990/ 2006"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009)، ص45.

[4] وائل عبد الحميد المنسي مبحوح، المرجع السابق. ص60.

[5] طارق عاشور،" تطور العلاقة بين الحكومة و البرلمان في النظام السياسي الجزائري 1979/ 2007"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009)، ص10 .

3 . من ناحية الشكل :

وعلى أساس حالة المعارضة نفسها وحدها الزمني ارتباطا بموضوعها تنقسم المعارضة إلى قسمين:

أ . المعارضة العابرة:

أو ما يمكن أن نسميه معارضة المواقف ، وهي المعارضة التي تنبثق فجأة دون أن يسبقها عوامل مولدة أو تهيؤ نفسي ، وهي تنتهي بكل آثارها بانتهاء الموقف الذي أثارها ، ولكن سرعان ما يتسارع الأحداث تنقلب الموازين حول صيرورة العمل داخل هذا التنظيم .

ب . المعارضة المتأنية:

وهي التي يمتد فيها النفس وحبل الحوار، وتساق فيها الحجة، ويكون لها في الزمن امتداد أو امتدادات، وغالبا ما يكون لها آثارها الواضحة والخطيرة.

كالقيام بإجراء مقابلات مع شخصيات سياسية حول قضايا الفساد بشكل عام .

4 . من ناحية المشروعة :

وبهذا الاعتبار يمكن تقسيمها إلى:

أ . معارضة مشروعة:

وهي تلك المعارضة التي لا تخرج في وسائلها و أهدافها عن منطق الدين والعقل والملحة العامة بعيدا عن الأثرة والهوى [1]، وهي معارضة سلمية وأنها داخلة في مفهوم النصيحة والأمر بالمعروف والنهي

[1] وائل عبد الحميد منسي مبحوح، المرجع السابق. ص60.

عن المنكر فإن حكمها يدور بين الوجوب وفرضية الكفاية، وتظهر في اختلاف وجهات النظر بين الأطراف المعارضة .[1]

ب . معارضة غير مشروعة:

وهي المعارضة لذات المعارضة، وتعني المعارضة لفرض شخصي خاص يحرص صاحبه على تحقيقه، ولو ترتب عليه التضحية بمصلحة عامة [2]، والمعارضة بالقوة والثورة والخروج فالأصل فيها المنع .[3]

ويستعمل فيها العنف والسلاح والخروج عن القانون العام كالإرهاب وجماعات متطرفة تسفك الدماء البشرية.

5 . من ناحية الأحكام الشرعية :

إن الشريعة الإسلامية لا تستبعد المعارضة أو تحرمها إلا إذا خالفت حكما قاطعا من أحكام الكتاب الحكيم والسنة النبوية الشرفة.

فالمعارضة قد تكون محرمة، وقد تكون مباحة، وقد تكون واجبة وهي:[4]

أ . المعارضة المحرمة:

عندما تخالف حكما شرعيا قطعي الثبوت والدلالة من أحكام القرآن الكريم أو السنة المطهرة لقوله تعالى في سورة الأنفال:

" **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** "[5]

[1] بسام العموش، المرجع السابق. ص244.

[2] وائل عبد الحميد المنسي مبحوح، المرجع السابق. ص60.

[3] بسام العموش، المرجع السابق. ص244.

[4] ماجد راغب الحلو، المرجع السابق. ص274.

[5] سورة الأنفال. الآية: 45.

. وتفسير هذه الآية الكريمة:

يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله وعملوا بشرعه، إذا لقيتم جماعة من أهل الكفر قد استعدوا لقتالكم، فاثبتوا ولا تنهزموا عنهم، واذكروا الله كثيرا داعين مبتهلين لإنزال النصر عليكم والظفر بعدوكم لكي تفوزوا.

ب . المعارضة المباحة:

تكون في المسائل التي لم يرد بشأنها نص قطعي الثبوت والدلالة، وإنما يجب أن يستند الرأي المعارض على أساس موضوعية واعتبارات منطقية تبرره، وتجعله أكثر تحقيقا للمصالح العام من وجهة نظر صاحبه على الأقل[1] ، وتسود فيه الحريات العامة واحترام الآراء .

ج . المعارضة الواجبة:

تكون المعارضة واجبة عندما تواجه أمرا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من باب النهي عن المنكر لقوله تعالى في سورة آل عمران: "**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**[2]"

فيجب على المسلمين مقاومة الظلم والفساد الواقع من الحكام أو الولاة للأمور ، لكي لا يتعرض الجميع للسخط والضرر ، طاعة الحكام وإتباع أوامرهم في طريق الشر والمعصية ، فيه استخفاف بالعقول لا يعفي المحكومين من المسؤولية[3]

6 .. من ناحية الوسيلة:

[1] ماجد راغب الحلو، المرجع السابق. ص275.

[2] سورة آل عمران. الآية: 104.

[3] ماجد راغب الحلو، المرجع السابق. ص276.

وبهذا الاعتبار يمكن تقسيمها إلى:

أ . معارضة ثورية و انقلابية :

تعد معارضة عنيفة تسعى إلى تبديل نظام الحكم لتستبدله بمنهج آخر أو تغيير حزب، و مثال ذلك الثورات العربية أو ما يعرف بالربيع العربي .ب . معارضة مهادنة إصلاحية : وتسعى لإصلاح الخلل في التركيبة السياسية ملتزمة بالقنوات الدستورية دون تغيير أو استبدال ، واعتراف بالجرائم المرتبكة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ونزع السلاح ووقف إطلاق النار تجري وفق اجتماع في منظمة دولية تفي بحماية حقوق الإنسان وعدم انتهاكها وخرقها

7 . . من حيث الأسلوب :

أ . معارضة مسلحة :

وهي التي تتبع أسلوب القوة والعنف لفرض رأيها ولو بالانقلاب العسكري مثال: المعارضة المسلحة في سوريا، العراق...، ولا تتحدد هذه المعارضة بزمن معين لوقفها إلا بكسر العدوان

.ب . معارضة سلمية :

وهي التي تقوم بالتعبير عن آرائها ومواقفها بالأسلوب القانوني والدستوري[1] .

وبالمصالحة وإجراء الاتفاقات حول السلم والاستقرار ودون الإخلال بهذا الاتفاق

[1] وائل عبد الحميد المنسي مبحوح، المرجع السابق. ص61.

المطلب الرابع: أهداف المعارضة السياسية :

للمعارضة أهدافا تسعى من خلالها إلى تجسيد مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والقضاء على الانحرافات ومن بين هذه الأهداف نذكر منها :

1. تدارك أخطاء الحكومة وإظهارها أمام الرأي العام، لفرض الرقابة والمساءلة في المسائل الهامة

2. تصنع حلول لأجل النفع العام للقضاء على المشاكل العامة

3 . بتعدد الأحزاب السياسية، وخلق إعلام حر وتجسيد مبدأ المشاركة في الحياة السياسية بكل نزاهة ومصداقية تتضح البرامج والقوانين أمام الجميع لأجل التحسين وجودة أداء العمل الحكومي الجاد.[1]

4 . دور جماعات المصالح والقوات المسلحة على وضع إستراتيجية لتفعيل مكانتها في المجتمع كمعارضة في بعض الأحيان التي تمارس التأثير على الحكومة في مخرجات السياسة العامة.[2]

لا يتدخل الجيش في الصراعات الحزبية الداخلية من أجل الوصول إلى السلطة ، وإنما في المسائل المتعلقة بقوة الدولة ، ووحدة الأمة و استمرارها.[3]

5 . جماعات المصلحة في شكلها المعارضة للحكومة هدفها الأساسي التأثير في عملية صنع السياسة العامة بما يخدم مصلحتها ويحافظ عليها، وتتضح معالم القطاعات، الضغط من أجل إيقاف العمل بسياسة معينة أو الإبقاء عليها و العمل على التعديل في السياسات القائمة.[4]

1

2

3

4

تهدف المعارضة السياسية للوصول إلى السلطة بطرق مشروعة و بإرادة شعبية و احترام القانون الذي ينظم سير العملية الانتخابية ، وبالتالي تفرض سيطرتها على منظمات المجتمع المدني لفرض الرقابة وضمان الشفافية والنزاهة والحد من التجاوزات التي يقوم بها الحزب الحاكم من أجل الحفاظ على بقائه في الحكم ولو اقتضى الأمر القيام بالأساليب غير المشروعة كالرشوة ، شراء الأموات ، التزوير ، حرق صناديق الاقتراع في الانتخابات ، سرقة المال العام ، فساد المؤسسات الحكومية ، القيام بالصفقات المشبوهة مع الشركات الأجنبية وغيرها.

المبحث الثاني: دراسة مفاهيمية حول الفساد السياسي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عدة نقاط تدور حول مصطلح الفساد السياسي من خلال تتبع بعده التاريخي ونشأته في عدة حضارات، بغية الحصول على نتائج في نهاية هذا الفصل.

المطلب الأول: تعريف الفساد السياسي

قبل اللجوء إلى تعريف للفساد السياسي لابد من التطرق إلى تعاريف للفساد من الناحية اللغوية والناحية الاصطلاحية.

أولا : الفساد لغة

مفردة تناولها العديد من كتاب الأدب والتاريخ والسياسة، وردت في الكتب السماوية لتنبيه الناس وتوعيتهم إلى جلل المصاب بهذه الظاهرة.

لهذا تعددت المشارب واختلفت التفسيرات في معناها، و سنعرض فيما يأتي لمفهوم هذه المفردة.[1]

قال ابن منظور في لسان العرب : الفساد نقيض الصلاح ، فسد ، يفسد ، يفسد وفسد ، فسادا فسودا فهو فاسدا و فسيد ، و تفاسد القوم : تدابروا وقطعوا الأرحام ، واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصى عليه ، والإستفساد خلاف الاستصلاح ، وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد . [2]

[1] أحمد شلبي، الفساد السياسي أسبابه وطرق مكافحته سياسيا، إداريا، اقتصاديا، واجتماعيا. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012، ص.42

[2] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ،لسان العرب. المجلد05، القاهرة: دار المعارف،(د.ت.ن)،ص3412.

والفساد : يعني أخذ المال ظلما ، أو يعني التلف والعطب ويراد به لغويا الجدب والقحط ، ويراد بها أيضا معنى التحلل العضوي للمادة بتحلل الجراثيم (كتفسير علمي صرف) .[1]

ثانيا : الفساد اصطلاحا

1 . عرف مشروع اتفاقية الأمم المتحدة للواجب ، أو إساءة استغلال لموقع أو السلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية ، أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها ، أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو أثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته أو لمصالح شخص آخر .

ويظهر من الفساد أنه عمل غير قانوني, يقوم به فاعله لأغراض شخصية، لحصوله على منافع إزاء تقديمه للخدمة التي يريدها الآخر.

2 . وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: كل عمل يتضمن استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته.

العمل السيئ يكلف صاحبه استخدام منصبه العام لاستغلال المال العام أو قبض علاوات أو رشوة لغرض مصلحي دون النظر إلى العواقب التي تنجر إلى ذلك السلوك السيئ.

3 . عرف البنك الدولي الفساد على أنه:

استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (الشخصي) غير المشروع (ليس له أي أساس قانوني)

يحرم من قام بأعمال الفساد حقه القانوني من خلال تعسفه على المواد القانونية الموضوعية للعمل ومنها الشفلفية والتزامه في أداء عمله بإتقان و تحمل مسؤولية المهام الموكلة إليه.

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق. ص42.

4 . نظر صندوق النقد الدولي (IMF) إلى الفساد من حيث أنه علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين.[1]

وينجر عن هذا السلوك ظهور علامات للتسيب الإداري وعدم الاتفاق والعمل، وهو ما يساعد في تفشي واستفحال هذه الظواهر في بقية المؤسسات الحكومية والخاصة كذلك.

. <u>التعريف الإجرائي</u>:

من خلال التعاريف المقدمة اصطلاحيا يمكن تقديم تعريف إجرائي للفساد على أنه سوء استخدام الوظيفة في إطار عام أو خاص لأغراض شخصية غير مشروعة قانونيا الذي يؤدي إلى تنامي هذه الظاهرة في عدة مجالات سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ...).

ثالثا: تعريف الفساد السياسي

تتعدد وتتنوع التعاريف بشأنه ، فأحدهم يعرف الفساد السياسي على أنه ذلك السلوك الذي يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام ، سواء كان هذا المنصب بالانتخاب أو التعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة ، سواء شخصية أو عائلية أو في حكمها . و السلوك قد يكون إيجابيا، أي أنه يتضمن القيام بعمل معين يخالف واجبات المنصب العام، وقد يكون سلوكا سلبيا، أي عدم القيام بعمل معين تفرضه هذه الواجبات رغم توافر القدرة على ذلك.[2]

[1] محمود محمد معابرة، <u>الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري</u>. عمان: دار الثقافة، 2011، ص73.

[2] محمد جمال مظلوم، عبد المنعم نشوة نشأت، <u>الفساد...الأسباب و التداعيات وطرق المعالجة</u>. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 32، 2000، ص 5.

ويظهر عن هذا التعريف أن الفساد السياسي هو سلوك منحرف ، يرتغل فيه المنصب للقيام بأعمال غير قانونية ، من أجل الكسب والربح غير الشرعي ، وتكون هذه المعاملات ناتجة عن سوء استغلال الوظيفة التي وجد من أجلها الموظف في الإدارات والمؤسسات الحكومية لأجل أغراض شخصية دون النظر في العواقب التي تنجر عن ذلك .

2 . عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه:

إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال .

ويتم استخدام السلطة (المنصب) الذي أؤتمن عليه للقيام بأعمال و سلوكيات غير قانونية من أجل الكسب والثروة سواء ماديا أو معنويا لقضاء الحاجة التي من ورائها يهدر المال العام وتستغل الوظيفة بشكل متسارع وباستمرار و بسرية.

3 . فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين ، ويتمثل الفساد السياسي في الصور الآتية :

1. فساد القمة : وهو من أخطر أنواع الفساد ، وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظام السياسية لانتفاع يتولى القمة بالخروج عن الحكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة.
2. فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية، و يتجسد ذلك في بروز أعمال الفساد في هذه المؤسسات، و بالتالي تغيب المساءلة و محاسبة الفاعلين بهذه الأعمال، و تصبح بطبيعة الحال أمور عادية يسهل التعامل معها دون اتخاذ الإجراءات التأديبية في ذلك. [1]

[1] محمود محمد معابرة، المرجع السابق.ص 80

3. الفساد السياسي من خلال شراء الأصوات، و تزوير الانتخابات، وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل.[1]

الفساد مهما كان نوعه فهو خطر يهدد كيان المؤسسات وتغيب وتنعدم الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي، وبالتالي تنعدم الثقة في الحصول على المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب التي يكون صاحبها بحاجة إليها هذا من جانب ، ومن جانب آخر لابد من تفعيل عنصر الرقابة المتخصصة لمكافحة الجريمة وأنواع الفساد في المؤسسات ومقابلة ذلك بأشد العقوبات.

4 . ساهمت المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، وشارت إلى أن الفساد السياسي، هو الفساد الذي يتعلق بالاختلال والانحراف في توزيع السلطة ، و المسألة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية ، وتداول السلطة ، والمسألة التي يخضع لها نظام الحكم أمام الجماهير والمواطنين ، وحريات المشاركة والتعبير والتنظيم والرقابة التي تتمتع بها وتمارسها هذه الجماهير؛ ويترتب على اختلال منظومة السلطة والمسألة السياسية إمكانية تحقيق النخب السياسية المتمسكة بسلطات الحكم على منافع شخصية بعيدا عن المسألة العامة ، أو الجماهير لممارستها.[2]

لما يكون الفساد السياسي متفشي في أعلى الهرم الذي هو السلطة، فذلك يهدد كيان النظام السياسي وتنعدم الثقة وتبادل المعلومات وإيصالها في وقتها وفي مكانها المحددين ، والذي ينجر عنه غضب الجمهور ويصل ذلك الحد إلى القيام بالمظاهرات والانقلابات ، خاصة في المسائل المتعلقة بالتداول على السلطة ووضع الرجل المناسب ، أو تنحي الرجل المناسب وإحلال مكانه الرجل الذي وصل إلى كرسي الحكم بالفساد وأشكاله.

[1] محمود محمد معابرة، المرجع السابق. ص80.

[2] أحمد محمود نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد. عمان: دار الفكر، 2010، ص 18.

5 . الفساد السياسي: وهو حسب تعريف هيئة الأمم المتحدة هو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. [1]

ويواكب غالبا استخدام السلطة التعسفية للصلاحيات الممنوحة لأي طرف من أطراف النظام السياسي، لتحقيق أغراض ومصالح تختلف عن الغرض الذي على أساسه منح النظام هذه القوة، بحيث يصبح نظاما شموليا يسيطر على تفاصيل ومواقع صنع القرار السياسي والاقتصادي.

الحديث عن سوء الاستغلال هو كل ما يدور في اللعبة السياسية ، فالذي يملك هو الذي يحكم و يؤثر في الجميع من أجل الولاء للأشخاص وليس للوطن و للتخلص من هذا الشكل يكون بالتقيد بالأطر القانونية و الدستورية.

6 . الفساد السياسي يتعلق بالانحرافات المالية ومخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية في الدولة) ويقوم هذا الفساد على أساس سلب الحريات وعدم المشاركة بالقرار والتفرد بالسلطة وعدم احترام الرأي الأخر والعنف في مواجهة المواقف. [2]

إن أضرار الفساد السياسي تهدد النسق والمرفق الحكومي الذي قد يقع في أزمات تمس البنية الخارجية والتي تساهم فيها أطراف معينة، تتابع عمل هذه المؤسسات وفق القانون كجماعات المصالح وسائل الإعلام وغيرها الناشطة في مجال مكافحة الفساد.

[1] عبد الحق أحمد حميش، مكافحة الفساد من منظور إسلامي. الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 2003/08/6، ص7.
[2] مليكة بكوش، "جريمة الاختلاس في ضل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته"، رسالة الماجستير. (قسم القانون الخاص. كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013)، ص11.

7 . يرجع الفساد السياسي إلى سوء اختيار القيادات وشيوع الولاءات الحزبية على الحساب الوطني ، ومن ثم أظهرت هذه الدراسة بعضا من هذه الأشكال التي باتت تهدد وتعيق ممارسة الديمقراطية ، ومن هذه الأشكال نجد : (أنظر الجداول رقم1/ 2)[1]

الفساد السياسي هو إن صح التعبير أم الجرائم ، فهو الذي يفتح ويسهل الطريق أمام أصحاب المشاريع الحكومية لشيوع هذه الجريمة واستفحالها في المؤسسات، وللقضاء عليها لابد من وضع ترسانة في القوانين والعقوبات لمرتكبي هذه الجرائم ، وتنصيب لجان تكون متخصصة بالمراقبة والفصل في الحد من انتشار هذه الظواهر وفق قانون العقوبات المعمول به في مختلف الدول .

[1] قسمية منوبية، نوال بركات، "تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة الفساد صحيفة الشروق اليومي نموذجا" ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية. العدد1، جامعة الوادي، سبتمبر 2013، ص127.

الجدول (01): يوضح أشكال الفساد الإداري.

أشكال الفساد الإداري	التكرار	النسب المئوية (%)
تزوير وثائق رسمية	15	24.19
رشوة وعمولات	09	14.52
استغلال نفوذ وسوء استعمال السلطة	17	27.42
اختلاس	06	09.68
التسيب والإهمال الوظيفي	12	19.35
التحرش الجنسي	02	03.23
المجموع	62	100

المصدر: قسمية منوبية، نوال بركات، "تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة الفساد صحيفة الشروق اليومي نموذجا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية . العدد،1 جامعة الوادي، سبتمبر 2013، ص129.

الجدول رقم02: يوضح أشكال الفساد السياسي

أشكال الفساد السياسي	التكرار	(%)النسب المئوية
رشوة	04	12.90
استغلال نفوذ	04	12.90
خرق القانون	06	19.35
التخوف من التزوير في الانتخابات	08	25.80
شيوع النفاق السياسي	09	29.83
المجموع	31	100

المصدر: قسمية منوبية، نوال بركات، المرجع نفسه. ص129.

بتتبع القاعدة الثلاثية الآتية نحصل على النسبة المئوية لكل شكل من أشكال الفساد.

وهي النسبة المؤوية: التكرار × 100 يعني نأخذ مثلا على النوع الأول:

المجموع

$$\frac{4 \times 100}{31} = \frac{400}{31} = \%\ 12.90$$

النسبة المئوية لتزوير وثائق رسمية في الفساد الإداري هي: 12.90 % و يلاحظ من خلال الجدول الأول المبين لأشكال الفساد الإداري ، أن استغلال نفوذ و سوء استعمال السلطة يحمل أعلى التكرارات وهو الذي يساهم في شيوع الفساد السياسي أكثر من غيره من السلوكيات.

يلاحظ في هذا الشكل أن كل العناصر تشكل فسادا سياسيا ؛ وإنما شيوع النفاق السياسي من ناحية التكرار و التخوف من التزوير في الانتخابات يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد السياسي.

8) ويقصد بالفساد السياسي أيضا :

فساد السياسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة ، وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشعبية والمحلية والمشتغلون بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم وانتماءاتهم السياسية .[1]

الفساد السياسي مهما اختلف مكان نشوءه فهو يعبر عن فساد الأشخاص الذين دورهم الأسمى هو تحقيق الصالح العام وليس العكس ، وهذا يحتاج إلى إمكانيات بشرية ومادية وتفعيل عناصر الحكم الراشد في جميع المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية ،لغرض زيادة عنصر النزاهة في أداء العمل بكل تفان وإتقان.

و مهما تكن ظروف العامل وما يعتريها من مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية، لا حجة له من سلك طريق يبتغي فيه الكسب غير المشروع.

[1] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري، تجاري، سياسي، اجتماعي، ثقافي) منهج نظري وعلمي. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص40.

9) أي انحراف في السلطة أو المنظمات السياسية أو أي حماية قانونية تقوم بها بعض مؤسسات السلطة السياسية للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، ومن أهم أشكال الفساد الرشوة والمحسوبية والتزوير في الانتخابات وغير ذلك .[1]

فالانحراف عن السلطة هو الاعوجاج عن أداء الأعمال الحكومية، والقيام كذلك بالبرامج والمشاريع وفق الإمكانيات المتاحة أمام صانع القرار السياسي.

وعنصر الفساد السياسي هو أزمة سياسية قد تصل إلى حد الانفجار ويصعب التحكم بها.

. التعريف الإجرائي للفساد السياسي :

يعرف الفساد السياسي على أنه الفساد الأخطر، لأنه يهدد النظام السياسي واستقراره و استمراريته ، و يعبر كذلك عن صور الإجرام التي ترتكب في الحملات الانتخابية عن طريق شراء الأصوات ، والتزوير وغيرها.

المطلب الثاني: البعد التاريخي للفساد وتطوره

لم تعرف الإنسانية تاريخا محددا لنشوء ظاهرة الفساد، إلا أن هناك تخمينات تدعو إلى أن الفساد ظاهرة نشأت مع بداية الخليقة على الأرض، حيث نرى في الأثر قصة ولدي آدم عليه الصلاة و السلام (هابيل وقابيل) التي تدل على نشوئه منذ ذلك الزمن السحيق .[2]

أولا : الفساد في الحضارات القديمة

[1] عبد الفتاح إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية. القاهرة: العربي، 2008، ص203.
[2] أحمد شلبي، المرجع السابق. ص29.

تشير الأبحاث التاريخية إلى عثور فريق هولندي من علماء الآثار تحوي قائمة موظفين فاسدين معروفين في الحكومة ، في موقع بسوريا يعود تاريخها إلى 3500 سنة مضت ، وبهذا فان الفساد عرف وانتشر بكثرة في الحضارات القديمة ،وأهمها ما يلي :

1 . الفساد في حضارة بلاد الرافدين :

إن الأقوام استوطنت أرض العراق والتي تدل الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات في العالم ، قد عرفت الفساد ومظاهره ، لهذا تم الإشارة إلى بعض صور الفساد والعقوبات المرصودة له في القوانين التي عرفتها: (أوروك) و (أورنمو) في الألواح السومرية ، ومحاضر جلسات مجلس (أرك) ، كما أن الوثائق التي يعود تاريخها إلى 3000 قبل الميلاد تبين أن المحكمة الملكية آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد (استغلال النفوذ ، قبول الرشوة ...) وكانت قرارات الحكم في هذه الجرائم تصل إلى حد الإعدام .[1]

كان الفساد المنتشر في حضارة بلاد الرافدين فساد غير مباشر، ويتم بسرية وذلك نظرا للعقوبات التي كانت مطبقة على مرتكبي الفساد وأشكاله ، تصل إلى حد الموت وهذا يؤكد على دور السلطة القضائية ونزاهتها في القضاء والمكافحة على الجرائم والحد من انتشارها.

2 . الفساد في مصر الفرعونية :

رغم أن نظام الإدارة بمصر الفرعونية كان مثالا نموذجيا في ذلك الوقت في الدقة والتنسيق ، إلا أنها عرفت انتشارا للفساد بمختلف صوره ، وجاء في إحدى البرديات ما يدل على ذلك : " اختلف الموازين، اختفى الحق ، البعض يحاول حتى خداع الآلهة ، يذبحون (الإوز) كقرابين ويقدمونها للآلهة زاعمين أنها ثيران؛ بمعنى أن الفساد قد تفشى لدرجة محاولة البعض خداع الآلهة ذاتها التي يصنعونها بأيديهم.

[1] عبد العالي حاحة ،" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" ،أطروحة الدكتوراه.(قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013)، ص30

و يدل هذا النوع من الفساد على أن السكان في ذلك الوقت كانوا لا يعبدون الله الواحد الأحد وكانوا يقدمون قرابين للتقرب من الآلهة زاعمين أنها تستجيب لمطالبهم وكان الانتشار الواسع للفساد الاجتماعي.

3 . الفساد في بلاد الإغريق (اليونان القديمة):

لقد تميزت الأنظمة السياسية التي سادت اليونان القديمة بأنها أنظمة ديمقراطية ، حيث كان الهيكل التنظيمي لأجهزة الحكم في النظام الديمقراطي يتكون من ثلاثة أجهزة هي : المؤتمر العام ، وكان يشمل جميع المواطنين ، ومجلس الخمس مائة ، وهو مجلس ابتدعته أثينا لتلاقي ضعف المؤتمر العام ، والمحاكم التي كانت تقوم بالفصل في العقاب ومراقبة الموظفين، عن طريق اختبار صلاحية المواطن المرشح لتولي الوظيفة ، وكان التعيين يتم في هذه الأجهزة عن طريق الانتخاب .

غم كل هذا إلا أن الفساد وجد في المدن اليونانية المرتع الذي يقتات ، لهذا عمد كثير من الحكماء والفلاسفة اليونانيين لتشخيص هذه الآفة ومكافحتها ، فهذا (سولون) في تشريعاته التي أطلق عليها (قانون أتيكا) وضع قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري ، وسعى لإدخال المثل العليا للمساواة الاجتماعية في بلاد مزقتها نزاعات الأغنياء والفقراء .

بعد سولون جاء أفلاطون والذي تطرق في كتابه (الجمهورية) لظاهرة الفساد ، من خلال مناقشته لمشكلة العدالة الفردية والجماعية ، حيث أشار أن اللجوء إلى العدالة يستبعد مسألة المنفعة أو المصلحة والتي هي أساس ظهور الفساد .[1]

إن الديمقراطية التي كانت سائدة في بلاد الإغريق نابعة عن التميز والتنظيم المؤسساتي ويتم التداول على السلطة بطريقة سلمية ومشروعة .

[1] عبد العالي حاحة، المرجع السابق. ص32.

و هناك من يضع حدا لانتشار الفساد من خلال كتابات المفكرين الذين سجلوا أسماءهم بأحرف من ذهب في تاريخ الإنسانية ونظروا للعديد من الظواهر في عدة مؤلفات وحضارات.

4 . الفساد في الصين القديمة :

في الصين القديمة كان الموظفون يمنحون علاوة يطلق عليها (يانغ لين)، وتعني تعضيد محاربة الفساد ، وبالرجوع إلى الفكر السياسي لدى (كونفوشيوس) نرى بأنه قد شخص ظاهرة الفساد في كتابه (التعليم الأكبر) حيث أرجع أسباب الحروب إلى فساد الحكم والذي مرده إلى فساد الأسر وإغفال الأشخاص في تقويم أنفسهم ، أما في كتابه (العقيدة الوسط) فهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين والوزارة الصالحة التي توزع الثروة بين الناس على أوسع نطاق ، ويشير إلى أخطار الناس عند ما يتطرق إلى القول أن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب .

ساد الفساد في الصين القديمة أشخاص يريدون الثروة والوصول إلى الحكم بطرق غير شرعية ، وذلك بتقديم علاوات للوصول إلى مبتغاهم ، وكذلك الانتشار للحروب في ذلك الوقت ، مهدت للتشتت والاختلاف في الآراء الحربية حول الرأي الصواب والحفاظ أكثر على البلاد .

5 . الفساد عند الرومان :

تأثرت الإمبراطوريات الرومانية كغيرها من الدول والنظم بالفساد وخاصة في النظام الإداري، فرغم أن الرومان قد أخذوا بفكرة المركزية واللامركزية في نظام التوظيف والحكم المحلي إلا أن الفساد استشرى في هذا النظام ، كمثال على ذلك : التعيين في الوظائف العليا كان يتم عن طريق الوراثة أو شراء الوظيفة من الغير، كما تميز النظام الإداري الروماني بتفشي ظاهرة المحسوبية والوساطة بشكل كبير.[1]

[1] عبد العالي حاحة، المرجع السابق. ص33.

يستفحل الفساد في أي بلد بفعل فاعل ، من ثم يتم تداخل هذا الفعل أبا عن جد ،وكأنه فعل صالح ، وقد انتشر الفساد عند الرومان هو الفساد الإداري واستغلال الوظيفة لأغراض شخصية وتبادل المصالح بين الأطراف لتحقيق منفعة خاصة ، ويتم ذلك بشكل سري .

ثانيا : الفساد في العصور الوسطى :

1 . الفساد والنظام الإقطاعي:

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ظهر النظام الإقطاعي، والذي تميز بالنهب وانتشار الفوضى، حيث كان يتم شغل الوظائف العامة عن طريق الوراثة، كما أن التعيين كان يتم على أساس الوساطة والمحاباة، حيث كان يتم تقديم الأقارب والمعارف في هذا المجال.

ويجب الإشارة إلى أن سيطرة رجال الكنيسة في هذه الحقبة على مقاليد الحكم وتدخلهم في شؤون السياسة ، أدى إلى تفشي الفساد الديني خلال هذه المرحلة التاريخية الهامة في أوروبا ، رغم أن تعاليم المسيحية إهتمت بالخلق القويم الذي يؤدي إلى تكوين تجمع خال من الضلالة والفساد حسب نظرهم.[1]

فأصل التسمية تدل على الفساد بحد ذاته ، وقد تم التدخل من طرف رجال الكنيسة للحد من ظاهرة الفساد إلا أنه أدى ذلك إلى توسيع الوضع إلى فساد ديني ، وذلك لما تم فرضه في تدخلات في نظام الحكم من طرف رجال الدين .

2 . الفساد والحضارة الإسلامية:

كل الحضارات والديانات السماوية عرفت الفساد وحاولت مكافحته والحد منه على الأقل بكل ما أوتيت من قوة ، إلا أن ذروة سنام الأمر كله في تشخيص الظاهرة والوقاية منها ، ومكافحتها جاء خلال الأثر

[1] عبد العالي حاحة، المرجع السابق. ص34.

الإسلامي وما جاءت به الرسالة المحمدية المطهرة سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية ، حيث نجد في القرآن الكريم إشارات لظاهرة الفساد بكل أبعادها

لفظ الفساد عند جمهور الفقهاء الإسلاميين يطلق على مخالفة فعل المكلف للشرع، أيا كان وجه المخالفة ، وينبني على هذا عدم ترتيب الآثار الشرعية على التصرفات القولية وعدم سقوط القضاء في العبادات ، وهو بذلك عندهم مرادفا للبطلان في معظم استعمالاته كما استخدم الإسلام مختلف الوسائل الوقائية والردعية لمنع الانحراف والفساد ، كما ركز على القيم الروحية لعظم دورها في ترشيد سلوك الإنسان وتهذيبه وضبطه ، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل والحد من الفساد ، ومن أهم الوسائل التي اعتمدها الإسلام لمكافحة الفساد بمختلف صوره وخاصة الفساد السياسي ما يلي :

1 . تولي قيادات كفأة وأمينة.

2 . اعتماد القيم والمبادئ السامية والأخلاق الكريمة كأساس للعمل الذي يقوم على الكفاءة والجودة.

3 . تأصيل القيم الإسلامية النبيلة لدى الموظفين.

4 . اعتماد مبدأ الرقابة من خلال نظام الحسبة (الرقابة المالية على الإدارة).[1]

إن الرسالة المحمدية جاءت لتكملة مكارم الأخلاق، والقضاء على الفساد الذي كان مستفحلا في الجاهلية من مظاهر القتل ووأد البنات، اللهو والمجون واستعباد الناس وغيرها؛ فالإسلام الدين الكامل الذي يدعوا إلى الاستقامة والأمر بالمعروف في كل مجالات الحياة.

ثالثا : الفساد في العصر الحديث :

[1] عبد العالي حاحة، المرجع السابق. ص35.

لقد صاحب الفساد النهضة الصناعية التي عرفتها أوربا في القرن 18 ، حيث كانت الرشوة ومظاهر الفساد الأخرى منتشرة في كل مكان ، وقبل ذلك في إنجلترا انتشرت ظاهرة ابتزاز الأموال في الوظائف الرسمية في ظل حكم الملكة إليزابيث (1558 . 1603) واعتبرت ذلك كعذر لعدم زيادة الرواتب .

أما في فرنسا فقد انتشر الفساد بصورة كبيرة وخاصة المرحلة التي سبقت الثورة الفرنسية فقد بلغ مجموع الاختلاسات التي تدخل في عداد خيانة الوظيفة، والتي ارتكبها الوزراء والضباط ووكلاء الملك والموظفون ما يقارب 15 مخالفة في إطار المجموعة الرئيسية للنصوص الملكية التي صدرت عام1752. ولقد كان لويس الرابع عشر ملك فرنسا يعتقد أن كل إنسان في رأيه قابلا للرشوة مما يدل الانتشار الواسع للفساد في عهده ، وقد كان الفساد القضائي أحد أهم الأسباب الرئيسية المفجرة للثورة الفرنسية .

أما في الولايات المتحدة: فقد انتشر الفساد بكثرة وصاحب عمليات النمو والتطور والنهضة التي شهدتها الدولة في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الفضائح المتعلقة بالفساد وخاصة في مجال الحملات الانتخابية.[1]

لقد كانت ممهدة للصناعة والزراعة والاهتمام باليد العاملة ولكن حدثت تجاوزات خاصة للفئة البسيطة والضعيفة للمجتمعات المتقدمة خصوصا. و التي لا يمكنها أن ترفع صوتها وتنادي للدفاع عن حقها في الكسب نتيجة العمل المبذول. فالتاريخ لا ينسى الأحداث الصغيرة والكبيرة ومجرياتها، فلكل حدث له أسبابه ونتائجه على الواقع.

[1] عبد العالي حاحة، المرجع السابق. ص38.

فالفساد هو ظاهرة تحتاج إلى قياديين للحد من هذه الآفة النفسية قبل أن تكون آفة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ، أو أخلاقية أو إدارية وغيرها موجودة في الدول المتأخرة سببه هو عدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإنما انعكست العبارة فأصبحت الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ، ووضع الرجل غير المناسب في المكان المناسب والعكس صحيح .

المطلب الثالث: أنواع الفساد السياسي

قبل التطرق إلى أنواع الفساد السياسي إلا أنه يتوجب أولا التعرف على أنواع الفساد بشكل عام وهي كالآتي:

1 . أنواع الفساد من حيث الفساد والتنظيم:

أ / الفساد الصغير: وهو فساد الطبقة الدنيا على مستوى قاعدة الهرم الحكومي وأدواته صغار الموظفين ويبرز فيه السلوك الشخصي المحدود اختلاس محدود، وتلقي رشوة وتمرير المعلومات ذات قيمة لشركات أو مؤسسات لها التواصل ومشاريع مع القطاع العام.[1]

. وهو الفساد الذي يقوم به البيروقراطيين أو الجهاز الإداري الذي يعد جهة رسمية في تنفيذ السياسة العامة وتحقيق الصالح العام، وإيصال المعلومات الصحيحة لصناع القرار، فان كان هذا القطاع الحيوي يقوم بأعمال الفساد فانه، يؤثر سلبا على صيرورة العمل الإداري وفق مبادئ النزاهة و الشفافية و التخصص في العمل .....)

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الفساد دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة . الأردن: عالم الكتب الحديث، 2013، ص43.

ب / الفساد المنظم: بتحول المنشأة أو المؤسسة إلى إدارة فاسدة تدار من قبل شبكة مترابطة تجمع زمرة الفاسدين على طاولة واحدة.[1]

ويعبر هذا النوع من الفساد على تجميع المصالح الفاسدة مع بعضها البعض، كقيام مؤسسة ضاغطة وتساعد على تفشي الفساد في وسط المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني فهي تؤثر بشكل كبير على ضبط وصناعة القرار في السياسة العامة للبلاد والتأثير على الإمكانيات المادية والبشرية، وتهدد وتندد بنشوء عدة أزمات إن لم يتم تنفيذ مطالبها التي تصل إلى النظام السياسي كمدخلات .

ج / الفساد الشامل أو الكبير : والمرتبط بالصفقات الكبرى والوكالات التجارية وتجارة السلاح ويحدث هذا النمط على المستويين السياسيين والبيروقراطي، وتتجاوز ظاهرة الاختلاس إلى ظاهرة النهب والسلب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية أو الصفقات العابرة للحدود وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة تمتد إلى خارج البلاد .

وهو الفساد الذي يؤثر على المنظومة الاقتصادية بالدرجة الأولى، والتي تهدد الاقتصاد محلي وحتى العلاقات التعاونية و التضامنية بين الدول من أجل، تعميق الشراكة وزيادة الإنتاج في الصناعات والزراعة والتجارة وغيرها .

وهذا النوع من الفساد يضم النوعين الأولين الذين تم التطرق إليهما، فهو الذي يوسع نشاطه ليبلغ إلى حد نشوء أزمات النظام السياسي كأزمة الهوية، أزمة الشرعية وأزمة الاندماج والتكامل وأزمة التوزيع.

[1] نعيم إبراهيم الظاهر،المرجع السابق. ص44.

2 . من حيث القطاعين العام والخاص:

وقبل الحديث عن الفساد السياسي الذي هو موضوعنا في هذه الدراسة سنتطرق بشكل وجيز عن أنواع الفساد التي تشمل مختلف القطاعات، كالقطاع الاقتصادي، الاجتماعي، والإداري، والأخلاقي ووصولا في الأخير إلى الفساد السياسي.

أ / فساد القطاع العام:

وهو الفساد المستشري في الإدارة الحكومية (العامة) ، وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، والذي يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية واستغلال المنصب العام لأغراض ومصالح شخصية.[1]

إذن يعد هذا النوع من القطاع الحساس ، والذي يعنى بالصالح العام وحسن تسيير المرافق والخدمات العمومية، فإذا كان الفساد مستفحلا في هذا الميدان الذي يعمل على تنفيذ السياسة العامة للبلاد ، فإن ذلك يهدر العديد الإمكانيات والموارد المادية والبشرية ويؤدي إلى إضعاف عجلة التنمية الشاملة إذ يعد القرار هو قلب الإدارة النابض.

ب / فساد القطاع الخاص :

ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة نتيجة معاملات الفساد التي تجرى بين الشركات كانتشار الرشوة وسرقة الآلات والمعدات وتقديم منح وترقيات لمرتكبي الفساد وحثهم على الاستمرار في ممارسة هذه السلوكيات.

[1] عبد العالي حاحة ، المرجع السابق. ص27.

3 . الفساد من حيث النطاق الجغرافي: والذي يتمثل في شكلين وهما:

أ / الفساد الدولي : يأخذ مدى واسع وعالمي يتجاوز بذلك الحدود الإقليمية للدولة وحتى القارات ، وهذا في إطار العولمة ، والتي أصبحت لا تعترف بالحدود وفي أدواته المتعددة في : الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة الدولية ، وصندوق النقد الدولي ...) [1]

وتؤثر العولمة وتداعياتها على سياسة الدول النامية المنتهجة في القطاعات العامة، التي توضع لها سياسات عامة وبرامج ومعايير للتنفيذ الجيد لها كقطاع الصحة ، التعليم ، الصناعة والزراعة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال وغيرها.

ب / الفساد المحلي:

وهو الفساد الذي ينتشر داخل الدولة ولا يتجاوز حدودها الإقليمية، ويشمل الصفقات المشبوهة (البناء المغشوش ، توزيع السكنات لفئة على حساب فئة أخرى....).

وقد ساهم في هذا النوع من الفساد جماعات الضغط أو جهات رسمية أو غير رسمية ، تتم بطريقة سرية ، ولا يعرف مرتكبها ، تتم المعاملات مع الأطراف حول قضايا تعنى بعدة مجالات غرضها المصالح الشخصية والكسب والاحتيال .

4 . الفساد من حيث المجال:

ويعتبر هذا المعيار من أهم المعايير الدارسة للفساد بكونه يرصد نقاط ذات أهمية لمعرفة حدود وأطراف الفساد وأسباب الانتشار ومنها:

[1] عبد العالي حاحة ، المرجع السابق. ص27.

1) الفساد الأخلاقي : هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يتحكم بعقله الذي ميزه الله تعالى به عن غيره من المخلوقات فيستسلم لشهواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب ، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة ، و السلوكيات المخالفة للآداب. [1]

التي تظهر في سلوك الموظف الشخصي وتصرفاته ، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل.[2]

تعد الأخلاق الفاضلة دليل على التربية الحسنة والتنشئة الاجتماعية السليمة ، فإذا ذهبت هذه الأخلاق الفاضلة فيتصفون هؤلاء الموظفين بالقذارة والدناءة، فالقوانين في المؤسسات العامة أو الخاصة لابد أن تتصف بالتطبيق الفعلي للعقوبات وتحويل الأشخاص غير الأخلاقيين إلى العدالة للفصل في سلوكهم المخل بالحياء .

2) الفساد الثقافي : ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة ، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي ، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه

لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع.[3]

هو كل ما يخرج بالأمة عن ثوابتها ، ويعمل على تفكيك هويتها ، ويمس قيمتها.[4]

وهو الفساد الذي يمس ثوابت الأمة وما انتزعه من قيم اجتماعية وثقافية سائدة في المجتمع الخاصة بالموروث الثقافي(العادات والتقاليد ، اللباس ، طريقة التفكير والعمل داخل المؤسسات وفق قوانين ، والبيئة المعاش فيها ...)، فالإنسان هو ابن بيئته ولا يمكن بأي حال من الأحوال التأثير على ثوابت هذه الأمة إلا

---

[1] عبد العالي حاحة ، المرجع السابق. ص28.

[2] مليكة بكوش ، المرجع السابق. ص11.

[3] عبد العالي حاحة ، المرجع السابق. ص 28 .

[4] محمود محمد معابرة، المرجع السابق. ص83.

بواسطة وسائل التكنولوجيا المتطورة ومواقع التواصل الاجتماعي وما تفرزه من مضار وسلوكيات لا تعود بالنفع خاصة على فئة الشباب .

3) الفساد الاجتماعي : هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته ، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل ، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي ، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام.[1]

ومن صور الفساد الاجتماعي، التفكك الأسري، وانتشار المسكرات والمخدرات والإخلال بالأمن، وقطع الطريق، والقتل فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك القويم.[2] يعد هذا النوع من الفساد الذي يعيش فيه المصلحون ولا يستطيعون التغيير إلا إذا توفر لديهم السلطة لوضع قوانين تحد وترقص من انتشار الرذائل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار والأمن ، انعدام الحرية ، غياب الحقوق والواجبات داخل المجتمع ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انعدام الثقة بين أفراد المجتمع والأسرة هي النواة الأولى لتكوين المجتمع ، فإن غابت هذه السمة (الثقة) بين أفراد الأسرة الواحدة يحدث تضارع للمصالح ، ويغيب الحوار والمشاركة في صنع القرار داخل الأسرة والذي يبنى على احترام الآراء الأخرى.

4) الفساد القضائي : وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية ، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم ، ومن أبرز صوره : المحسوبية والواسطة ، وقبول الهدايا والرشوة وشهادة الزور...)

[1] عبد العالي حاحة ، المرجع السابق. ص 29 .

[2] محمود محمد معابرة، المرجع السابق. ص82.

والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر من ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعوّل عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة . [1]

فإذا كانت السلطة القضائية التي دورها الفظ والفصل في المنازعات بالعدل يتفشى فيها الفساد، فهذا ما يزيد الطين بلا. وهي جهة رسمية في صنع السياسة العامة من خلال تطبيق القوانين بعدل و مساواة، فالقلة التي تمارس الفساد من أجل مصالح شخصية أو الوصول إلى منصب مالهِ ومشربه حرام قد تؤثر في المؤسسة بأكملها .إذن ما يجب فعله هو تفعيل عنصر الرقابة والمحاسبة القضائية.

5). الفساد الاقتصادي: ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة و الاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط و القواعد الحاكمة و المنظمة للقطاع الاقتصادي الذي هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالا متعددة منها، الحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة ، أو عرض عقود المشتريات و الخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعد على التهرب من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات.[2]

يؤثر هذا النوع من الفساد على سياسة الاستثمار في القطاع الاقتصادي للدولة وتعدم الثقة بين الشركات الاقتصادية نتيجة التزوير في الصفقات الكبرى بين المؤسسات الاقتصادية، والتي تؤثر على التنمية الاقتصادية التي تحدث تحسينا على الوضع الاقتصادي المحلي والوطني و حتى الدولي .

[1] عبد العالي حاحة، المرجع السابق. ص29.

[2] محمود محمد معابرة، المرجع السابق. ص82.

وقد يعيق الفساد عجلة التنمية الاقتصادية و يحدث من خلالها ضعف القدرة الشرائية للمواطن، و تدني العملة الوطنية، نقص الجودة في المنتجات المحلية، البطالة، عدم فاعلية نظام الرقابة الاقتصادية و المالية في المؤسسات.

6). الفساد المالي:

ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي لتشمل: ظواهر عدة منها: غسيل الأموال و التهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية...).

و يتعلق الفساد المالي بالدرجة الأولى بالعملة التي يتم تداولها داخل الدولة في معاملات البيع والشراء وغيرها. وبالتالي يقوم أشخاص محترفين بتزوير هذه العملة، تبييض الأموال، سرقة الأموال...).

لابد من توفير أجهزة رقابية لمتابعة المال العام من الهدر و السرقة وكل أشكال الانحراف.

7). الفساد الإداري: ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخلفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.[1]

وتحتاج معالجة الفساد الإداري إلى ركيزتين :

أ / . الردع القانوني

ب / . تحسين الوضع المادي للموظف حتى لا يحتاج لأخذ الرشوة.[2]

[1] عبد العالي حاحة، المرجع السابق. ص30.

[2] سمير الشوبكي، المعجم الإداري . عمان : دار أسامة ، 2006 . ص 229.

يقوم الموظف العام بالمهام الوظيفية الموكلة إليه وفق القوانين والقناعات المسلم بها، فلابد من تغيير الذهنيات، ولا يجب بأي حال من الأحوال استغلال الوظيفة للكسب غير المشروع ، فإذا كان القائد الإداري يقوم بدوره الرقابي ، وتنظيم فريق العمل ، و يمنح التحفيز والعلاوات و الاهتمام بالعامل وفق القدرة التي يتمتع بها لانجاز عمله في وقت معين، فهذا يمنحه الثقة و الولاء للمنظمة و لا يسمح برشوته لقضاء حاجة الآخرين ويتعامل وفق القانون.

8). الفساد البيئي: هو ما يلحق البيئة من عطل بحيث تفقد وظيفتها الايجابية للبشرية ، فالبيئة هي المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان ، ولقد خلقها الله سبحانه وتعالى في تناسق تام في كافة عناصرها بما يناسب الإنسان بحيث يحيا فيها حياة طيبة ، وصحة خالية من الأمراض و الأوبئة . لذا حث الإسلام على الحفاظ عليها ، ونهى عن كل ما يؤدي إلى ألحاق الضرر بها من قتل ، أو إتلاف.[1]

البيئة هي المحيط الذي نعيش فيه ، و الهواء الذي نتنفسه ، وهي بيتنا الأكبر ،إلا أن هناك من ينشىء المصانع في الأحياء السكانية ، ويساهم في تلوث البيئة من الدخان الصاعد منها.

. هناك من يرمي الفضلات و الأوساخ في الطريق ، وهو أذى وتشويه للصورة الجمالية للبيئة.

. هناك من يقطع الأشجار لاستغلال المساحات من أجل بناء السكنات و المحلات وغيرها.

. ومن واجب محافظات الغابات و الوزارات الوصية على حماية البيئة، ومنع كل الأضرار التي تضر بالبيئة، فبعض الدول المتقدمة ثقافيا و حضاريا إذا قام فرد برمي الأوساخ في الأماكن العمومية وغيرها يفرض عليه غرامة مالية جزاء ما فعله من سلوك منحرف.

[1] محمود محمد معابرة، المرجع السابق. ص84.

9). الفساد السياسي: ويعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى الفساد و يستشري فيها، وهو الأساس و النواة لبقية أنواع الفساد، وذلك راجع إلى الذي بيده صنع القرار، هو الذي يتحكم في مصير الناس ماليا، وثقافيا و تربويا...)، فالإعلام بتوجيه منه ، والمناهج و القوانين و الاقتصاد و الإدارة التي تحكم وتسير المجتمع كلها تحت سيطرته.[1]

يتسم الميدان السياسي بالنخب والقيادات السياسية التي لها وزن على المجتمع وتأثر في الميدان السياسي من خلال القيام بخطب وملتقيات تندد بالعمل السياسي، وما يحمله من نشر للوعي، و الثقافة و المشاركة و الإدارة السياسية وغيرها. ويلعب الفساد في هذا النوع من خلال التجاوزات التي تحدث في السلطات(التنفيذية،التشريعية، القضائية، الجهاز الإداري)، التي دورها صنع السياسة العامة و تنفيذها و الفصل بينها أو تداخل بعضها في مهام الأخرى و يؤدى إلى شيوع الفساد السياسي وتغيب معايير الحكم الراشد، ولا يتم دراسة المشاكل المجتمعية التي تؤدي هذه الأخرى إلى زعزعة استقرار النظام السياسي ومقاطعة الانتخابات لعدم وضع حلول لهذه المشاكل.

وينقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام :

1. فساد القمة ؛ وهو من أخطر أنواع الفساد ، وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة .[2]

[1] عبد العالي حاحة، المرجع السابق. ص29.

[2] محمود محمد معابرة، المرجع السابق. ص81.

فإذا كان صناع القرار يعبثون بالقانون من أجل التسارع وراء مكاسب شخصية فهذا يهدد استقرار الدولة و المجتمع و يمهد أيضا لشيوع الفساد في كل القطاعات و المؤسسات وتنعدم الشفافية و النزاهة و الثقة ، و يصبح كل موظف يعيش من أجل الفساد و خدمته .

2. فساد الهيئات التشريعية و التنفيذية :

- . بروز الحكم الشمولي الفاسد
- . غياب الديمقراطية
- . فقدان المشاركة
- . فساد الحكام .[1]

يلاحظ من شكل الفساد في الهيئات الرسمية التي تعني بصنع وتنفيذ السياسة العامة، ينطبق عليها القول الشهير " السياسة لعبة قذرة ، والسياسي جامع نفايات "

فالمجال السياسي هو ميدان غامض ويصعب التحكم بمدخلاته ومخرجاته ،إلا إذا توفرت القيادات السياسية الكفأة ، وصناع قرار مختصين في ميدان العمل السياسي ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

3. الفساد الانتخابي: من خلال العناصر الآتية:

- . ضعف الأنظمة الانتخابية ، وكلفة حملات تمويلها بالإضافة إلى غياب الرقابة الكافية للحد من الرشوة .[2]
- شراء الأصوات
- . تزوير الانتخابات (حرق أو خطف صناديق الاقتراع)
- . قيام بالمقاطعة في الحملات الانتخابية من خلال حرق مراكز التصويت و الاقتراع.

[1] عبد العالي حاحة، المرجع السابق. ص29.

[2] المرجع نفسه. ص29.

- فساد بعض الأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة بطريقة غير شرعية.[1]

يعد الفساد الانتخابي خرق للقوانين الانتخابية و فقدان للنزاهة و المراقبة للحملات الانتخابية، و التي تنجر من خلالها خسائر مادية و بشرية ووصول شخص غير مؤهل إلى مركز القرار لإفساده لا غير.

[1] محمود محمد معابرة، المرجع السابق. ص81.

شكل في أنواع الفســـــــــاد

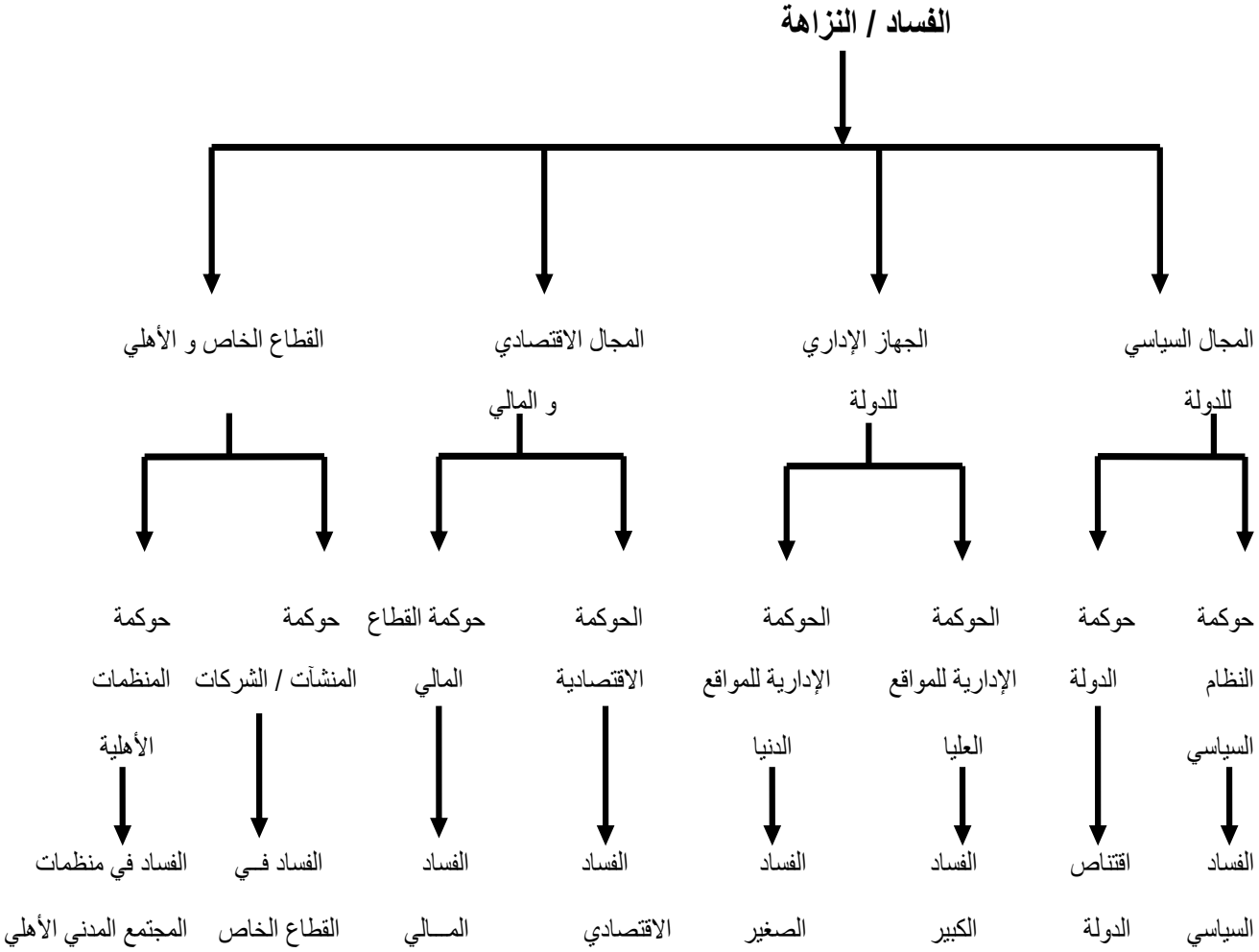

المصدر:

أحمد سليم و آخرون ، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية (بحوث و مناقشات الحلقة الثقافية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد و المؤسسة العربية الديمقراطية . بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010، ص 43.

المطلب الرابع: أسباب و مظاهر الفساد السياسي

هناك العديد من الأسباب و المظاهر للفساد السياسي نتطرق إلى أهمها ولا يمكننا حصرها كلها وهي:

أولا: أسباب الفساد السياسي

1. أسباب سياسية:

ويقصد من ذلك غياب الحريات العامة و تحجيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام و الرقابة.

- ضعف المشاركة السياسية (غياب نظام ديمقراطي مشاركاتي قائم على التعددية الانتخابية الحرة و النزيهة والمنتظمة القادرة على إنتاج مؤسسات تمثيلية فاعلة ، مما أدى إلى تهميش دور و مشاركة الأفراد و مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة مما أنتج صراعا عنيفا حول السلطة أخذ شكل نزاعات مسلحة في بعض الدول.[1]
- فساد القمة (المسؤولين الكبار) من خلال استغلال المناصب الحكومية لأغراض شخصية ، عبر ممارسة النفوذ للحصول على المال العام.
- انتهاك سلطة القوانين وعدم تنفيذها، و اللامبالاة من طرف رجال الشرطة و الجهاز القضائي، الذي نجده أحيانا متورطا في قضايا الفساد.
- البنى الحكومية المتناحرة ، يضاف إليها تركيز السلطة بيد صناع القرار ، معناه غياب قنوات التواصل و الحوار بين الحكام و المحكومين حول قضايا صنع السياسة العامة .[2]

[1] وليد خلاف،" دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، ص12.

[2] المرجع نفسه. ص12.

- ضعف الأنظمة الانتخابية، وكلفة حملات تمويلها إضافة إلى غياب الرقابة الكافية للحد من الرشوة أو التبرع لحملات تمويلها.
- الإفراط في التنافس بين الفئات السياسية وجماعات المصالح على موارد الدولة.
- لا مبالاة الناخب، وضعف فعالية المجتمع المدني وعدم وجود إعلام حر ومستقل وهادف.
- السيطرة على مؤسسات الدولة من قبل المصالح المالية.

فهذه الأسباب السياسية لها تأثير كبير على استقرار النظام السياسي ، وتكون ممهدة لبروز العديد من المشاكل المجتمعية، كالقيام بمظاهرات لزيادة الأجور ، مقاطعة الانتخابات و العزوف عن تأدية الواجب الانتخابي، لعدم توفر الكفاءة في العنصر البشري الذي يمثله الشعب في الاستحقاقات الانتخابية خاصة الانتخابات الرئاسية .

. التلاعب كذلك بالمال العام و القانون باتخاذ إجراءات سرية كالسرقة ، تزوير الوثائق الرسمية ، الحصول على هبات خارجية وغيرها .

2 . أسباب اقتصادية:

ويقصد بها ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر.[1]

- انخفاض رواتب الموظفين الحكوميين، التي تشكل حافزا نحو تعاطي الرشوة أو الاختلاس.
- طبيعة العلاقة بين مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص و المواطنين، من خلال رزمة الحوافز في التعاملات (الرشوة، المحاباة، الابتزاز...) نظير تسريع معاملات أو الحصول على امتيازات .

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، المرجع السابق. ص44.

- التزايد الطردي للفساد المتزامن مع عملية التحديث في المجتمع ، في ظل التحول الاقتصادي وعمليات الخصخصة التي رافقتها اختلالات بنيوية ووظيفية في عمل المؤسسات الاقتصادية، كنتيجة منطقية لضعف الرقابة و المحاسبة المؤسساتية التي أفرزت ممارسات فاسدة من قبيل الاختلاسات و النهب و غسيل الأموال و التهرب الضريبي ، إضافة إلى عمليات استثمار كبيرة للأموال العامة في مشاريع ليست ذات جدوى اقتصادية. [1]

لا تقل أهمية عن غيرها من الأسباب ، بل ويعد الاقتصاد أساس التنمية والتطور ، وجذب العمالة الأجنبية إذا توفر عنصر الأمن و الاستقرار في الدولة ، فيتيح و يسهل عملية الاستثمار في القطاعات الهامة و الحساسة ، وفق مبدأ الشراكة و التعاون الإقليمي و تبادل الخدمات من أجل إيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات و المعاهد و المراكز التكوينية و القيام بإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة من أجل الدعم و التخلص من أكبر عائق للتنمية و هو البطالة .

3 . أسباب اجتماعية:

إن الفقر وتدني المستوى المعيشي ، وما يرافقه من ضغوط مادية ونفسية تشكل حافزا ومبررا للسلوكيات الفاسدة ، حيث يعتبر (مفهوم الفساد) بأن " الموظف الحكومي الفاسد ينظر إلى وظيفته العامة على أنها عمل تجاري ، ويسعى في الحالة القصوى إلى الوصول للحد الأقصى للدخل الذي يستطيع الحصول عليه ، وتصبح الوظيفة بعد ذلك وحدة لتحقيق الحد الأقصى، و لن يتوقف حجم دخله بعد ذلك على التقييم الأخلاقي لفائدته للصالح العام ، بل تحديد أعلى حالة السوق و مواهبه في إيجاد نقطة الحد الأقصى على منحنى طلب الجمهور.[2]

[1] وليد خلاف، المرجع السابق. ص14.

[2] المرجع نفسه. ص14.

تعد الأسرة هي النواة الأولى لإنشاء مجتمع كامل و متكامل يحمل أفكارا أساسية مصدرها الوعي و الثقافة السياسية و تفعيل مبدأ المشاركة في الحياة السياسية .

وعندما تكون الدولة قد عانت من الاحتلال، فقد يشكل عقبة أمام التخلص من الفقر ، و البطالة و تساوي فرص العمل والقضاء على مشاكل عدة ، توفير السكنات ، جودة التعليم في جميع الأطوار من أجل التنمية البشرية وتعاقب الأجيال بطريقة حضارية وتكنولوجية.

كما و لابد من تفعيل عنصر الثقة المتبادلة بين المدني و السياسي و العسكري من أجل خدمة المجتمع و التفاني فيه و التضحية في سبيل الوطن ، كما ضحى الآباء والأجداد بأرواحهم الزكية و الطاهرة دفاعا على مستقبل الأجيال القادمة فمن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا.

4 . أسباب إدارية وتنظيمية:

وتشمل الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) و غموض التشريعات تعددها.[1]

- تعقد أساليب المراقبة و التحكم الانتخابي من دائرة انتخابية لأخرى والاستغراق في الإحالة على التنظيم من خلال المناشير و النشريات المفسرة لجهات و أساليب الرقابة.
- بطئ عمليات الرد على الطعون وتسييس القضاء المخول بالفصل في الطعون .

تعنى الإدارة بفن القيادة و التخطيط و التنسيق و التنظيم و الرقابة إذا كانت عناصر العملية الإدارية متوفرة بنسبة 50% في الدول المتأخرة، فبتأكيد الفساد في الأمور الإدارية و التنظيمية لن يكون موجود إلا في حالات التسيب الإداري ، و بتفعيل القوانين و البرامج حول الرقابة فذلك قد يكون حافزا للإدارة الجيدة و العنصر البشري الفعال إن تم الاستغلال الجيد لهما .

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، المرجع السابق. ص44.

ثانيا: مظاهر الفساد السياسي

1 . سياسة الأحزاب السياسية الموالية للسلطة :

- ✓ سعي وتناحر الأحزاب السياسية للحصول على وزارات محددة في الدولة، يعود لأغراض حزبية ضيقة أهمها نهب خزينة الوزارة و التلاعب في العقود لكسب الأموال غير المشروعة لتغطية نشاطات حزبية و منفعة ذاتية بحتة لمنتسبي حزب الوزير.
- ✓ قدرة بعض الأحزاب أو السياسيين على فتح قنوات فضائية ذات التمويل المالي المرتفع و الذي يفوق في الواقع قدرة الحزب المالية.
- ✓ إصدار جريدة يومية ومطبوعات حزبية أخرى لا تغطي نفقاتها الذاتية.
- ✓ القيام بالدعاية الانتخابية على شكل ملصقات أو دعايات مرئية مدفوعة الثمن ، و امتلاك رؤساء الأحزاب السياسية منازل فخمة في العديد من عواصم العالم بالرغم من أنهم منحدرين من أسر متدنية الدخل، مما يثير العديد من الأسئلة عن مصادرهم المالية غير المشروعة. [1]

إذا كانت بعض الأحزاب السياسية هي معارضة و موالية للسلطة في نفس الوقت ، فهذا واقع مرير، يبرهن أن الوضع القائم هو أشبه بلعبة قذرة يدور حولها كرسي الحكم فقط دون وضع أي اعتبار للبلاد و المجتمع و الصالح العام ، و الفساد السياسي هو أيضا يلعب دوره في المعارضة السياسية في شكلها الظاهري أما ما خفي فهو أعظم ، فسياسة سرقة المال العام في الأحداث المهمة أصبح أمرا عاديا ، لا وجود لرقابة و لا محاسبة و لا قانون و لكأنه حرية شخصية.

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، المرجع السابق. ص38.

ب . ضعف السلطة القضائية :

وجود ضعف و ثغرات قانونية ينفذ من خلالها المفسدون دون أن ينالوا العقاب اللازم، فهناك علاقة مصلحة و منفعة مالية بين محامين متخصصين في البحث عن الثغرات القانونية و بين المفسدين الذين يتقاسمون الأموال غير المشروعة معهم لقاء إعفائهم من المساءلة القانونية.

إن لكل علم مبادئ و أخلاق ينتمي إليها، فإذا تلاشت أخلاقيات المهنة أصبح المستحيل ممكنا، ويسمح التلاعب بالقانون و الشرع من طرف أشخاص لا هدف لهم في الحياة إلا المصالح الشخصية فقط.

ج . فساد السلطة التنفيذية :

إن وجود التشريعات القانونية للحد من الفساد في مؤسسات الدولة بالرغم من أهميتها لا تشكل رادعا فعالا للمفسدين دون وجود سلطة تنفيذية قادرة على تنفيذ الإجراءات القضائية و إلقاء القبض على المفسدين، فحين تضعف آلية التنسيق بين السلطة القضائية و التنفيذية أو فساد إحداها تضعف بشكل عملي من السلطة الأخرى .[1]

إذا الفساد ، الذي هو سلوك ينتهجه الموظف من أجل الكسب غير المشروع مقابل قيامه بتسهيلات لأمر ما ، أما إذا بلغ الأمر السلطة الذي يملك بالقوة في القرار و التأثير، فللمنصب الذي يخول له إلقاء الأوامر و المراسيم و البرامج تشجع على الفساد ، فلا يمكننا الحديث عن الحكم الراشد الصالح ، فالإنسان هو وحده الذي يصنع مستقبله بيده وفق معايير موضوعية وصحيحة من أجل محاربة آفة الفساد في جميع المؤسسات من خلال تفعيل لجان متخصصة للمراقبة و التقييم المستمر للأعمال سواءا القضائية ، التنفيذية ، التشريعية ، الإدارية وغيرها .

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، المرجع السابق. ص39.

د . انهيار منظومة القيم الدينية والاجتماعية:

إن نشوء الحروب والكوارث الطبيعية و الصراعات العرقية ، يؤدي لهلاك العديد من البشر و إفقار المجتمع و الشعور بالتهديد المتواصل برغيف العيش و الموت مما يضعف الأواصر الاجتماعية .

فالجوع و الفقر المتواصل يشجع على السرقة و الفساد لأجل إشباع الحاجات الضرورية، التي لا يمكن الحصول عليها بالوسائل المشروعة فتهزم القيم الدينية و الاجتماعية مقابل تهيئة فرصة أكبر للمواطن لمواصلة الحياة.[1]

إن لكل دين خلق، و خلق الإسلام الحياء، فالإنسان الذي لا يستحي عن فعل المنكرات يكون مآله الخزي في الدنيا و الآخرة ، و يحرم ديننا الحنيف التعامل بالرشوة و السرقة و الكذب ، و الأخلاق السيئة و يعد المسجد مدرسة للتنشئة الاجتماعية و السياسية، من أجل زيادة الوعي و الثقافة و تغيير السلوكيات السيئة إلى أحسن منها.

هـ . الاستبداد و الاضطهاد:

إن وجود سلطة مستبدة تقود الدولة و المجتمع بالعنف و البطش يؤدي إلى خلق شعور بالاضطهاد و عدم الانتماء إلى الدولة باعتبارها راعية المجتمع ، وهذا الأمر يؤدي إلى ضعف الشعور بالمواطنة ، كرد فعل مضاد على إجراءات السلطة القمعية، حيث يتجه المواطن على إتباع كل الأساليب غير المشروعة (الرشوة ، الاختلاس ، التخريب و الفساد المالي...) لإضعاف الدولة.

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، المرجع السابق. ص39.

إن مبادئ الديمقراطية تجعل الإنسان يشارك في إبداء رأيه بكل نزاهة و شفافية وتحارب كل أشكال العنف و السيطرة، و تدعو إلى حماية حقوق وحريات الآخرين ودون الاعتداء على ممتلكاتهم و أموالهم و الدعوة إلى تنمية و تحديث المجتمع وتوسيع دائرة المشاركة و الحوار.

الاستبداد و الاضطهاد يكون نتيجة دخول النظام السياسي في أزمات، التي تؤدي إلى بروز صراعات وتشتت في القيم و ينشر العنف و القتل و غيرها، ومن بين هذه الأزمات (أزمة الشرعية ، أزمة الهوية ، أزمة التكامل ، أزمة التوزيع ...)

و . المحاباة و المحسوبية في أشغال الوظائف في مؤسسات الدولة :

يتصف معظم القادة السياسيين في دول العالم النامي بكونهم أنصاف متعلمين أو حاملين لشاهدات جامعية مزورة أو مدفوعة الثمن و يعانون من فاقة العيش و الجوع في مجمل مسيرة حياتهم.

وهؤلاء يعيثون فسادا في مؤسسات الدولة أولا بنهب الأموال و ثانيا بهدر أموال الدولة ، نتيجة جهلهم بإدارة شؤون الدولة و المجتمع.

و بالنتيجة يدفع المواطن الثمن بسوء الخدمات و التنمية.[1]

ويظهر هذا جليا في موضوعنا حول الفساد و أنواعه و آليات مكافحته من طرف المعارضة السياسية التي تسعى إلى إصلاح و محاربة الفساد وفق وسائل تنتهجها لأداء عملها، ومن بينها منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام و قيام بعض الأحزاب المعارضة بندوات و ملتقيات و تجمعات في مناسبات وطنية لكسب التأييد الشعبي و توسيع دائرة المشاركة و التعرف أكثر على الجمهور ومعرفة توجهاته السياسية والاجتماعية .

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، المرجع السابق. ص40.

المبحث الثالث: أهم المقاربات المفسرة لدور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة لعمل المعارضة السياسية لمباشرة أدائها في تتبع أعمال الحكومة و نقدها من أجل الإرشاد و الإصلاح، وعدم السماح بحدوث فساد (سياسي، مالي، إداري...)، الذي يؤدي الإخلال بتوازن النظام السياسي ككل .

المطلب الأول: مقاربة التحديث و التنمية السياسية

يعرف مقترب التحديث بأنه عملية ثقافية تشمل تبني قيم و مواقف ملائمة للطموح العلمي و التجديد العقلاني و الاتجاه نحو الانجاز و استخلاص السمات والخصائص التي تتميز بها الدول الصناعية ثم صياغتها على نحو نظري مجرد ، بحيث تصبح سمات المجتمع المتخلف ، فالتحديث هو عملية التحول الشامل ، بها المجتمع (مجتمع ما قبل الحداثة) من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو التحديث أي نمط التكنولوجيا و التنظيمات الاجتماعية المرتبطة بها و التي تميز الغرب المزدهر ماديا و المستقر سياسيا إلى حد كبير.[1]

وحسب " صاموئيل هنتنغتون " فان الفساد ظاهرة عابرة روتينية أثناء انتقال المجتمعات النامية، وفي هذا الصدد يعتبر المفكر الأمريكي " صاموئيل هنتنغتون " أبرز المفكرون من التقليد إلى الحداثة ، فالدولة التي تمر بمرحلة التحديث تشهد ظروفا تعبر عن وجود هوة سياسية من مظاهرها عدم الاستقرار و الفساد و عدم عدالة التوزيع ، هذا كله بسبب أخطار التحديث ، حيث أن المؤسسات تكون غير ملائمة.

[1] كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا(دراسة حالة الجزائر)"، رسالة الماجستير. (قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، 2012)، ص45.

إن كل عنصر في التحديث هو مكمل و متمم للتنمية السياسية، لأنه يعطي لها طابع التغير إلى الأحسن و التطور المستمر نحو التجديد على مستوى مؤسسات الدولة من خلال ترسانة القوانين المستحدثة التي توافق العصر والتطور الذي حدث في العالم.

ولأن العالم أصبح قرية صغيرة بفعل التكنولوجيا الحديثة و ما أحدثته من تسهيلات على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ويضعف الأعباء التي كانت من قبل.

و التحديث سيساعد التنمية في القضاء على المشاكل الاجتماعية و السياسية و الإدارية، عن طريق إنشاء مراكز للتفكير و إدارة الوقت بشكل منظم و ترتيب القرارات وفق الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة أمام صانع القرار.

القضاء على كل أشكال الفساد التي تعاني منها الدول من أجل ضمان السير الحسن للخدمات المقدمة من خلال فرض الرقابة و المحاسبة ، و تفعيل عنصر التعويض في أداء المهام الذي يخلق جو للثقة المتبادلة بين الإدارة المركزية و اللامركزية .

المطلب الثاني: مقاربة النخبة

يعتبر " سان سيمون " أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة ، إذ نظر إلى المجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية ، حيث أن الصفوة أو النخبة تعبر بشكل عام عن فئات صغيرة نسبيا ، هي في الواقع ذات وضع رفيع في المجتمع وتمارس السلطة و التأثير السياسي، و تدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة ، و تضم هذه الفئات أعضاء الحكومة و الإدارة العليا و القادة العسكريين ، كما تضم في بعض الحالات العائلات ذات النفوذ السياسي من أرستقراطية أو البيت الملكي و قادة المؤسسات الاقتصادية ، وقد

تشمل النخب المضادة المؤلفة من قادة الأحزاب المعارضة و ممثلي مصالح و طبقات اجتماعية جديدة كقادة النقابات و فئات من رجال الأعمال و الفكر.[1]

كما و تظم أحزاب الكوادر أو الصفوة (النخبة) في الغالب أبناء الطبقة البرجوازية ، و لا يبدي اهتماما بالجماهير، لأنها تهتم بفئة قليلة معينة ، وتعتمد أحزاب النخبة على الثروة و المكانة الاجتماعية المرموقة لأعضائها و تتسم بنوع من الهشاشة الداخلية والتزام الأعضاء بمبادئها ، وترى هذه النخب أنها تمتلك الخبرة و القدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم.[2]

انطلاقا من دراسة للنخب التي صنفت نظريات النخبة إلى ثلاث مجموعات:

1. نظريات تعتمد معيار السلطة و تشتمل على كل النظريات التي ترد النخبة السياسية إلى الفئة الحاكمة.
2. نظريات تعتمد معيارا أخلاقيا ، وتشتمل على كل النظريات التي تجعل من النخبة الفئة المتسمة بجملة من القيم تؤهلها لممارسة الحكم .
3. نظريات تعتمد على أسس وظيفية، و تشتمل على كل النظريات التي تحدد النخبة السياسية من خلال وظيفتها في المجتمع.

[1] كريمة بقدي، المرجع السابق. ص43.

[2] كمال فتاح،" دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية(دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر)"، رسالة الماجستير. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران، 2012)، ص29.

فبالرغم من هذا الاختلاف على مستوى النخبة فان كل الدراسات لكل المجتمعات بل أصبحت ضرورة مؤكدة بالنسبة للمجتمعات الحديثة، التي تحتاج بالضرورة لنخبة تسيرها ، في إطار هذه النظرية يتم دراسة الأحزاب السياسية من خلال نخبها.[1]

وهناك من يصنف النخبة إلى نمطان:

أ. نخبة مدنية: سواء كانوا من رجال الدين أو المثقفين أو البيروقراطيين.

ب. النمط العسكري : حيث تسيطر المؤسسة العسكرية على مراكز الرئيسية في المجتمع ، وهذا النمط النخبوي شائع في دول العالم الثالث.

إن توفرت نخبة حاكمة قادرة على صناعة سياسات عامة ناجحة هدفها خدمة المجتمع و تلبية مطالب و احتياجات الصالح العام، وهذا الأمر يجعل الفرد يساهم في تنمية مجتمعه محليا وتفريغ طاقاته في الأعمال، وبالتالي يكون استغلال أمثل للمورد البشري.

. فإذا كانت النخب الحاكمة تتعامل بكل نزاهة و مصداقية مع أفراد المجتمع، وتطبق ما وعدت به خلال الحملات الانتخابية فقد يعزز مبدأ الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع. أما إذا كان هناك انفصام في العلاقة بينهما، فقد يخلق لدى المجتمع نظرة سوداء للدولة، و بأنها استغلالية ووقتية فقط، هدفها الحفاظ و البقاء الدائم على كرسي الحكم.

لابد من تنمية العقول قبل تنمية المجالات ، فالتنمية البشرية هي من تصنع التنمية الشاملة ، فتغير الذهنيات إلى الجانب الايجابي، و تفلن في أداء الأعمال بنزاهة أمر في غاية الأهمية و الضرورية و يحتاج إلى خبراء و مختصين لإعادة تشحين الهمم نحو الخدمة العمومية و تحسين المرفق العام والخاص.

[1] أمين البار، المرجع السابق. ص28.

المطلب الثالث: مقاربة التطور السياسي

تعنى مقاربة التطور السياسي بالدور الذي تقوم به الأحزاب من خلال الوظائف العديدة والهامة سواء كانت في السلطة أو في المعارضة ومن أهمها:

1 . تنظيم المعارضة:

إن من أهم وظائف الأحزاب الوصول إلى الحكم أو محاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة ، عن طريق تنظيم المعارضة ، وللمعارضة في النظم الديمقراطية أهمية كبرى ، فعلاوة على أنها متفقة مع المنطق وطبيعة الأمور من حيث وجود الرأي والرأي المخالف ، و ما يحققه من وجود المعارضة المشروعة من وسائل قانونية تسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه ، فضلا عن ذلك فإن المعارضة تعتبر في النظم الديمقراطية ، جزء لا يتجزأ من النظام نفسه .

وحتى تكون المعارضة عنصرا فاعلا في العملية السياسية لابد لها من الالتزام بالأصول الأساسية للممارسة السياسية، ومنها:

أ . سلمية المعارضة ، إذ يجب أن تمارس المعارضة بوسائل سلمية سياسية أو حزبية أو اجتماعية أو ثقافية والإبتعاد عن العنف أو التحريض عليه أو التهديد به .[1]

يعني مصطلح التطور السياسي بوجود حركية دائمة ومستمرة للأحزاب السياسية في أداء عملها في المعارضة السياسية إذ لها أهداف و برامج تنموية تسعى لتحقيقها من خلال توفير الأرضية الملائمة لذلك،

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة . عمان : دار مجدلاوي، 2004، ص 213.

وفق الإرادة الشعبية والقانون الذي يحمي المعارضة من ممارسة حقها الحزبي وتفعيل الرقابة على الحكومة وتوجيه لها العديد من الأسئلة حول السياسة العامة التي تضعها في كل سنة مالية جديدة ، وتراقب الأشخاص و الأعمال مستعينة بذلك على جهات معينة ترد لها المعلومات والمستجدات حول برامج التنموية المحلية و الوطنية وحتى الدولية مع بعض الدول لتقرير الشراكة والتعاون في القطاعات الهامة، كالتعليم والصحة والاقتصاد والسياحة والاستثمار وغيرها.

ولكي تعمل المعارضة السياسية وفق خطط وبرامج ،لابد من توفير الموارد البشرية المؤهلة وذات الكفاءة في أداء العمل الحزبي.

أن يكون السياسي على مقدرة كافية، ومتمكن من المجال السياسي لكي يستطيع إختيار القرار المناسب في الوقت المناسب .

ب . مبدئية المعارضة ، للمعارضة أهداف سياسية لا تخرج عن إطار المصالح العليا للوطن ، فيتوجب على المعارضة أن تضع هدفا ساميا لها، هو مصلحة الشعب والوطن، وبالتالي يتوجب عليها أن تبتعد قدر المستطاع عن الأنانية ، والمصالح الشخصية أو النخبوية أو الفئوية الضيقة ، و أن تتصف بالموضوعية.

ج . هدفية المعارضة ، يجب على أي معارضة سياسية في أي دولة أن تكون في دعم نظام الدولة ككيان ، لا كنظام حكم بالضرورة ، كما يجب ألا يكون هدفها الرئيسي استلام السلطة فقط ، لكن هذا لا يعني انه لا يحق لها هذا الطموح وفق الدستور و القوانين المعمول بها، و لكن لا يجوز أن يكون هدف معارضتها للسلطة محصورا في هذا الغرض ، وإلا أصبحنا أمام منافسة على الحكم فقط ، بعيدا عن الأهداف النبيلة التي وجدت لأجلها، وهي خدمة الصالح العام وتقويم نظام الحكم .[1]

[1] حميد زعاطشي، المرجع السابق. ص34.

2 . تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام :

هذه الوظيفة تقتضي من الحزب القيام بعدة مهام ، أولى هذه المهام هي ما يقع على عاتق الحزب من ضرورة توجيه المواطن الفرد وإنماء الشعور لديه بالمسؤولية ، وعلى الأخص تلقينه أن المصلحة الفردية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة، ولكي تقوم الأحزاب بوظيفتها في تكوين الرأي العام يتعين عليها أن تربط بين المواقف الفردية و أن تنسق فيما بينها بحيث تبلور هذه المواقف المتفرقة في رأي عام موحد يمثل اتجاها سياسيا محددا ، وبذلك يتضح مدى أهمية الحزب في تكوين رأي عام فهو يلزم الفرد على الأقل حين يمارس حقه الانتخابي بأن يحدد مكانه في الجماعة ، وبين الاختبارات التي يرتضيها عضو الحزب أو المؤيد له ، إذ يساند خط الحزب فإنه في نفس الوقت يتخذ موقفا من القضايا العامة تجاه المجتمع ككل .

3 . التعبير عن رغبات الجماهير :

إن استخدام الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة ، لا يمكن أن تحقق بدون الأحزاب ، إذ أن استخدام الأحزاب لهذه القوة يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفسا لها و أن تصل إلى أذان السلطات الحاكمة . وتحقيقا لذلك يقوم الحزب بتجميع جهود الأفراد ويضيف على هذا التجمع طابعا سياسيا معبرا عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد.

4 . تكوين واختيار القيادات والكوادر السياسية:

فضلا عن كون الأحزاب تسعى إلى كرسي الحكم وممارسة السلطة من خلاله ، فإنها تعتبر أيضا مدارس تلقى فيها مبادئ ممارسة السلطة ، وغالبا لا تتعرف الجماهير إلا على أولئك الذين يقع اختيار

الحزب عليهم لتمثيله في الحملات الانتخابية، و لكن هناك في الحزب غير هؤلاء الذين يقدمهم لهيئة الناخبين الذين يقوم الحزب بتلقينهم أيضا قواعد الحكم و أساليب ممارسة السلطة .[1]

على المعارضة الالتزام أثناء ممارستها السياسية دائما بالقوانين وتلبية مصالح الشعب ، و الالتزام بالمصداقية فيما تدعو إليه و بمبادئ الحريات الأساسية ، وعدم الدعوة إلى إهدارها ، وذلك باحترام الحق في التعبير وفي الاختلاف ، سعيا إلى دمقرطة الحياة السياسية .[2]

المطلب الرابع: مقاربة الحكم الراشد

سنقدم بعض التعريفات حول الحكم الراشد وهي على النحو الآتي :

1) . تعريف الأمم المتحدة: الحكم الراشد هو ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي. أي أنه هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم من خلال دعمهم ومشاركتهم.

تمارس السلطة من قبل الجهات العليا المختصة بالتشريع في الدولة، وفق ترسانة القوانين المنظمة والمرتبة وموزعة على كافة القطاعات المختلفة، لأجل التحسين في أداء الخدمات العمومية وتحقيقا للمطالب المجتمعية حسب أولويات كل قطاع على آخر .

2) . تعريف الدكتور عبد الرزاق مقري للحكم الراشد: هو الحكم الذي يقدر على ضمان حاجات الناس في الآن وحاجات الناس في المآل، ولا يكون ذلك إلا بإدراك الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس و على استقرار البلد و انسجامه وسيادته.

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق. ص214.

[2] حميد زعاطشي، المرجع السابق. ص34.

يركز الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية حسب هذا التعريف ، لما لها من تأثير على المجالات التنموية الأخرى ، ومما لابد منه أن يتوفر في الحاكم قدرة على استيعاب جميع المشاكل الآنية والمستقبلية التي حدثت وقد تحدث في المستقبل جراء التخطيط العشوائي للبرامج التنموية .

***أسباب بروز الحكم الراشد:**

ومن أهم الأسباب التي ساهمت في بروز الحكم الراشد على الساحة العالمية أبرزها:

1) انتشار الفساد السياسي كعقبة أمام الشفافية في الحياة العامة وفقدان الثقة بالسياسيين مما شكل تهديدا قويا على حقوق الإنسان وخاصة في البلدان النامية.

2) الممارسات غير الديمقراطية، وما ترتب عنها من مشاكل كبيرة للعديد من الدول، مما أصبح يشكل تهديدا كبيرا للقوانين التي يتعدم فيها المساواة في العدالة، وفي التمثيل الجيد إضافة إلى الأداء السلبي للدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

3) إعادة النظر في برامج التنمية وفي المؤشرات الخاصة بتوزيع الدخل والضمانات الاجتماعية في سياق تنفيذ إستراتجيات اقتصادية للمؤسسات الدولية.

4) عمليات الخصخصة التي جرت في الكثير من بلدان العالم والتي تخالف القانون، ويتم التوجه لبيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية.[1]

يعد مشروع الحكم الراشد بمثابة إعادة بناء تنشئة اجتماعية للمجتمع الذي ساد فيه الفساد بأشكاله المختلفة، ومشاكل اجتماعية لا يتم القضاء عليها إلا بوجود قاعدة معلومات و قرارات منظمة تسعى جميع

[1] محمد غربي،" الديمقراطية و الحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أفريل 2011، ص372.

الفئات المجتمعية القضاء عليها كالفقر ، البطالة ، الأوبئة ، الأمية والآفات الاجتماعية الأخرى والتي قد تؤثر بشكل أو بآخر على منظومة الصحة ، التعليم ، السياحة ...).

***معايير الحكم الراشد والقضاء على الفساد :**

باعتبار أن الفساد هو في الأساس مشكلة الحكم ، وفشل المؤسسات ، وعلامة على عدم القدرة على إدارة المجتمع، عن طريق نظم متوازنة من الضوابط والتوازنات الاجتماعية والقضائية والسياسية و الاقتصادية ، وفي هذا المنطلق فإن إرساء مبادئ الحكم الراشد يعد بمثابة آليات للوقاية من الفساد ومكافحته.[1]

1) الشفافية والحد من الفساد :

أ . تساهم الشفافية في طرح القضايا العامة سواء كانت تهم عينة من المجتمع أو المجتمع كله على الرأي العام وفق الحفاظ على مبدأ الحرية الإعلامية، التي تلعب دورا هاما في الكشف عن الفساد الحكومي وجرائم نهب المال العام.

ب . إشراف الأكاديميون و المختصون و رجال الدين لمكافحة الفساد عن طريق إقامة ندوات إعلامية أو كتابة مقالات في صحف.

ج . لتعزيز الشفافية أكثر و الحد من الفساد ينبغي على الحكومة والمؤسسات أن توفر قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين و أن توفر المعلومات الضرورية لذلك .

تعد الشفافية من أهم المعايير في الحكم الراشد، التي توثق العلاقات بين الحاكم والمحكوم و تكون القوانين واضحة للعيان، وتحترمها جميع فئات المجتمع.

[1] شهيناز ورشاني، "الحكم الراشد و متطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر"، مذكرة الماستر.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015)، ص13.

2 . المساءلة و الفساد:

أ / دور المساءلة هو محاسبة المسؤولين على أعمالهم، وفحص و تدقيق قراراتهم وكشف حساباتهم سواء كانوا منتخبين أو معينين مؤسسات عامة أو خاصة و هم مطالبون بالإجابة على أية تساؤلات يقدمها المواطنون أو المستفيدون من الخدمة.

ب / تؤدي المساءلة إلى الكشف عن التقصير أو الفشل أو النقائص في أداء الخدمة أو اختلاس وغير ذلك مما يؤدي ذلك إلى فرض عقوبات في حالة استغلال المسؤولية لتحقيق منفعة خاصة ، أو في حالة انحراف أو فشل المسؤول في تحقيق الأهداف المطلوبة.[1]

تكشف المساءلة عن الأسرار المخفية في مؤسسات الدولة ، ولها أهمية كبيرة في تقصي الحقائق وعدم لجوء الموظف إلى سلوك طريق نحو الكسب غير المشروع، أو تزوير وغيرها في أشكال الفساد المنتشرة في الإدارات و الحكومات وبإتباع أسلوب الردع هو الحل الأمثل للحد من هذه السلوكيات.

3 . حكم القانون ومكافحة الفساد :

. بوجود إطار قانوني صالح وهيكل مؤسساتي يطبق القانون دون الأخذ بالاعتبار المحاباة أو التعسف ، و النص على عقوبات صريحة ضد أطراف الفساد سواء الراشين أو المرتشين أو المختلسين و غيرهم، تنخفض معدلات حدوث الفساد .

. الاعتماد على أجهزة تحقيق و قضاء فعال لا يعاني من الفساد التي تحتاج إلى إجراءات صارمة و إمكانيات مادية وبشرية من أجل وضع حد لتبعات الفساد.

[1] شعبان فرج،" الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر(دراسة حالة الجزائر2000/2010)"، أطروحة الدكتوراه. (قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2012)، ص64.

لما يكون القانون فوق الجميع ، و لا يحمي المغفلين كما يقال فالقانون في الحكم الراشد يطبق فعلا على الواقع بشكل كامل ، أما إذا كان القانون يطبق على فئة دون أخرى ، تفقد مؤسسة القضاء مصداقيتها ودورها كفاعل أساسي في تطبيق القانون الذي يتضمن المساءلة ، الشفافية .

4 . مشاركة المجتمع المدني والحد من الفساد :

أ . تساهم منظمات المجتمع المدني وفق مبدأ المشاركة والمسؤولية بتقديم الدعم للمجتمع و ممارستها التأثير و الترويج للإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي و المؤسساتي.

ب . تعزز قيم النزاهة و الشفافية في عملها و المشاركة في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق و تقوية حكم القانون من خلال زيادة الوعي و العمل لأجل محاربة الفساد في أوساط المجتمع باستخدام مختلف وسائل الإعلام. [1]

ج . يوفر المعلومات و المصادر القانونية و التزام المؤسسات بضرورة إعادة هيكلة إدارتها و استحداث آليات الكشف عن حالات الفساد.[2]

يعد المجتمع المدني حلقة متكاملة من حلقات الحكم الراشد و بناءا على انتماءاته التطوعية في المجتمع، و التي لا تهدف إلى الوصول للسلطة و إنما تحاول التغيير إلى الأحسن وفق قوانين واضحة المعالم من أجل تنمية شاملة و حفاظا على الاستقرار و استمرار أعمال الدولة ومؤسساتها و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، وفق شراكة و تعاون و تبادل الخبرات و القيام بالمشاريع التنموية و محاربة الفساد.

[1] شعبان فرج، المرجع السابق. ص66.

[2] شعبان فرج، المرجع السابق. ص67.

خلاصة الفصل الأول

نستنتج من جل ما تم التطرق إليه في هذا الفصل الذي يحوي على مصطلحين لهما أهمية و دور كبيرين في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها هو أن:

- ❖ لا تقوم المعارضة السياسية بدورها إلا إذا التزمت بأداء القوانين بكل نزاهة و شفافية تامة.
- ❖ أن عملية المشاركة في صنع القرار و تدارك الأخطاء الحكومية يعتمد على منهجية منظمة، و يفرض تشارك الجميع.
- ❖ أما عامل الفساد السياسي الذي يعد أخطر أنواع الفساد المتعلقة بالانتخابات الشرعية و المشروعية و تداول سلمي على السلطة، و نزاهة العملية السياسية لكافة الأطياف السياسية.
- ❖ الفساد السياسي ليس ظاهرة وليدة العصر و إنما بلغ درجة النضج، إن صح التعبير في العديد من الدول الديمقراطية و غير الديمقراطية ، إذ يتوجب تفعيل مبدأ القانون و احترام حقوق الإنسان المدنية و السياسية.

الفصل الثاني:

واقع وتحديات المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي في الجزائر

الفصل الثاني: واقع وتحديات المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تحولا نحو الديمقراطية لأجل إرساء دولة الحق و القانون ، و عمدت إلى فسح المجال لتداول الأحزاب السياسية على السلطة بطرق سلمية ومشروعة يتم فيها اختيار الشخص المناسب ووضعه في المكان المناسب وفق الإرادة الشعبية ، ومن هذا المنطلق سنحدد عناصر الفصل الثاني على النحو الأتي :

- ✓ **المبحث الأول: شكل المعارضة السياسية في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: آليات المعارضة السياسية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثالث: مكافحة الجرائم التي تقع في العملية الانتخابية في الجزائر.**

المبحث الأول: شكل المعارضة السياسية في الجزائر:

يتحقق البناء الديمقراطي وفق ضوابط قانونية متعارف عليها ، و تعد الإصلاحات الدستورية التي عرفتها الجزائر منذ إقرارها لدستور التعددية الحزبية و السياسية سنة 1989 ، و القوانين والتعديلات الدستورية ذات الصلة بذلك ، نقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر ، مما يساعد على توفير الظروف الملائمة للتجديد و التمييز لممارسة السلطة و يكون التداول عليها بطريقة سلمية و فق انتخابات حرة و نزيهة بين الأحزاب السياسية المتنافسة حول السلطة و حسن التمثيل في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي ، ودور المعارضة السياسية على حل المشاكل و التجاوزات في الحملة الانتخابية.

المطلب الأول: المعارضة السياسية خلال الأحادية الحزبية

يختلف نظام الحزب الواحد من دولة إلى أخرى بحكم اختلاف النظم السياسية فيها ، و على ذلك ففي الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد يقوم الحزب الحاكم بإلغاء جميع الأحزاب السياسية الأخرى ومنعها من ممارسة النشاط السياسي ، وله وظيفتين هما :

أ. خلق نخبة أو طليعة قيادية و زعماء سياسيين و إداريين أكفاء مؤهلين لإدارة الدولة.

ب. إقامة نوع من الربط بين الحكام و الشعب.[1]

قد اقترنت محطات تاريخ نظام الحكم في الجزائر، وكذا المعارضة بالتغير السياسي خلال الاستقلال و إلى غاية عهد التعددية الحزبية ، بالعديد من المراحل ، فمرت المعارضة السياسية في الجزائر

[1] رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب . عمان : دار المجدلاوي ، 2006، ص 59.

بمرحلتين أساسيتين تم التداول من خلال الفترات الزمنية على الحكم ، مرحلة ما قبل 1989 أي مرحلة الحزب الواحد.[1]

إن مرحلة الأحادية الحزبية 1962 / 1989، هي أهم المراحل وأكثرها تأثيرا على مسار الدولة الجزائرية بجميع عناصرها (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية....)، حيث انه قد اتجه النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال نحو ضرورة تجسيد فكرة القانون التي عبر عنها الدستور الأول للدولة الجزائرية في ديباجته ثم كرسها في المواد 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، وقد تم إنشاء مجلس دستوري يفصل في دستورية القوانين و الأوامر التشريعية بطلب من رئيس المجلس الوطني.[2]

لقد كان دور التجربة الأحادية والمتمثل في جبهة التحرير الوطني لم يكن له أي دور سياسي حقيقي ، وبذلك حاولت بعض القيادات السياسية الثورية تأسيس أحزاب سياسية سرية معارضة بعد الاستقلال مباشرة ، و بعض رموز التيار الإسلامي قامت هي الأخرى بتنظيم نفسها على شكل جمعيات للقيام بأنشطة مسجدية وثقافية و دينية وسياسية رغم المنع الذي تعرضت له جمعية علماء المسلمين بعد الاستقلال التي نشطت مثل الأحزاب السياسية الأخرى.

تعرضت هذه الحركات السياسية إلى مضايقات كثيرة ومتنوعة وصلت إلى حد التصفية و التعذيب و الملاحقة حتى خارج الوطن.[3]

---

[1] وفاء إبراهيم بن سيدي،" المعارضة السياسية في الجزائر(دراسة حالة حركة مجتمع السلم 2012 2015)"، مذكرة الماستر.(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015)، ص57.

[2] مريم معبود،"المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب"، رسالة الماجستير.(قسم علم الاجتماع .كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة سطيف 2 ،2014)، ص126.

[3] عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر. رؤية ميدانية، ص12.

مرت الجزائر خلال فترة استقلالها القصيرة التي تمتد لما يقارب الأربعين سنة ، في مقابل 132 سنة من الاستعمار الاستيطاني بمرحلتين سياسيتين أساسيتين ، المرحلة الأولى تبدأ من سنة 1962 إلى سنة 1988 ، وهي مرحلة عرفت بمرحلة الأحادية الحزبية و التي كان فيها حزب جبهة التحرير الوطني مسيطرا على مقاليد الحكم و الإدارة ، بحجة الشرعية الثورية التي اكتسبها باعتباره مفجر ثورة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر سنة 1954 ، أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ سنة 1989 بعد الاحتجاجات الشعبية العنيفة التي شهدها الشارع الجزائري في الخامس من أكتوبر سنة 1988.[1]

ففي بداية الثمانينات شهد المناخ السياسي نوعا من الانتعاش و بدأت بعض التيارات تظهر للوجود و تزامنت مع انتهاج سياسة اقتصادية من أهم معالمها، إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، وظهور شعارات جديدة من بينها من أجل حياة أفضل. وعرف البترول حينها بمدة قصيرة انتكاسة كبيرة مما كان له أثرا سلبيا على الاقتصاد الوطني و على الحياة المعيشية للمواطن حيث مست الإضرابات مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني ، وفي 19 سبتمبر 1988 بمناسبة الإعلان عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر و ليبيا ، ألقى رئيس الجمهورية خطابا أمام مكاتب التنسيق الولائية وجه فيه انتقادات كبيرة للجهاز الحكومي و لأداء أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات و الأوضاع المزرية التي يعرفها الشعب و للتسيب و اللامبالاة التي أصبح يتصف بها إطارات الدولة و أفراد المجتمع بصفة عامة ، والدعوة لانتهاج سياسة التقشف لمواجهة أخطار الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول.

[1] قوي بوحنية و آخرون،الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة في التجربة الجزائرية. عمان: دار الراية، 2011، ص241.

هذا الخطاب حسب رأي الكثير من المحللين كان له وقع سيئ على نفوس المواطنين مما زاد في حركة الاحتجاجات أدت في النهاية إلى أحداث 5 أكتوبر 1988 ، وما ترتب عنها فيما بعد سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية شهد فيها النظام السياسي القائم مؤشرا على ضرورة القيام بإصلاحات سياسية.[1]

يمكن استخلاص ما تم التعرض إليه في النقاط الآتية:

1. اعتمدت مرحلة الأحادية الحزبية على حزب جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر، ومنع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي حفاظا على بقائه.
2. صدر قانون يسمح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب قرار من السلطات العليا للحزب تابعة له .
3. شهد الوضع الاقتصادي للبلاد بداية الثمانينات انتكاسة للبترول حيث أجرى رئيس الجمهورية خطابا أمام مكاتب تنسيق الولائية ووجه العديد من الانتقادات للجهاز الحكومي، و طالب بانتهاج سياسة التقشف لمواجهة أخطار الأزمة الاقتصادية، مما أدى إلى حدوث احتجاجات أدت إلى أحداث 5 أكتوبر 1988 .
4. أفزرت أحداث 5 أكتوبر 1988 أعمال شغب و مشاكل من الناحية السياسية و الاقتصادية.

المطلب الثاني: المعارضة السياسية خلال التعددية الحزبية

يتميز نظام تعدد الأحزاب بوجود أحزاب كثيرة في الدولة،بحيث لا يستطيع احدهما الوصول إلى الحكم غالبا ، إلا عن طريق الائتلاف مع الأحزاب الأخرى ، وظاهرة التعدد الحزبي هذه يمكن أن تعود إلى

[1] أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، مجلة الباحث. العدد4، جامعة ورقلة، 2006، ص124.

وجود أنواع من اختلافات قد تكون ذات طبيعة سياسية أو أن تكون ذات طبيعة اجتماعية ، أو قد تعبر عن وجود صراعات دينية، و ربما تعبر عن خلافات عنصرية تختلف من حيث الأصل و الجنس.[1]

إن الفكرة التي يقوم عليها هذا النظام هو توزيع السلطة بين مؤسسات المجتمع و عدم احتكار السلطة بيد فئة أو حزب واحد ، فنظام التعدد الحزبي ضد فكرة الأحادية ، وكذلك يستند إلى فكرة أن من حق أي مجموعة من الشعب أن تتبنى ما تشاء من الآراء و الأفكار طالما لها مصالح مختلفة و متباينة عن الآخرين.[2]

و الجزائر من الدول التي دخلت مرحلة التعددية من أبوابها الواسعة وعكست بذلك مختلف التناقضات الموجودة داخل المجتمع الجزائري ، ففي التجربة الحزبية الجزائرية يرجح المشرعون ظهور التعددية الحزبية في الساحة السياسية إلى دستور 1989 في حين أن المتمعن في الفترة مباشرة بعد الاستقلال يجد عكس ذلك ، فالتعددية الحزبية كانت موجودة بصفة غير رسمية و لكن كانت هناك أحزاب تنشط و تعارض رغم المقاومة التي كانت تتعرض لها من طرف نظام الحزب الحاكم فالخيار الأحادي الذي تم فرضه بعد الاستقلال مباشرة، كواقع سياسي و قانوني لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية تمكنت من احتلال بعض المواقع السياسية متفاوتة القوة خلال العقود الثلاثة للأحادية (1962 / 1988).[3]

و بمجرد المصادقة على دستور 1989 المنظم للتعددية الحزبية ، بادرت الكثير من القوى السياسية و الشخصيات إلى تكوين أحزاب سياسية مستغلة في ذلك التسامح الكبير الذي ميز قانون الأحزاب 1990 ليتجاوز عددها الخمسين حزبا في أقل من سنتين ، قانون تم إعادة النظر فيه جزئيا في بداية النصف الثاني

[1] رعد صالح الآلوسي، المرجع السابق. ص63.

[2] شفيق ديندار الدوسكي، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث. دمشق: دار الزمان، 2009، ص47.

[3] مريم معبود، المرجع السابق. ص 130.

من التسعينات 6 مارس 1997، ثم في اتجاه تضييق أكثر بعد فشل التجربة الانتخابية 1991 / 1992 وفوز التيارات الإسلامية الجذرية فيها.

ولقد وضع دستور1989 شروطا خاصة لتأسيس الأحزاب السياسية وهي:

- عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام ، العروبة ، الأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية (المادة 03 من الأمر 1997 / 1909) خلافا للقانون 89 . 11 الذي لم ينص على هذا البند.
- احترام تجسيد مبادئ أول نوفمبر 1954 (المادة 3)
- تحضر أي علاقة عضوية أو علاقة ولاء أو تبعية أو رقابة بين حزب سياسي و نقابة أو جمعية أو أية منظمة مدنية أخرى مهما كانت طبيعتها.[1]

سنستعرض الأحزاب السياسية و توجهاتها في الجزائر:

1. جبهة التحرير الوطني:

الحزب الحاكم قبل التوجه نحو التعددية السياسية بموجب دستور 1989 ،فالتواجد الوطني و العدد الكبير من المناضلين المنخرطين فيه و الإمكانيات المادية التي يتوفر عليها، يمكنه من الحصول على أغلبية المقاعد في البرلمان، في أغلب الانتخابات و في مختلف الحملات الانتخابية، نتيجة الجبهة لها عوامل أساسية تساهم في ذلك، فدور الإدارة كان كبيرا و مغيرا لموازين القوى، و بهذه النتيجة أصبحت جبهة التحرير الوطني حزبا مهيمنا يملك الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني.[2]

. توجه جبهة التحرير الوطني :

---

[1] مريم معبود، المرجع السابق. ص132.

[2] رشيد لرقم ، "النظم الانتخابية و أثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر"، رسالة الماجستير.(قسم القانون. كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة ،2006)، ص117.

التوجه وطني ليبرالي، يستمد عناصره من مختلف الشرائح الاجتماعية المدركة للثوابت الوطنية، و يسعى من أجل إرساء قواعد الممارسة الديمقراطية وترسيخ مبدأ دولة القانون، وإضفاء الصبغة الإسلامية على برنامجه و التعريب كمهمة وطنية، والمحافظة على القطاع العام، ومحاربة الانعكاسات الاقتصادية السلبية، و التأكيد على الهوية العربية الإسلامية، وقد تأسس في نوفمبر 1954.[1]

2. التجمع الوطني الديمقراطي:

نشأ هذا الحزب في مارس 1997 قبل الانتخابات التشريعية التي فاز بها بثلاثة أشهر، وينحدر مناضلوه من الجمعيات الوطنية المنتمية للعائلات الثورية، كالمنظمات الوطنية للمجاهدين وأبناء الشهداء وأبناء المجاهدين، و الحركات الكشفية والنقابات العمالية و من المقاومين للإرهاب ، نشأ هذا الحزب أساسا لتأييد برنامج الرئيس اليمين زروال. إلا انه لم يتمكن من تحقيق الأغلبية المطلقة في الانتخابات من مقاعد المجلس الشعبي الوطني.[2]

. توجه حزب التجمع الوطني الديمقراطي :

يعد من الأحزاب الوطنية، تأسس في 1997 كواجهة سياسية للسلطة الرسمية، طرح أفكارا لمواكبة التحولات الاقتصادية و السياسية العالمية، وله مواقف متشددة في القضايا الهامة، مثل: قانون المصالحة الوطنية، قانون الأسرة، والتعريب، و إصلاح المنظومة التربوية. [3]

[1] أحمد طيلب ،" دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر(دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة يوسف بن خدة، 2007)، ص170.

[2] رشيد لرقم، المرجع السابق. ص117.

[3] أحمد طيلب، المرجع السابق. ص170.

3. حركة مجتمع السلم (حمس):

أول إطار قانوني للحركة كان تحت راية " جمعية الإرشاد و الإصلاح " التي تأسست في 12 . 11 . 1988 أما حركة المجتمع الإسلامي"حماس" تأسست يوم 07 . 12 . 1990 ، و بصدور التعديل الدستوري لسنة 1996 تغير اسم الحركة ليصبح " حركة مجتمع السلم " ، ليتطابق مع ما جاء في الأمر 97 . 09 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

تعد من أهم أحزاب التيار الإسلامي المعتدل، التي شاركت في كل مواقف الحوار مع السلطة خلال الأزمة السياسية و الأمنية التي عاشتها الجزائر. كما شاركت منذ نشأتها في كل الانتخابات الرئاسية و التشريعية و المحلية حيث تحصلت على مقاعد نسبية فقط.

. توجه حركة مجتمع السلم :

ذا توجه إسلامي وتعتقد هذه الحركة أن الأزمة الجزائرية تعود في أصلها إلى طبيعة قاعدة الحكم التي كانت ضيقة جدا، من مواقفه صياغة دستور جديد يحدد هوية الأمة و تطبيق الإسلام في الحكم و اتخاذ الشورى منهجا أو طريقة صحيحة للحكم ، والزامية مجانية التعليم وإثراء قانون الأسرة بما يساير تطور المجتمع في إطار قيمه وأصالته.[1]

3. حركه الإصلاح الوطني :

يتزعمها الشيخ سعد الله جاب الله ، انشقت عن حركه النهضة، التي تأسست عام 1988 في السرية و أصبحت شرعيه مع نهاية عام 1990 تحت اسم"حركة النهضة الإسلامية" ، وبمقتضى دستور 96 وطبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية تغير اسم الحركة ليصبح"حركة النهضة" بعد الانشقاق الذي وقع في هذه الحركة ، تأسست حركه الإصلاح الوطني بمبادرة من مجموعة من النواب السابقين للنهضة

[1] أحمد طيلب، المرجع السابق. ص170.

والذين استقالوا منها، ليتم اعتماد الحزب 30 جانفي 1999 في انتخابات 1997 وقد تحصلت في انتخابات أخرى على مراتب وفي حصلت على مقعد واحد.[1]

. توجه حركة الإصلاح الوطني (النهضة)

هي حزب إسلامي ، عملت الحركة على أن تكون في المعارضة و تعمل مع بقية الأحزاب في تعدديتي سياسيه إسلامية ، و الدعوة للحوار بين الأحزاب و بينها و بين السلطة، و بعدها انشق سعد الله جاب الله عن الحركة وشكل حركة الإصلاح الوطني .[2]

4. جبهة القوى الاشتراكية :

تأسست عام 1963 من طرف زعيمها التاريخي حسين آيت أحمد (رحمه الله) ، تحصلت على الشرعية القانونية في 20 نوفمبر عام 1989 شاركت في عدة انتخابات و تحصلت على مقاعد في البرلمان.[3]

. توجه جبهة القوى الاشتراكية :

. إدانتها للانقلاب العسكري الذي أطاح ببن جديد ، ونعتت الجيش بأنه أقوى عناصر الفساد في الحياة السياسية.

. تنديدها بعدم دستورية وشرعية بعض هيئات الدولة.

[1] رشيد لرقم، المرجع السابق. ص118.

[2] عزيزة ضمبري،" الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008)، ص115.

[3] رشيد لرقم، المرجع السابق. ص118.

. اتهام النظام السياسي باستخدامه إستراتيجية الأصوليين لضرب الأمن الوطني، و التأكيد على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحل الوحيد المواجهة هؤلاء الأصوليون.[1]

5. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية :

تأسس في سنه 1990 ، أغلب مناضليه من منطقه القبائل ذو توجهات الديمقراطية، لكن طابعه الجهوي ضيق من تمثيله في المجالس المنتخبة، شارك في الانتخابات التشريعية لعدة سنوات وحصل على نسبية المقاعد إلا أنه سجلت له تجاوزات في مقاطعة الانتخابات التشريعية سنة2002 بسبب الأزمة التي عاشتها منطقة القبائل.[2]

. توجه حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

ذو توجه علماني ترجع أصوله إلى ملتقى وطني، نظمه أعضاء من الحركة الثقافية البربرية في تيزي وزو، من أجل إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية [3]، بزعامة الدكتور سعيد سعدي، أكد التجمع على أن أسباب الأزمة تكمن في عدم قدرة النظام على الفصل في مسائل أساسية كالحداثة و العصرنة والديمقراطية .[4]

6. حزب العمال :

تم اعتماده في 21 مارس 1990، تتزعمه السيدة لويزة حنون. حصل في الانتخابات التشريعية و الرئاسية على نسبية المقاعد.

[1] عزيزة ضمبري، المرجع السابق. ص116.
[2] رشيد لرقم، المرجع السابق. ص118.
[3] أحمد طيلب، المرجع السابق. ص170.
[4] عزيزة ضمبري، المرجع السابق. ص117.

توجه حزب العمال :

. الحلول السياسية من خلال إجراء حوار سياسي شامل و تحقيق مصالحة وطنية ورفع حاله الطوارئ والمطالبة بالانسحاب الكلي للجيش من الحياة السياسية، و الموازنة بين السلطات عن طريق التعديل الدستوري.

. المطالبة بالحفاظ على الملكية العمومية للهؤسسات الوطنية الكبيرة مثل : سوناطراك ، سونلغاز ، البنوك...) أو على الأقل التنازل عن بعض الشركات للعمال رافضا بشكل قطعي تسريح العمال.[1]

7. القوائم الحرة:

تميزت الساحة السياسية الجزائرية ببروز القوائم الحرة و تمتعهم بتمثيل معتبر، ففي عدة انتخابات تشريعية خصوصا حصلت على استحقاقات في العملية الانتخابية بنسب معينة من المقاعد في المجالس المنتخبة ، كما ساهم النظام الانتخابي المعتمد نظام التمثيل النسبي في بروز تمثيل بعض الأحزاب الصغيرة التي تتمتع بسمعة محليق رغم حصولها على نسبة ضعيفة على المستوى الوطني .[2]

يعتبر دور الأحزاب السياسية ضروري في تأكيد المعارضة وإمكانية التغيير السلمي للأحكام وعدم استبداد حزب معين أو فئة قليق بالحكم أو احتكار السلطة، الأمر الذي عملت به النظم الغربية الديمقراطية باعتبارها أن المعارضة، هي المكمل الطبيعي للحزب الحاكم ،إلا أن هذه الأخيرة تختلف في درجة قوتها باختلاف النظام الحزبي، ففي النظام الثنائي نجدها تتميز بتماسكها بخلاف الأمر في نظام التعددية الحزبية في الجزائر، إذ تتميز بضعفها وعدم تماسكها لتوزعها بين عده جهات، و عدم قيام جهاز واحد بوظيفة المعارضة ، ونظرا لحداثة الممارسة الحزبية كسائر الوظائف السياسية منذ دستور 1989، والتي

[1] عزيزة ضمبري، المرجع السابق. ص117.

[2] رشيد لرقم، المرجع السابق. ص118.

أكدها دستور 1996 في المادة 42 ، فلا زالت تعاني أغلب التشكيلات الحزبية من المشاكل الداخلية مما أثر تأثيرا سلبيا على استقرارها وعلى أدائها السياسي .[1]

يمكن استخلاص ما تم التعرض إليه في النقاط الآتية:

1. بعد أحداث أكتوبر 1988 أعلنت حالة الطوارئ، و تم انعقاد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني لأجل صدور قانون الجمعيات السياسية.
2. في 23 / 11 / 1989 تم عرض مشروع التعديل الدستوري الثاني و صادق عليه الشعب بأغلبية مطلقة يتضمن مبدأ التعددية الحزبية.
3. تم تأسيس العديد من الأحزاب السياسية لأجل المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سلمية وفق قانون الانتخابات بموجب القانون 89 / 13 المؤرخ في 7 أوت 1989.
4. التوجه نحو مبدأ الديمقراطية يؤكد على أن ضمان الشرعية و المشروعية و تداول سلمي على الانتخابات و التزام الحريات و تشجيع على المشاركة الشعبية و القضاء على معضلة الفساد و الانحرافات المختلفة.

المطلب الثالث: خصائص المعارضة السياسية في الجزائر

ايجابية المعارضة السياسية لا تدعم النقاط الآتية:

1) ضعف دور الأحزاب السياسية في مواجهة الحكومة وطرح البرامج و مناقشة السياسات الحكومية و دورها التنموي و التعبوي، و يمكن أن تصبح الأحزاب السياسية عائقا أمام التغير وبعضها يعمل على

[1] نادية بن أحمد،" تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013)، ص176.

الحفاظ على الأوضاع القائمة لتكريس امتيازات حزبية مصلحية ضيقة مثل أحزاب التحالف الرئاسي و بعض الأحزاب الصغيرة .

2) أزمة برامج الأحزاب و غياب القضايا الجوهرية و الأساسية، و عدم تقديم برامج لإيجاد الحلول للأزمة ومعالجة المشاكل، بل أصبحت تدعم برامج غيرها.

3) غياب آليات التداول على السلطة والشرعية و الحل السلمي للنزاعات داخل الأحزاب و بالتالي فتح المجال للانشقاقات و إلى تأجيل الديمقراطية.

4) علاقة الأحزاب بالمجتمع أصبحت محدودة بعزوف الشباب عن التغيير بواسطة صناديق الاقتراع و فقدان الأمل في الأحزاب و السلطة، و ارتفاع نسبه المقاطعة وعدم الاهتمام بالسياسة و عدم قدرة الأحزاب على معالجة الكثير من القضايا، مثل أحداث العروش وغيرها، تعطي للشاب مجال ليعبر بالمظاهرات.

5) ضعف الثقافة السياسية و عدم وجود التزامات و ضوابط سلوكية أخلاقية تحترم العمل الديمقراطي .[1]

6) النفور من الأحزاب السياسية بحجة أنها مجرد أبواق للنظام السياسي، وبأنها إطار للسياسيين الذين يسعون لتحقيق المصالح الشخصية وأن الأحزاب لم تلعب أي دور في تحسين ظروفهم.

7) التضييق على تشكيل واعتماد الأحزاب بجملة من القرارات، ومنها استمرار حاله الطوارئ و تقييد الحرية الإعلامية.

8) طبيعة السلطة الشكلية والقوى المؤثرة فيها، كالسلطة العسكرية التي لا تشجع على الديمقراطية التمثيلية لأنها قائمة على الطاعة و الموالاة.

9) اشتراك مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجهوي في عمليّ صنع السياسات كمدخل لبناء وترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر.[2]

---

[1] حسين مرزود، المرجع السابق . ص315.

[2] صالح زياني،"الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، أفريل 2011، ص320.

10) تلتزم المعارضة السياسية سواء أحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني، القيام بمشاريع تنموية تحتاج إلى تغطية مالية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتجنب استفحال ظاهره الفساد محليا ووطنيا و القضاء على الإرهاب و مختلف المشاكل التي تمس الاستقرار والأمن الوطني.[1]

توحي دلالة خصائص المعارضة السياسية في أرض الواقع إلى:

1. تحديد البرامج و المشاريع الآنية والمستقبلية للمعارضة و تغيير أوضاع مختلف القطاعات والمجالات.
2. اختيار البدائل المتاحة لعرضها في الوقت المناسب، وفق خطط إستراتيجية و إمكانيات المادية والبشرية المتاحة.
3. تفعيل مبدأ الشراكة للنهوض بالحكم نحو الرشادة و الحكامة السياسية وفق مبادئ الديمقراطية بين الدولة والقطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني.

المطلب الرابع: أهداف المعارضة السياسية في الجزائر

ومن بين أهم أهداف المعارضة السياسية البناءة في الجزائر للنظام الديمقراطي مايلي:

1. ضمان قيام برلمان تعددي ذي صفة تمثيلية.
2. تعزيز شرعية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وتشجيع قيام حكومة مستقرة و فعالة.
3. تعزيز حوافز المصالحة الوطنية.
4. تشجيع التوافق بين الأحزاب المختلفة ، وذات الإيديولوجيات المتباعدة و إحداث توافق مع مؤسسات المجتمع المدني.
5. بلورة معارضة برلمانية قوية و مستعدة للحكم دون أن يؤدي ذلك للإخلال بسير المؤسسات الدستورية القائمة.

[1] صالح زياني،"الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، المرجع السابق. ص320.

6. تنمية حس المسؤولية إلى أعلى درجة لدى الحكومة و النواب المنتخبين.[1]

7. مراعاة طاقات المؤسسات الإدارية والمالية و تشجيعها لأداء أفضل.

8. أن تكون الانتخابات في متناول الناخب العادي و أن تتم بصورة صحيحة، لما تفرضه من تنصيب لجان خاصة بعملية رقابة للحملة الانتخابية، و تجنب حدوث الفساد السياسي و المالي والإداري، وتشجيع المجتمع المدني والإعلام، ووسائل أخرى على متابعة شفافية ونزاهة العملية الانتخابية.

9. السعي لأجل تنمية الرأي العام و التعبير عنه في القضايا الرئيسية بين الفرد والدولة.[2]

10. المطالبة بإنشاء هيئة فعلية لمحاربة ظاهره الفساد ، يكون دورها الرقابي مفعل من الناحية القانونية و ملتزمة في تطبيق الإجراءات والعقوبات لحدوث التجاوزات و الإختلالات في العمل السياسي والإداري .

من أجل تحقيق أهداف المعارضة السياسية لابد من تحديد:

1. إتباع خطوات نحو تحقيق أهداف تعنى بالشأن العام و حفاظا على الأمن و الاستقرار.

2. تحديد الوسائل والإمكانيات لتحقيق الأهداف بشكل فعلي لتجنب الوقوع في الأخطاء.

3. تحديد المدة الزمنية مما تقتضي توفير الطاقات البشرية المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة في المجال الذي تعمل فيه.

4. ربط هدف بالجانب الذاتي و ضرورة تطبيقيه و السعي لأجل كسب ثقة الجماهير وقناعاتهم بالبرامج والمشاريع المقدمة لهم ، وخلق جو للتواصل والحوار بين المواطن والمسؤول في القضايا التي تهمه.

---

[1] رشيد لرقم، المرجع السابق. ص21.

[2] صالح زياني،" الانفتاح السياسي في الجزائر و معضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، المرجع السابق. ص322.

المبحث الثاني: آليات المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي في الجزائر

إن الإنسان وحده هو من يصنع الفساد ، وهو أيضا من يتخلص منه بتطبيق القانون و التنظيمات المعمول بها، فمبادئ الديمقراطية تضع خطى ثابتة نحو بناء المؤسسي يشرف على الرقابة و الشفافية و المساءلة ، بالإضافة إلى عنصر الرشادة في اتخاذ القرارات؛

لذا سوف نعرض من خلال هذا المبحث أهم مرتكزات المعارضة السياسية لمكافحة الفساد والقضاء عليه.

المطلب الأول: تفعيل قواعد الحكم الديمقراطي.

ينطوي الحكم الديمقراطي و يرتكز على القواعد الآتية:

1 . صدور القوانين مرهونة بموافقة الرأي العام والثقة على مقدرة الشعب على حكم نفسه.

2 . سلطة الحكام مستمدة من رضا المحكومين.

3 . وجود بعض الحكومات الديمقراطية التي تضع الكثير من القيود على المواطنين لممارسة الحكم الديمقراطي و أهمها السن و الأهلية و التعليم، وبعضها يحرم فئات من الشعب، كالنساء من ممارسة حقها السياسي من المشاركة في الحياة السياسية. [1]

ومن عيوب الحكم الديمقراطي أنها:

4 . أن الديمقراطية تسلم مفاتيح السلطة إلى الدهماء و عامة الشعب، حيث أن هذه الطبقة تمتاز بالفوضوية و الجهل بأساليب الحكم.

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة ، الإعلام البرلماني و السياسي. عمان: دار أسامة، 2010، ص22.

5 . أن مبدأ المساواة هو مبدأ خيالي و مثالي، و لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع من حيث وجود فوارق ما بين الأذكياء و دون ذلك و درجة الاهتمام بالمسائل العامة و المعرفة المتخصصة بالنسبة للمشاكل السياسية.

6 . الديمقراطية تخلق طبقة شعبية مشاغبة لا سند لها من الزعامة سوى الخطابة المنمقة و الوعود البراقة.

7 . الديمقراطية تعيق مشاريع التنمية و التطور السريع ، وذلك بسبب كثرة إجراءات الانتخابات و قصر مدة الحكم و سرعة تبادل المراكز الرئيسية في الدولة، حيث يؤدي كل ذلك إلى تعطل الأعمال الحكومية ، و عدم الاستمرار في الالتزام بسياسة واحدة و مدة كافية لتحقيق نتائجها؛ بالإضافة إلى شكاوي المواطنين من الوزراء و كبار الموظفين قد يغري بعضهم في استغلال النفوذ السياسي للمكسب السريع على حساب المجتمع .[1]

8 . إن النظام الديمقراطي هو المسؤول عن تدني جودة التعليم من حيث التركيز على التعليم الفني و العملي و إهمال الثقافة و الآداب و الفنون.

9 . قيام الحكومات الديمقراطية بتعريض الحريات الشخصية للأقليات من خط استبداد الأكثرية و استبداد طبقة على حساب طبقة أخرى.

يتطلب بناء الدولة الديمقراطية في الجزائر العمل على عدة خطوات أساسية و منها :

1 . تأكيد حق المواطنة وترسيخه، بما يعني تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية و السياسية المعترف بها للأفراد والجماعات، ومعاملتهم على قدم المساواة دون أي تمييز؛ وفي المقابل يقوم الفرد

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة، المرجع السابق. ص24.

بواجباته عن وعي و بإرادة حرة ، و يشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات المجتمع المدني، و هو ما يقتضي تغييرا جذريا في أساليب تسيير أجهزة الدولة و إدارتها.

2 . تحرير الدولة من طابعها الإداري ، ذلك أن الدولة الإدارية لا تتمتع فيها مؤسساتها بأي استقلالية ، و تنعدم فيها هيئات وسيطة وتنظيمات مدنية تتمتع باستقلال نسبي عن هذه الدولة .[1]

3 . فصل السلطات؛ يقتضي بناء الدولة الديمقراطية و توضيح الحدود بين مختلف مؤسساتها و أجهزتها حسب الأدوار و الوظائف، بمعنى التسليم بتجزئة السلطة على أساس توزيع الصلاحيات في الدولة، و احترام كل سلطة لمجالها المحدد دستوريا.

ولقد حرصت الجزائر على تجسيد هذا المبدأ من خلال إنشاء المجلس الدستوري ، أنشئ هذا الأخير بموجب نص دستوري و كلف بمهام جوهرية بنص دستوري كذلك ، و قد أسس ليعمل على حماية الدستور وضمان سموه، كما أسندت له مراقبة السير الديمقراطي للسيادة الشعبية من خلال تدخله لمراقبة عمليات الاستفتاء و الانتخابات الرئاسية و التشريعية، و هكذا تقام المؤسسة الممثلة للشعب لتمارس السلطة باسمه على أسس صحيحة غير مخالفة للدستور، كما يتدخل لمراقبة دستورية للمعاهدات و القوانين و التنظيمات و النظام الداخلي لغرفتي البرلمان ، و بالتالي فهو يعمل على مراقبة السلطتين التشريعية و التنفيذية؛ إضافة إلى مهام استشارية أخرى نص عليها الدستور[2] ، و بضمان استقلالية

[1] نفيسة رزيق، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي(المشكلات و الآفاق)"، رسالة الماجستير. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009)، ص122.

[2] المرجع نفسه. ص123.

المجلس الدستوري سيقوم بدوره على أكمل وجه ، ولا يكون مجرد مساعد لرئيس الجمهورية لفرض إرادته في الحالات التي يرتئي فيها ضرورة اللجوء إليه .[1]

4 . احترام مبدأ الحريات والمساواة، فالواقع أن الحقوق و الحريات العامة لا تتمثل في مبدأ واحد، و إنما هي مبادئ عديدة تتصل بأعوان الحريات العامة المختلفة كالحريات الشخصية وحرية العقيدة و حرية الرأي و غيرها.

الحرية و المساواة حتى تكون فعلا دعامة من دعائم قيام ديمقراطية حقيقية، لابد من حمايتها بنصوص قانونية كفيلة بضمان تكريسها، فبمجرد التغني بها ضمن الدساتير والنصوص القانونية يجعلها معاني جوفاء لا تطبق حقيقة.

5 . المشاركة السياسية ؛ تجعل الديمقراطية من المشاركة في الحياة السياسية حقا لكل مواطن، يساهم من خلاله في الوصول إلى حكم الأغلبية الذي تستلزمه الديمقراطية و امتلاك المواطنين أفرادا و جماعات، الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي و التصرف الاجتماعي و الفعل السياسي، والتي تفرض بناء مجتمع مدني وتنمية رأي عام مستنير تعبيرا عن نمو القدرة على تنظيم الأفراد والجماعات لأنفسهم .[2]

المطلب الثاني: تجسيد وظائف الأحزاب السياسية

تتدرج وظائف الأحزاب السياسية فيما يلي :

1. تقديم البرامج السياسية و الطرق السلمية لتنفيذها.

[1] فريد علواش ،" المجلس الدستوري الجزائري(التنظيم و الاختصاصات)" ،مجلة المنتدى القانوني. العدد05، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص3.

[2] أحمد صابر حوحو،" مبادئ و مقومات الديمقراطية"، مجلة المفكر. العدد 05، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص5.

2. تمد الهيئة الناخبة بالوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة، و الشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه المهمة.

3. يقدم الحزب الخدمات العامة للناخبين وهي أبسط وسائل السيطرة السياسية.

وتندرج أيضا وظائف الأحزاب السياسية في:

أ. أن الحزب هو في الأصل منظمة تعليمية و تشجيعية و توعوية، يقدم المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقد الوعي السياسي.

ب. الحزب يدعو إلى تحقيق الوحدة الشاملة سواء أكانت قومية أو دينية أو وحدة وطنية كما يعمل على تذويب المصالح الفردية و إعلاء شأن المصلحة العليا للأمة و الوطن و هذا ليس دائما.

ت. يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها و معتقداتها بطريقة منظمة و فعالة مما يقوي روابط الهيئة الحاكمة.

ث. يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمراقبة أعمال الهيئة الحاكمة.

ج. يضع الحزب الأسس المنطقية لاختيار النواب الذين يخوضون الانتخابات واختيار الوزراء الذين سيشاركون في الحكومة.

ح. وجود التعددية السياسية، و الحزبية المتنافسة يمكن الشعب من محاسبة و محاكمة الحكومة.[1]

4. التنشئة الاجتماعية و السياسية؛ وهي من أهم وظائف الحزب أي دعم الثقافة السياسية و الجماهيرية، و خلق القيم و المعايير السياسية و توسيع قاعدة الوعي السياسي.

5. التجنيد السياسي ؛ أي خلق قيادات سياسية على كافة المستويات العليا " الحكومة و البرلمان".

[1] بسام عبد الرحمن مشاقية، المرجع السابق. ص45.

6. المشاركة السياسية؛ يعتبر الحزب أداة تنظيمية لتنظيم الأفراد و خلق قنوات الاتصال و الإسهام في البناء الوطني.

7. تجميع المصالح ؛ أي أن الحزب يسعى جاهدا على تجميع المصالح و تحديد أولويات القضايا العامة حيث يعمل الحزب على توثيق التعاون مع الوحدات الأساسية داخل النظام السياسي.

8. صنع السياسات العامة؛ أي القبول العام بالقرارات و القوانين و السياسات من خلال خلق آليات ربط المواطنين بالدولة و مؤسساتها، و كذلك المشاركة السياسية الفاعلة و تأمين الرفاه الاجتماعي للمواطن.[1]

تساهم الأحزاب السياسية بشكل فعل في عملية البناء الحضاري و الأسلوب الديمقراطي و التمثيل السلمي في دفع السلطة العمومية ولا سيما السلطة التنفيذية في الإصلاحات بقيادة القاضي الأول في البلاد؛ رئيس الجمهورية أعلى سلطة في البلاد و حامي الأمة و الدستور، و تشمل الإصلاحات مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و لا يمكن القيام بالإصلاح دون مواكبتها للمنظومة القانونية حسب تدرج القوانين حتى تصبح الإصلاحات لها أثرا قانونيا .[2]

المطلب الثالث: الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة

تعد الرقابة البرلمانية هي رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية ، و بمعنى آخر سلطة تقصي الحقائق من جانب السلطة التشريعية لأعمال السلطة التنفيذية و للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة وتحديد المسؤولية عن ذلك ومساءلة القائمين عليها ، في احتياجاتهم من نظام إلى آخر.[3]

[1] بسام عبد الرحمن المشاقية، المرجع السابق. ص45.

[2] مراد بلكعبيات،" دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات. العدد 02، قسم الحقوق، جامعة عمار الثليجي الأغواط ، 2014، ص150.

[3] بسام عبد الرحمن المشاقية، المرجع السابق. ص51.

الرقابة البرلمانية ليست حكرا على نواب وأعضاء البرلمان فقط ، بل يسند المؤسس الدستوري إلى اللجان البرلمانية دورا داخل هذه الرقابة عند متابعة البرلمان لنشاط و أعمال الحكومة[1]

ومن صور الرقابة البرلمانية؛ يمكن إجمال أبرزها، التي تنطلق منها الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة وذلك من خلال ما يلي:

1 . عرض الحكومة لبرنامجها على البرلمان أو مجلس الأمة مع طلب الموافقة.

2 . الحكومة ممثلة في مجلس الوزراء، و الوزراء مسئولون عن أعمالهم أمام مجلس الأمة الذي من حقه أن يناقش بيانات الحكومة و مشاريعها.

3 . من حق أعضاء البرلمان توجيه الأسئلة و الاستجوابات للحكومة و لأعضائها كل في دائرة اختصاصه، و على رئيس الحكومة و الوزراء الإجابة و الرد.

4 . للمجلس الحق في عرض الثقة بالوزارة و سحبها .[2]

ينطلق دور البرلمان أصلا في الرقابة على أعمال الحكومة، من خلال مبدأ المساءلة و المحاسبة عما تقوم به من أعمال و العمل على إيجاد حكم نزيه و إعطاء مثل يحتذى به عما يقام من أنشطة ، و يؤدي البرلمانيون مع كل العاملين في الإدارة العامة و المجتمع المدني و الإعلام و الأوساط الأكاديمية و القطاع الخاص و المنظمات الدولية جميعا لها أدوارا مهمة في تعزيز الإرادة السياسية لمحاربة الفساد.

[1] دنيا بوسالم، "الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في ظل دستور 1996"، رسالة الماجستير.(قسم القانون العام. كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، 2007)، ص163.

[2] بسام عبد الرحمن المشاقبة، المرجع السابق. ص52.

تعتبر الإرادة السياسية عنصر رئيسي في محاربة الفساد و تعرف بأنها " النية الجلية لدى الفاعلين لمهاجمة الأسباب المعروفة للفساد؛ من خلال تفكيك الثقافة المجتمعية السائدة سواء أكانت ثقافة تربوية أو إجتماعية أو اقتصادية أو سياسية [1] ...).

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الأمور تسير وفق العمل الديمقراطي في الجزائر يؤدي إلى تهيئة الأرضية لإجراء انتخابات تعددية تتماشى و المقاييس الدولية مبنية على أساس ديمقراطية ، نزيهة و شفافية عالية .[2]

المطلب الرابع: شفافية المجلس الدستوري و الصحف المكتوبة.

يسهر المجلس الدستوري على تطبيق القوانين خلال الحملات الانتخابية سواء التشريعية أو الرئاسية كما وتمارس الصحف المكتوبة دورا إعلاميا هاما في عرض ونشر الأخبار حول القضايا الهامة تعنى بالأوضاع المختلفة منها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الرياضية و غيرها ، و من هذا المنطلق نحدد دور المجلس الدستوري وكذا الصحف المكتوبة في مكافحة الفساد السياسي في الجزائر.

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة، المرجع السابق. ص 209.

[2] خالد توازي،" الظاهرة الحزبية في الجزائر"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2006)، ص112.

أ) المجلس الدستوري:

. يعد هيئة لها مكانتها ووزنها في الدولة . [1]

. يكرس دولة القانون عن طريق المراقبة الدقيقة للنصوص التشريعية.

. أعضاء المجلس الدستوري لهم ممارسة في أجهزة الدولة فلهم تكوين علمي متخصص و لهم ممارسة ميدانية.

. حسب المواد الدستورية المادة 88 ، 89 ، 90[2] ، للتعديل الدستوري الجديد فإن المجلس الدستوري له صلاحيات في تحديد كيفيات انتخاب رئيس الجمهورية منذ بداية الحملة الانتخابية إلى مدة انقضائها و إعلان النتائج.

. كما و يفصل في الانتخابات المزورة و التي شاع فيها الفساد.

ب) الصحف المكتوبة:

. من خلال مرحلة الانفتاح السياسي التي عرفتها الجزائر إلا أن دور الصحف تشهد إجراءات رقابية صارمة لوسائل الإعلام ومن خلال المضايقة الرقابية أدى إلى اختفاء العدد من الصحف التي تضمنت آراء جريئة .[3]

. تعمل الصحف المكتوبة على نشر المعلومات لجميع الفئات من المجتمع، لتكون على دراية بما يجري في أحداث محلية ووطنية وحتى دولية.

---

[1] رشيدة العام، "المجلس الدستوري تشكيل و صلاحيات"، مجلة العلوم الإنسانية. العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص02.

[2] القانون رقم16-01 المؤرخ في 06 مارس سنة 2016 (ج. ر14لـ 07 مارس2016)المبادرة بمشروع تعديل الدستور .

[3] صلح زياني،" الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، المرجع السابق. ص321.

. تسعى إلى نشر الوعي و الثقافة و توسيع مجال عملها لمختلف الأطياف السياسية.

. تكشف عن العديد من الجرائم السياسية، منها الفساد بأشكاله و أنواعه و التعامل بلغة الأرقام في ذلك لمعرفة مدى السيطرة لمحاصرة و تحجيم الفساد و تتبع المفسدين قانونيا.

. كما و قد أعطى الدستور المعدل الجديد حسب المواد 41[1] و المكررة التي تعني بالحقوق و الحريات للصحافة و وسائل الإعلام المكتوبة و السمعية و البصرية.

المبحث الثالث: مكافحة الجرائم التي تقع في العملية الانتخابية في الجزائر

تعد الحملة الانتخابية هي الفترة التي تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميا و قانونيا بموجب قانون الانتخابات ، إلا أن الواقع يعرف تجاوزات في بعض الحملات الانتخابية و التي تأثر على نزاهة و شفافية العملية الانتخابية، نظرا لانتشار مظاهر الفساد السياسي في العمل السياسي من بداية إلى نهاية الحملات الانتخابات من انتشار لمظاهر الرشوة ، شراء الأصوات ، التزوير وغيرها.

و من خلال هذا المبحث سنعرج إلى دور حلقات الحكم الراشد في مكافحة الفساد السياسي.

المطلب الأول: دور الدولة و مؤسساتها

فالدولة كظاهرة مجتمعية شمولية فرضت نفسها بقوة على الواقع و الفكر معا، فهي تعد مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليما معينا و تربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته و مباشرة حقوقه و تتمتع بالشخصية المعنوية و السيادة و الاستقلال .[2]

[1] القانون رقم16-01، المرجع السابق.

[2] بومدين طامشة، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم. الجزائر: جسور، 2014، ص51.

الدولة في ذلك المجال الواسع و الشامل التي تتمتع بالسيادة و تكفل حماية حقوق الأفراد و الالتزام بواجباتها تجاه القضايا الهامة و حفاظا على سلامة التراب الوطني من المخاطر الأجنبية .

لمؤسسات الدولة قوانين و مراسيم يتم السهر عليها لتنفيذها بحذافيرها دون حدوث إختلالات أو تجاوزات في العمل السياسي أو الإداري ، و يعد الانتخاب؛ الأسلوب الشرعي يتم التداول به على السلطة وفق تحديد الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية و تعد هذه الأخيرة العملية الإجرائية التي تمر بمجموعة من المراحل التي يمكن تقسيمها إلى قسمين :[1]

1) مرحلة ماقبل التصويت ؛ و تشمل المرحلة التحضيرية أو التمهيدية للعملية الانتخابية.
2) مرحلة التصويت وما بعده؛ و تشمل المرحلة المعاصرة و اللاحقة للعملية الانتخابية.

يظهر دور الدولة في تحديد العقوبات التي تنجر عن الجرائم أو التجاوزات التي تحدث باستمرار في الاستحقاقات الانتخابية، ويمكن رصد دور الدولة في مكافحة الجرائم الانتخابية في الجزائر فيما يلي:

1 . تحديد ضوابط التمويل لنفقات الحملات الانتخابية، كالامتناع عن التمويل الأجنبي للحملات، و الالتزام بإعداد حساب عن الحملة الانتخابية، و كذلك عدم تجاوز عتبة الإنفاق المحددة قانونا.

2 . حرص المشروع الجزائري على حماية العملية الانتخابية، فإنه حدد في العديد من المواد المنصوص عليها في قانون العقوبات في القسم المتعلق بالمخالفات الخاصة بممارسة الانتخاب.

ومن خلال الجداول التي تحتوي على الجرائم المتعلقة بالعملية الانتخابية بشكل كامل:

[1] سهام عباسي،" ضمانات وآليات حماية حق المرشح في المواثيق الدولية و المنظومة التشريعية الجزائرية"، رسالة الماجستير. (قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2014)، ص39.

الجدول 03: يحدد الحماية الجنائية لمرحلة إعداد و مراجعة القوائم الانتخابية

السلوك المجرم	الأساس القانوني	العقوبة الأصلية		عقوبات تكميلية	ملاحظات
		الحبس	الغرامة (دج)		
التسجيل في أكثر من قائمة انتخابية تحت أسماء أو صفات مزيفة	المادة 210	من 03 أشهر إلى 03 سنوات	من 2.000 إلى 20.000	/	/
التسجيل بإخفاء حالة من حالات فقدان الأهلية	المادة 210	من 03 أشهر إلى 03 سنوات	من 2.000 إلى 20.000	/	/
تسجيل أو محاولة تسجيل أو شطب الغير بدون وجه الحق وباستعمال تصريحات مزيفة أو شهادات مزورة	المادة 213	من 03 أشهر إلى 03 سنوات	من 6.000 إلى 60.000	إمكانية الحرمان من ممارسة الحقوق المدنية من 2 إلى 5 سنوات	/
التزوير في تسليم أو تقديم شهادات التسجيل أو الشطب من القوائم الانتخابية	المادة 211	من 06 أشهر إلى 03 سنوات	من 6.000 إلى 60.000	/	/
اعتراض سبيل ضبط القوائم الانتخابية	المادة 212	من 06 أشهر إلى 03 سنوات	من 6.000 إلى 60.000	/	يشكل ظرفا مشددا

إتلاف أو إخفاء أو تحويل أو تزوير القوائم الانتخابية أو بطاقات الناخبين	المادة 212	من 06 أشهر إلى 03 سنوات	من 6.000 إلى 60.000	/	ارتكابها من موظف
عدم القيام بالشطب خلال 3 أشهر الموالية لتغيير الإقامة و التسجيل في بلدية الإقامة الجديدة	المادة 234	/	من 2.000 إلى 20.000	/	/

المصدر: بوزيد بن محمود، "الضمانات القانونية للانتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر"، رسالة الماجستير. (قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العقد الحاج لخضر باتنة، 2013)، ص126.

إن بإتباع هذه الإجراءات الجنائية يزيد من استقلالية السلطة القضائية في الفصل في المنازعات خصوصا في المجال السياسي، ألا وهو التداول حول السلطة لضمان شرعية وشفافية و نزاهة للنظام السياسي.

3 . مراعاة القيم الديمقراطية؛ يعطي دفعا نحو التجديد و التحديث في تطبيق القوانين و العمل على إدخال التحسين المستمر لمؤسسات القطاع العام التي هدفها الصالح العام، والعمل على تنفيذ مطالبه وفق القوانين المحددة لذلك.

4 . تمتنع الدولة عن المحظورات و الممنوعات في الحملات الانتخابية و نذكر منها :

أ) حظر استعمال اللغات الأجنبية في الحملات الانتخابية لكون اللغة العربية لغة الوطنية و الرسمية و كذلك اللغة الامازيغية لغة وطنية حسب الدستور الجزائري.

ب) حظر استعمال رموز الدولة لأغراض انتخابية التي هي ملك لكل المواطنين.

ج) حضر مناهضة الثوابت الوطنية و المساس برموز الثورة أو الإخلال بالنظام العام والآداب العامة

د) حظر استعمال أماكن العبادة و مؤسسات التعليم العمومية أو الخاصة لأغراض الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال.[1]

[1] محمد الطيب الزاوي،عبد القادر قندوز،"تنظيم الحملات الانتخابية من خلال قانون الانتخابات الجزائري"،دفاتر السياسة و القانون.عدد خاص، قسم العلوم السياسية،جامعة ورقلة،أفريل 2011،ص250.

الجدول 04: يحدد الحماية لمرحلة الحملة الانتخابية

السلوك المجرم	الأساس القانوني	العقوبة الأصلية			عقوبات تكميلية
		السجن	الحبس	الغرامة (دج)	الحرمان من حق الترشح و التصويت
استعمال الممتلكات التابعة لشخص معنوي عام أو خاص في الحملة الانتخابية	المادة 228	/	من سنتين إلى 05 سنوات	من 40.000 إلى 200.000	/
استعمال أماكن العبادة أو المؤسسات التعليمية أو مؤسسات التربية والتعليم	المادة 228	/	من سنتين إلى 05 سنوات	من 40.000 إلى 200.000	/
الاستعمال السيئ لرموز الدولة في الحملة الانتخابية	المادة 230	/	من 05 سنوات إلى 10 سنوات	/	/
استعمال اللغات الأجنبية في الحملة الانتخابية	المادة 227	/	/	من 200.000 إلى 400.000	03 سنوات على الأقل

قيام المترشح بكل سلوك، موقف أو عمل غير مشروع أو لا أخلاقي أو عدم السهر على حسن سير الحملة	المادة 229	/	من 05 أيام إلى 06 أشهر	من 6.000 إلى 60.000	/
الحصول على أصوات أو تحويلها أو حمل الناخبين على الامتناع عن التصويت باستعمال مناورات احتيالية	المادة 218	من 05 إلى 10 إذا كانت نتيجة خطة مدبرة	من 06 أشهر إلى سنتين في الحالات الأخرى	/	/
تلقي هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى من جهة أجنبية	المادة 231	/	من سنة إلى 05 سنوات	من 2.000 إلى 20.000	/
عدم إعداد حساب للحملة الانتخابية	المادة 232	/	/	من 40.000 إلى 200.000	06 سنوات على الأقل

المصدر : بوزيد بن محمود ، المرجع السابق ، ص 132.

لضمان السير الحسن للعملية الانتخابية يكفل قانون العقوبات وضع كامل التوضيحات لعدم الوقوع في الأخطاء والقيام بالجرائم التي تعرقل شفافية و نزاهة الحملات الانتخابية.

5 . تستند العملية الانتخابية بالجزائر في مرجعيتها و آلية إدارتها إلى ركيزتين أساسيتين هما :

أ . نظرية، وتشمل الأسس الدستورية و القانونية وما يرتبط عنها من لوائح وقرارات.

ب . و تتحدد في عملية الإشراف و الإدارة و الإعداد و الرقابة على إجراء العملية الانتخابية [1]

6 . قيام الإدارة بوضع القوائم الانتخابية و مراجعتها تحت رقابة لجنة إدارية تلتزم الحياد و الاستقلال في عملها [2]

الجدول 05 : يحدد الحماية الجنائية لعملية التصويت

السلوك المجرم	الأساس القانوني	العقوبة الأصلية			عقوبات تكميلية
		السجن	الحبس	الغرامة (دج)	الحرمان من حق الترشح و التصويت
التصويت بناء من تسجيل غير سليم بالقوائم الانتخابية	المادتين 214 215	/	من 03 أشهر إلى 03 سنوات	من 2.000 إلى 200.000	/
التصويت أكثر من مرة تحت اسم أو صفة مزيفة أو باغتنام فرصة تسجيل متعدد	المادة 215	/	من 03 أشهر إلى 03 سنوات	من 20.000 إلى 200.000	/

[1] عبد الجليل مفتاح،" البيئة الدستورية و القانونية للنظام الانتخابي الجزائري"،الاجتهاد القضائي. العدد 4، مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة،ص 169.

[2] فريدة مزياني،"الرقابة على العملية الانتخابية"، مجلة المفكر.العدد5،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة، ص83.

تقديم أو وعد بتقديم هبات أو وعد بوظائف أو مزايا أخرى قصد التأثير على اتجاه تصويت الناخبين أو الحصول على أصواتهم أو حملهم على الامتناع عن التصويت	المادة 224	/	من سنتين إلى 10 سنوات	من 2.00.000 إلى 1.000.000	/
قبول أو طلب هذه الهبات أو الوعود دون إخطار السلطات المعينة بالوقائع	المادة 224	/	من سنتين إلى 10 سنوات	من 2.00.000 إلى 1.000.000	/
استعمال التهديد دون عنف أو اعتداء للتأثير أو محاولة التأثير على تصويت الناخب	المادة 226	/	من 03 أشهر إلى 03 سنوات	من 2.000 إلى 4.000	/
استعمال التهديد مع عنف أو اعتداء للتأثير أو محاولة التأثير على تصويت الناخب	المادة 226	تطبق المواد 264 ، 266 ، 242 من قانون العقوبات			
تعكير صفو أعمال أو الإخلال بحق التصويت أو حرية التصويت	المادة 219	/	من 06 أشهر إلى سنتين	/	سنة على الأقل و خمس سنوات على الأكثر
تعكير صفو أعمال المكتب أو الإخلال بحق التصويت أو	المادة 219	من 05 سنوات إلى 10	/	/	/

حرية التصويت اثر خطة مدبرة في تنفيذها		سنوات			
منع مترشح أو من يمثله من حضور عملية التصويت	المادة 219	/	من 06 أشهر إلى سنتين	/	سنة على الأقل و خمس سنوات على الأكثر
حمل السلاح عند دخول قاعة التصويت	المادة 217	/	من 06 أشهر إلى 03 سنوات	/	/
كل إهانة أو استعمال عنف ضد أعضاء مكاتب التصويت	المادة 221	تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادتين 144 و 148 من قانون العقوبات			
التسبب بوسائل التعدي أو التهديد في تأخير عمليات الانتخاب أو الحيلولة دونها	المادة 221	تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادتين 144 و 148 من قانون العقوبات			
الإخلال بالاقتراع الصادر عن أي عضو من أعضاء مكاتب التصويت	المادة 223	من 05 سنوات إلى 10 سنوات	/	/	/

عدم الامتثال لقرار التسخير لتشكيل مكتب التصويت	المادة 233	/	من 10 أيام إلى شهرين	من 40.000 إلى 200.000	/

المصدر: بوزيد بن محمود،المرجع السابق.ص140.

تعد مرحلة التصويت من المراحل الهامة في العملية الانتخابية، التي تحدد نسبة النجاح أو الفشل في الحملات الانتخابية من خلال دراسة عدد المسجلين في القوائم الإحصائية و عدد الأصوات المدلى بها؛ فان تم الإحاطة بكل جوانب العمليةِ من توفير القدر اللازم من المراقبين و المشرفين فحتما سوف تكون النتيجة ايجابية مع تفعيل قانون الانتخابات بالموازاة مع قانون العقوبات لمرتكبي مخالفات تخل بالسير الحسن للعملية الانتخابية لأجل تحقيق الأمن و الاستقرار و البرامج التنموية و القضاء على العديد من المشاكل المجتمعية كالبطالة، الفقر،الأمية و الآفات الاجتماعية الأخرى، وتوفير مناصب الشغل بما يوافق قدرات أفراد المجتمع و احتياجات سوق العمل و خلق توأمة بين التعليم و التكوين لأجل إكساب اليد العاملة المؤهلة و المدربة في جميع الميادين.

6. تساهم الدولة بتوفير القواعد القانونية التي تنظم و تحكم المسار الانتخابي في مختلف مراحله لضمان الشرعية للقرارات المأخوذة في أعلى هرم الدولة.[1]

7 . اتساع مجال المراقبة في شتى مظاهر العملية الانتخابية من طرف اللجان السياسية التي تقوم بفحص مدى احترام الإطار القانوني و التنظيمي للعملية لضمان تسيير عملية الاقتراع عن طريق توجيه ملاحظات حول النقائص الملاحظة إلى الهيئات الرسمية.

8 . قيام اللجان السياسية بزيارات ميدانية، و تلقي المعلومات والوثائق الضرورية للقيام بعملية المراقبة من خلال إجراء اتصالات مع الملاحظين الدوليين المعتمدين رسميا. [2]

9 . المبادرة بالخطوات التشريعية الضرورية لإنشاء الحقوق والإطار المؤسسي، من أجل انتخابات حرة و نزيهة و دورية و صارمة وفقا لالتزامات الدول بالقانون الدولي.

10 . الالتزام بالترتيبات و الإجراءات الضرورية و الخطوات المؤسسة لضمان السير الحسن و المطرد للانتخابات الحرة و تعزيز أهداف الديمقراطية .[3]

[1] يحي بن يمينة،"السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر شباب مدينة وهران نموذجا"،رسالة الماجستير.(قسم علم الاجتماع. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2014)، ص117.

[2] عبد الوهاب عبد المؤمن،"النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري"،رسالة الماجستير.(كلية الحقوق ، جامعة منتوري قسنطينة،2007)،ص150.

[3] محمد بوضياف، المرجع السابق. ص238.

الجدول 06: يحدد الحماية الجنائية لمرحلة الفرز و إحصاء النتائج

السلوك المجرم	الأساس القانوني	العقوبة الأصلية			عقوبات تكميلية
		الحبس	السجن	الغرامة (دج)	
زيادة أو إنقاص في محضر الفرز في الأوراق أو تشويهه أو الغش في النقل منها بتلاوة اسم آخر	المادة 216	/	من 05 سنوات إلى 10سنوات	/	/
الامتناع من تسليم نسخة من محضر الفرز أو الإحصاء البلدي الولائي إلى الممثل المؤهل لكل مترشح	المادة 220	من سنة إلى 03 سنوات	/	/	العقوبة المنصوص عليها 2/14 من قانون العقوبات
خطف صندوق الاقتراع المطوي على أوراق معبر عنها لم يتم فرزها	المادة 222	من 05 سنوات إلى 10 سنوات	/	/	/
خطف صندوق الاقتراع من قبل مجموعة من الأشخاص و بعنف	المادة 222	من 10 سنوات إلى 20 سنة	/	/	/

المصدر: بوزيد بن محمود، المرجع السابق. ص143.

تعد مرحلة الفرز و إحصاء النتائج المرحلة الختامية للحملة الانتخابية سواء أكانت تشريعية أم رئاسية، ويقوم في هذه المرحلة بترتيب الأصوات حسب المرشحين للانتخابات و اختيار الشعب للأنسب و الذي يمثله في مراكز القرار حاليا ومستقبلا، وعليه فإن الأصوات المعبر عنها ناتجة عن إرادة شعبية، و إن حدث أي اختلال أو تجاوزات في العملية الانتخابية فيتحمل الطاقم الإداري العامل بالمراكز المخصصة للعملية الانتخابية المسؤولية، وتعد هذه الإجراءات القانونية سارية المفعول و عبارة عن أسلوب رادع للتجاوزات المختلفة تتطلب أخذ الحيطة و الحذر لمرتكبيها.

الدولة هي هيئة أو تنظيما يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق و إنجاز الأهداف العامة، و الحكومة هي جزء فقط من الدولة و هي جهاز تعتمد عليه الدولة في صياغة السياسات العامة و تنظيم الشؤون العامة[1] و المساهمة كذلك في إرساء دولة الحق و القانون.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص مجالا حيويا للدولة، إذ يساهم بخلق فرص عمل للشباب طالبي العمل كخريجي المعاهد و الجامعات و غيرهم من مراكز التعليم و التكوين لخلق جيل متعلم و مثقف.

. يساهم القطاع الخاص بجلب العالة الأجانب لأجل الاستثمار في القطاع الصناعي، وتلبية حاجيات المواطنين في عدة مجالات كتطوير وسائل النقل إلى الحداثة ، نوعية التعليم ، رفع من جودة الإنتاج المحلي، جلب اليد العاملة المؤهلة و الكفأة .

. رفع مستوى القطاع الصحي؛ من خلال اتفاقيات التعاون بين الدول في المجال الصحي.

[1] محمد علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق. بيروت: دار النهضة العربية، 1985، ص259.

. يساهم كذلك القطاع الخاص في التنمية الشاملة و تحسين الأوضاع المختلفة؛ من خلال الإصلاحات في مجالات عدة كاستغلال الطاقة الشمسية ، الاهتمام بنظافة المحيط ، القيام بحملات التشجير و إنشاء السكنات في المناطق النائية بغية تغييرها و تحسين مظهرها و تعميرها.

كما ولا يقل القطاع الخاص أهمية عن منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد فحسب المادة 13 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته تنص على:

المادة 13: تتخذ تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد ، و النص عند الاقتضاء على جزاءات تأديبية فعالة و ملائمة تترتب على مخالفتها ولهذا الغرض يجب أن تنص التدابير المذكورة ، لاسيما على ما يأتي :

1. تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بالكشف و القمع و كيانات القطاع الخاص المعنية.

2 . تعزيز وضع معايير و إجراءات بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص المعنية ، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك من أجل قيام مؤسسات و كل المهن ذات الصلة بممارسة نشاطاتها بصورة عادية و نزيهة و سليمة ، للوقاية من تعارض المصالح وتشجيع تطبيق الممارسات التجارية الحسنة من طرف المؤسسات فيما بينها و كذا في علاقتها التعاقدية مع الدولة.

3 . تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص.

4 . الوقاية من الاستخدام السيئ للإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص.

5 . تدقيق داخلي لحسابات المؤسسات الخاصة .[1]

[1] قانون رقم06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

يشكل القطاع الخاص حلقة تعاون و تعاقد مع الدولة و شريك من أجل التحسين و التجديد المستمر للأوضاع الحياتية للمواطن، و تفعيل المبادرة لأجل خلق فرص المشاركة الفعالة داخل المجتمع؛ للقضاء على المشاكل و مظاهر الفساد المتفشية في عدة مجالات لأجل محاربتها بالعمل الرشيد الذي يهدف إلى الاستثمار في الطاقات البشرية و كسب الخبرة و المهارة في مجال العمل.

للقطاع الخاص دور هام في نجاح العملية الانتخابية نرصد بعضها:

1 . القيام بنشر الثقافة و الوعي حول المشاركة السياسية الإيجابية، هدفها خدمة البلاد.

2 . توضيح برنامج عمل الأحزاب السياسية التي لها علاقة تعاون مع القطاع الخاص من أجل التنمية و البناء الديمقراطي.

3 . السعي وراء التجديد وتطور وسائل مراقبة العملية الانتخابية لمنع حدوث أي تجاوزات خلال فترة الانتخابات، من خلال الاستفادة بوسائل متطورة يمتلها القطاع الخاص لضمان شفافية و نزاهة الحملة الانتخابية.

المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني و العملية الانتخابية

لقد اختلفت التعاريف حول المجتمع المدني و منها من يعرفها على أنه:

يعني المجتمع المدني ؛ مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الخلاف . [1]

[1] بومدين طامشة، المرجع السابق. ص169.

و لقد رفع المجتمع المدني التحدي وتشكل في منظمات تسعى إلى تعزيز الديمقراطية وترسيخها من خلال:

1 . تحريك ميزان القوة الهائل لصالح الدولة، بحيث يزداد نفوذ المجتمع في توازن القوة الحاصل، إذ دون أن يتحقق توازن أفضل لا يرجى إنجاز ديمقراطي.

2 . قدرة المجتمع المدني على التأثير في درجة انضباط الجهاز السياسي، فإذا كانت القوة مدعمة للفساد ، فان القوة المطلقة مدعمة للفساد المطلق، لذلك فوجود المجتمع المدني القوي و الفاعل سوف يخضع السياسيين لدرجة معينة من الرقابة التي تجعلهم أكثر حذرا و أقل ميلا إلى إساءة استخدام السلطة.

وبالرجوع على قانون يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته فنجد المادة 15 تنص على:

المادة 15: يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد و مكافحته بتدابير مثل:

أ . اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار و تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

ب . إعداد برامج تعليمية و تربوية و تحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع.

ج . تمكين وسائل الإعلام و الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة و شرف و كرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام و حياد القضاء.[1]

3 . يبدو للمجتمع المدني دور بارز كوسيط بين الدولة و قطاعات المجتمع المختلفة فهو يعزز حالة التواصل باتجاهين بين جناحي البلد الرئيسين الدولة والمجتمع، و إذ يصبحان على اتصال تتحسن حالة الحكم العامة، ويتعزز الطابع الديمقراطي.

[1] قانون رقم 6-01 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، المرجع السابق.

4 . و لأن طبيعة المجتمع المدني و منظماته تتطلب تعزيز فكرة الانتخاب و الاختيار الحر، فإن ذلك سيساعد في الضغط باتجاه تجذير الديمقراطية على مستوى الدولة ككل.

5 . حيوية المجتمع المدني من حيث تنظيماته و نشاطاته و كثافتها، و انخراط أعضائه في مشكلات و قضايا المجتمع.

6 . ليبرالية المجتمع المدني و تفتحه على مختلف الفئات و النشاطات.[1]

و لكن تعاني منظمات المجتمع المدني في الجزائر من عراقيل؛ ومن بينها:

1) ضعيفة في علاقتها مع البيروقراطية الحكومية القائمة لعدة اعتبارات، كسعي الحكومة لجعل منظمات المجتمع المدني امتداد لها تورط الحكومة في قضايا الفساد و غيرها.

2) إهمال الحكومة لدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الإستراتجيات التنموية.

3) نقص الثقة المتبادلة بين الطبقة الحاكمة و منظمات المجتمع المدني الطوعية.

[1] نفيسة رزيق، المرجع السابق. ص124.

خلاصة الفصل الثاني

عندما يتحقق البناء الديمقراطي للدول التي تنتهج هذا النظام، فيحصل التوافق و الانسجام مع جميع أطراف المجتمع سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، فالمهم محاربة الفساد بكل أشكاله مسؤولية الجميع يجب مراعاتها بطرق جدية ، تهدف إلى الإصلاح الذي قوامه الرشادة في اتخاذ القرارات التي تعود بالنفع على دواليب الحياة المجتمعية.

فالأحزاب السياسية هي عصب الحياة التعددية الحزبية و تعد مدارس لتكوين القادة و الإطارات السياسيين؛ من خلال الخبرة الطويلة في الميدان الحزبي السياسي الذي يعمد إلى المنافسة الحرة النزيهة و الشفافة.

فالمعارضة السياسية في الجزائر رغم الإصلاحات الدستورية التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة ، ورغم تنصيب لجان للتحقيق على مدى نزاهة العملية الانتخابية وغيرها من القوانين ، إلا أن هذه الإجراءات ما زالت مجرد حبر على ورق ، و بقي الوجود للأيدي الخفية التي تتجدد باستمرار لافتعال مسببات الفساد السياسي من أجل الوصول فقط إلى السلطة و الاحتكام بها، و هذا ما يفرض بطبيعة الحال إلى شد الأيدي إن صح التعبير نحو هذه السلوكيات التي تلحق الضرر بالبلاد والعباد لمكافحتها.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لحركة مجتمع السلم لولاية بسكرة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لحركة مجتمع السلم لولاية بسكرة أنموذجا

لقد عرفت الجزائر للآونة الأخيرة انتشارا واسعا للأحزاب السياسية ، و التي تتشكل بناءا على رغبة قوية في الوصول إلى السلطة ومن بين هذه الأحزاب نجد حركة مجتمع السلم التي لها تاريخ عتيق في سبيل الدعوة و الإصلاح و نشر الوعي و الثقافة في أوساط المجتمع، و التغيير للأحسن و القضاء على معيقات البناء الديمقراطي كانتشار الفساد و مظاهره و صوره المتعددة في المجالات المختلفة ، مقاطعة الانتخابات انتشار العنف و غيرها؛ و سنحاول في هذا الفصل تحليل حركة مجتمع السلم و معرفة توجهاته داخل المعارضة للحكومة.

و يتم التقسيم كما يلي :

- ✓ **المبحث الأول: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم لولاية بسكرة.**
- ✓ **المبحث الثاني: دور حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي لولاية بسكرة.**
- ✓ **المبحث الثالث: الصعوبات التي تعرقل حركة مجتمع السلم لمكافحة الفساد السياسي لولاية بسكرة.**
- ✓ **المبحث الرابع : دراسة تقييمية لدور و أداء حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي محليا.**

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم بسكرة

إن العمل السياسي من أكثر المجالات تعقيدا و تشابكا لما يمليه من صعوبات تحيط بصانع القرار، يفترض عليه أن يحتكم بالإمكانيات المتوفرة لديه؛ و ما يملكه من معلومات لاتخاذ الإجراءات و التدابير لحسن التسيير و القيادة السياسية الرشيدة .

و لقد تميزت حركة مجتمع السلم عن باقي الأحزاب المعارضة لكونها تتبع النهج الإسلامي الدعوي و الإرشادي في المجالات الاجتماعية و السياسيّ التي تحيط بالمجتمع و تؤثر في أيديولوجيات الأفراد من خلال الندوات و التجمعات المختلفة التي هدفها الصالح العام.

المطلب الأول: نشأة و تطور حركة مجتمع السلم

لقد كانت بدايات ظهور حركة مجتمع السلم بشكل رسمي بداية الانفتاح السياسي حسب دستور 1989 الذي سمح بتأسيس الأحزاب السياسية .[1]

وقد تأسست الحركة HMS في ديسمبر 1991 نحو اتجاه إسلامي عروبي إصلاحي.[2]

حركة مجتمع السلم ، حركة تربوية و دعوية و سياسية وطنية معتمدة رسميا منذ سنة 2001 ، كانت تعمل في الساحة الجزائرية سريا منذ بداية الاستقلال 1962، ثم ظهرت معارضتها للنظام في نهاية السبعينيات؛ من أبرز قياداتها: . مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، و الشهيد محمد بوسليماني رحمهما الله تعالى ، و تعاقب على الحركة أيضا الشيخ أبو حرة سلطاني ، ثم تلاه السيد عبد الرزاق مقري اليوم.

[1] مقابلة مع:تومي قرباز ،رئيس حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة، السبت 2016/02/13،الساعة من 09:00 إلى غاية09:30.

[2] عمر بن سليماني،" تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر 1989/ 2012"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، نوفمبر 2013)، ص210.

تعتمد الحركة منهج الوسطية و الاعتدال بالإضافة إلى اختيارها سياسة المشاركة الايجابية و هي عضو في الائتلاف الحكومي منذ 1999 ، الذي تم ترقيته إلى تحالف رئاسي سنة 2004 وشارك في الحكومة منذ عام 1996 إلى اليوم.[1]

- تحرص حركة مجتمع السلم أن تمارس اللعبة السياسية في إطار الشرعية، و بوسائل سلمية و تتخذ من المشاركة إستراتيجية ثابتة ومن ثم فهي حاضرة في كل المواعيد الانتخابية.
- تحاول الحركة التمكين للمشروع الإسلامي في إطار احترام موازين القوى و احترام قواعد اللعبة السياسية في الجزائر ، و قد ركزت كل جهودها على الدفاع عن الثوابت الوطنية ، الإسلام و اللغة العربية و الأمازيغية .[2]
- حاولت و تحاول الحركة دوما التميز عن باقي الأحزاب من خلال عملها الجواري، حيث أسست و فتحت مكاتب على مستوى الدوائر الانتخابية لنقل انشغالات المواطنين إلى الحكومة.[3]
- كان أول إطار قانوني لها تحت راية جمعية الإرشاد و الإصلاح ، فقائدها و مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح {رحمه الله تعالى} كان هدفه من إنشاء الحركة إقامة دولة إسلامية و خروج الجزائر من أزمتها المستعصية و في سبيل ذلك لابد من تعبيد الطريق نحو الحوار و الإقناع و احترام الرأي و التعددية.[4]

. تجسيد العمل الإصلاحي الإسلامي و المتمثل في:

- تحسين العلاقات مع فئات المجتمع و السلطة.

---

[1] مريم معبود، المرجع السابق . ص139.

[2] محمد بوضياف، المرجع السابق. ص191.

[3] فارس لونيس،" سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989/ 2012"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2013)، ص128.

[4] سناء كاظم كاطع،"المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائري و جدلية العلاقة مع النظام السياسي"، دراسات دولية. العدد الخامس و الأربعون، ص94.

- سلوك الحوار كآلية لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين و العلمانيين و تجنب الصدام مع السلطة.
- عدم التلاعب بمقومات الهوية الوطنية.
- إقامة حوار فقهي لإيضاح تعاليم الإسلام و مبادئه ، ودفع الشبهات عنه بدلا من تهميش و إقصاء الثوابت الإسلامية .[1]

. تعمد حركة مجتمع السلم إلى تجسيد صفات قيادية أساسية في القائد المستقبلي و هي حسب الترتيب:

- الشعور بأهمية الرسالة و الإيمان بقدرة الشخص على القيادة و حبه للعمل كقائد.
- الشخصية القوية و القدرة على مواجهة الحقائق القاسية في المجال الدعوي و الإصلاحي و الإرشادي.
- نضج الآراء التي تعكس الشعور المشترك و البصيرة و الحكمة و التمييز بين المهم و غير المهم.
- الطاقة و النشاط و الحماس و الخطابة و المبادرة و القدرة الصحية على التحمل و مسح المحيط التضاريسي الذي يمثل حقل العمل و الإنتاج.
- الحزم و الثقة في اتخاذ القرارات المستقبلية و الاستعداد للعمل بها و تجسيد مبدأ سيادة المؤسسات و تنفيذ قيمة الشورى و المشاورة و الاستشارة.
- التضحية بالرغبات الشخصية لتحقيق الصالح العام و الاستبسال في رعاية و حماية و تسييج الحركة من الاختراق و الاحتواء و الإلحاق.
- مهارات الاتصال و التخاطب و فصاحة اللسان و قوة التعبير و تطويع اللغة السياسية و الإعلامية و معرفة مسالك التوريط و الإرجاف و التشكيك بإبراز الروح المعنوية و الثقة بالنفس.

[1] عزيزة ضمبري، المرجع السابق. ص115.

❖ القدرة على التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة و تشكيل فرق العمل و تقويم الأداء و استشراف المستقبل و رعاية الأهداف و التطلعات.[1]

❖ لقد كان لحركة مجتمع السلم امتداد داخل المجتمع الجزائري و داخل المجتمع البسكري وفق البرنامج الطموح الذي أسس على العلم، العمل ، العدل .[2]

[1] فاروق أبو سراح الذهب الطيفور، مستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر . حركة مجتمع السلم نموذجا. الجزائر: دار الخلدونية ، 2008، ص112

[2] مقابلة مع: تومي قرباز، المرجع السابق.

ويتمثل الهيكل التنظيمي الوطني المبين في الشكل الآتي:

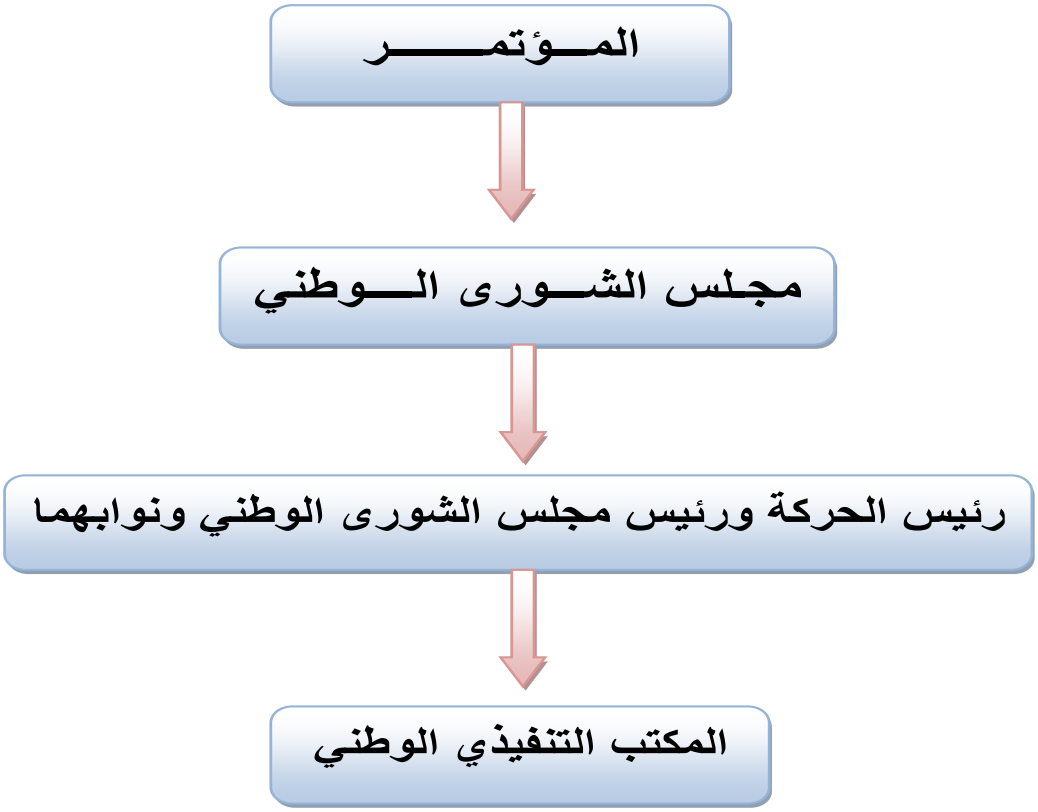

الهيكل التنظيمي للهيئات الوطنية لحركة مجتمع السلم

المصدر: حركة مجتمع السلم، أوراق حركة مجتمع السلم. (البرنامج السياسي، القانون الأساسي، النظام الداخلي)، الجزائر، 2013-2018.

يمثل هذا الهيكل التنظيمي للهيئات الوطنية لحركة مجتمع السلم فمهام المؤتمر تتدرج مجملها في تنسيق بين صلاحيات هذه الهيئات في القيام بعملها على المستوى الوطني من خلال أعضاء منتخبين

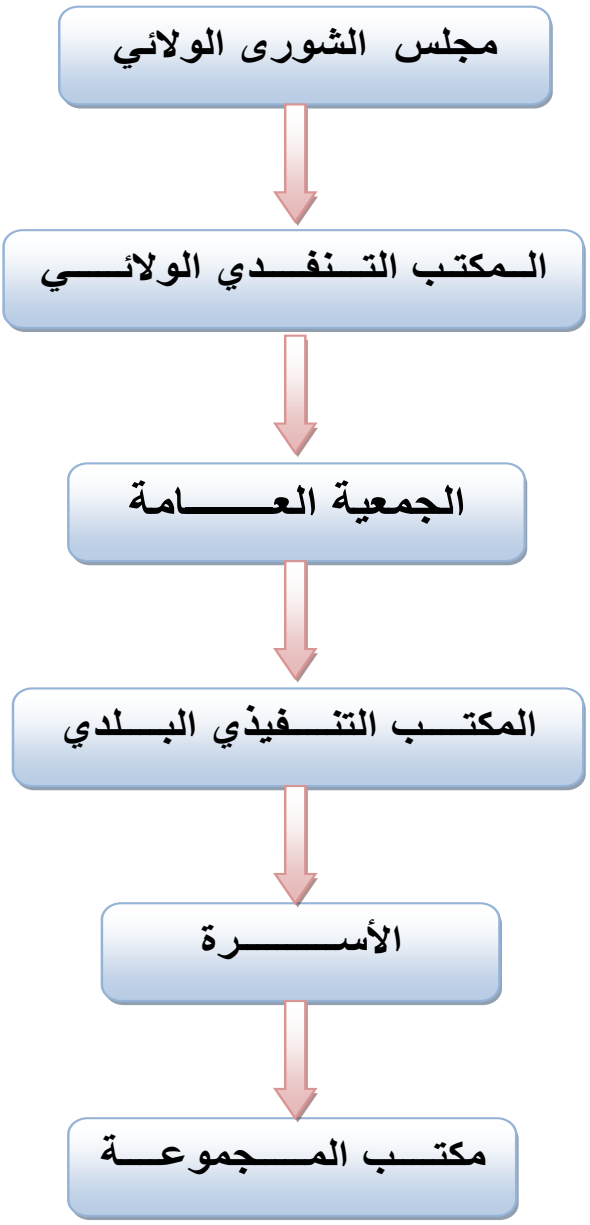

الهيكل التنظيمي للهيئات التنظيمية المحلية لحركة مجتمع السلم
المصدر: حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق.

يوضح هذا الهيكل التنظيمي اللامركزي مهام حركة مجتمع السلم بدءا من رئيسها إلى القاعدة ورفع انشغالات المواطنين وتنفيذ مختلف البرامج التي تسعى حركة مجتمع السلم إلى إيصالها إلى مراكز القرار لتلبيتها.

المطلب الثاني: مبادئ و أهداف حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة.

هناك العديد من المبادئ و الأهداف التي تبني عليها حركة مجتمع السلم تواجدها و تستمر لأجل هذه المبادئ و الأهداف و سوف نرصد أهمها كما يأتي:

أ) مبادئ حركة مجتمع السلم :

ويقوم عملها على أساس المبادئ الآتية :[1]

- ✓ الإسلام عقيدة وشريعة.
- ✓ الوحدة الوطنية ترابا و وشعبا و تراثا.
- ✓ الانتماء الحضاري الإسلامي والعربي و الأمازيغي.
- ✓ النظام الجمهوري و التعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة.
- ✓ الحرية وحقوق الإنسان.
- ✓ العدالة و تكافئ الفرص في ظل المواطنة الكاملة.
- ✓ مبدأ الشورى و الخيار الديمقراطي.
- ✓ المنهج السلمي الوسطي المعتدل.
- ✓ ربط المسؤولية بالمحاسبة و الشفافية وكل مقومات الحكم الراشد.
- ✓ احترام الآخر و حسن الحوار و مبدأ حرية الشعوب في قرير مصيرها.

[1] حركة مجتمع السلم، أوراق حركة مجتمع السلم. (البرنامج السياسي، القانون الأساسي، النظام الداخلي)، الجزائر،2013-2018،ص6.

ب) الأهداف العامة لحركة مجتمع السلم :

انطلاقا من مرجعية حركة مجتمع السلم، و بالارتكاز على مبادئها و ثوابتها، تعمل الحركة على تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ اعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع في الجزائر.
- ✓ استكمال بناء " الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية "كما نص عليها بيان أول نوفمبر 1954.
- ✓ الدفاع عن قيم الشعب و ثوابته و مبادئه ، ومحاربة كل أنواع الظلم و البيروقراطية و التهميش.
- ✓ نشر الدعوة و ترقية المجتمع.
- ✓ العمل من أجل استئناف مسار التعريب و رفع التجميد عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية.
- ✓ ترقية الامازيغية لغة وثقافة ، والعمل على تحريرها من الهيمنة الإيديولوجية و الحزبية.
- ✓ ترقية العمل السياسي و أخلقته بما يخدم ثوابت الأمة.[1]
- ✓ الدفاع عن حقوق الإنسان و كرامة المواطن.
- ✓ النضال من أجل تمدين النظام السياسي و تحقيق الإصلاح الشامل.
- ✓ العمل على تحقيق الإصلاح الدستوري الذي يؤسس للنظام البرلماني ، ويحقق الفصل بين السلطات و يضمن استقلالية القضاء.
- ✓ تطوير منظومة تربوية مناسبة للمساهمة في تكوين الفرد المنتج و المواطن الصالح و الأسرة المستقرة و المجتمع المتماسك الحر الذي يساهم في نهضة الأمة.
- ✓ تمكين المرأة من أداء دورها الحضاري بما يخدم الأسرة و المجتمع و الوطن.

[1] حركة مجتمع السلم، المرجع السابق. ص8.

- ✓ بلورة رؤية اقتصادية بديلة.
- ✓ محاربة الفساد و العمل على توفير فرص الكسب المشروع و حماية الثروات العامة و تأمين مستقبل الأجيال.
- ✓ استكمال مسار المصالحة الوطنية.
- ✓ محاربة تزوير الانتخابات و احترام الإرادة الشعبية ، و تشجيع المواطن على الدفاع عن خياراته.
- ✓ إعادة الاعتبار للعمل الحزبي و الفعل الانتخابي و بناء الثقة في العملية السياسية.
- ✓ العمل على تحرير المجتمع المدني و ترقيته و تطويره و تنميته .[1]
- ✓ دعم جهود التعددية الإعلامية و تحرير المجال السمعي البصري، و أخلقت الممارسة الصحفية و الإعلامية.
- ✓ دعم نضالات الصحفيين و الباحثين و النخب في تحصيل حقوقهم المشروعة.
- ✓ دعم و تطوير العلاقات الخارجية الثنائية و المتعددة الأطراف.
- ✓ نصرة فلسطين و مناهضة التطبيع، و دعم القضايا العربية الإسلامية و القضايا الإنسانية العادلة.
- ✓ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها و اختيار حكامها بعيدا عن التدخل الأجنبي.
- ✓ دعم التعددية النقابية و النضال العمالي .[2]
- ✓ تكوين جيل الشباب (شباب شمس، جيل الترجيح؛ لأجل التكوين في المجال السياسي و الثقافي و تفعيل دور منظمات المجتمع المدني عن طريق جمعيات الإرشاد و الإصلاح وتنشيط دورها في المجتمع لكسب الري العام.[3]

[1] حركة مجتمع السلم ،المرجع السابق. ص8.

[2] المرجع نفسه . ص9.

[3] مقابلة مع: تومي قرباز، المرجع السابق.

المطلب الثالث: انتشار وتكوين حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة

لقد عرف التوجه السياسي العام لحركة مجتمع السلم رؤية إصلاحية شاملة تعتمد على منهج تغييري سلمي وسطي معتدل.

أ. انتشار حركة مجتمع السلم:

- ❖ في ممارسة العملية السياسية تعتبر توجها حضاريا و استحقاقا وطنيا يقوم على مبدأ الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر الذي اعتمدته الحركة منذ نشأتها.
- ❖ العمل في إطار إستراتيجية المشاركة السياسية بمفهومها المجتمعي الواسع و الشامل بهدف تطوير الدولة و المجتمع و تنمية العمل الديمقراطي و خدمة الوطن.[1]
- ❖ اختيار موقع المعارضة تتحكم فيه نتائج العملية السياسية و الظروف المحيطة بها.
- ❖ رؤية الحركة نحو النهوض بالوطن بحسن التسيير و التدبير و العدالة و ضمان الحرية و حماية المال العام و تحقيق التنمية من خلال تطبيق برنامج الحزب الحاكم في مختلف القطاعات التي تغطي جميع مجالات الحياة.
- ❖ الأحزاب المعارضة هدفها خدمة الوطن؛ من خلال مراقبة عمل الحكومة و مختلف المؤسسات التي يديرها الحزب الحاكم و متابعة طرائق تسييرها و ملاحقة الفساد و النضال من أجل الحرية و المساواة بين الناس و كشف عدم جدوى البرامج و الإجراءات و القرارات و القوانين التي تصدرها الأغلبية إذا لم تكن خادمة للصالح العام.
- ❖ معارضة الحكومة أو المشاركة فيها ، خيار من خيارات إستراتيجية المشاركة السياسية الجادة ، وجزء لا يتجزأ من وظيفة بناء دولة الحق و القانون و تجذير الديمقراطية وتجسيد المعايير الدولية للحكم الراشد،

[1] حركة مجتمع السلم، المرجع السابق . ص10.

الذي أساسه إرادة الشعب ، و شفافية الاقتراع ، و سيادة القانون و المواطنة القائمة على الحق و الواجب.[1]

ب. تكوين حركة مجتمع السلم:

تعمل الحركة على تجسيد برنامجها السياسي التكويني الذي ينص على التوجهات المحورية التالية:

1. التوجهات السياسية:

- ✓ العمل على طرح البدائل الإسلامية في مجال التشريع و الحياة العامة و الاستفادة من التجارب الناجحة في العالم، بالانفتاح على الإبداعات البشرية.
- ✓ ترقية المشاركة السياسية ضمن مبادئ الحركة ، و في إطار استقلالية قرارها و تمييز مواقفها و ما تقدره مؤسساتها و تقرره هيئاتها الشورية.
- ✓ ترسيخ ثقافة التعددية السياسية و النقابية و الإعلامية و المجتمعية، و اعتبار المعارضة السياسية وظيفة أساسية لبناء دولة الحق و القانون و تجذير الديمقراطية.
- ✓ تمدين النظام السياسي بما يحقق الديمقراطية و سيادة القانون.
- ✓ النضال من أجل إصلاح سياسي و دستوري يؤسس لميلاد النظام البرلماني و يحدد مدة العهدات و يفصل بين السلطات و يضمن استقلالية القضاء و يثبت الحريات و الديمقراطية و يجرّم الفساد و يقاوم تزوير الإرادة الشعبية ، و استعمال المال السياسي.
- ✓ بناء التكتلات السياسية الوطنية و الإسلامية و الديمقراطية ، وفق مبادئ الحركة و المصلحة الوطنية الراجحة.

[1] حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق . ص11.

- ✓ تعزيز دور المنتخب في المجالس الوطنية و المحلية و توسيع صلاحياته بما يضمن تجسيد البرامج و توازن العلاقة بينه وبين الإدارة.
- ✓ نبذ العنف بجميع أشكاله المادية و المعنوية؛ كوسيلة للتعبير أو للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه و العمل على معالجة أسبابه و مظاهره.
- ✓ ترسيخ ثقافة الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش و التواصل.[1]
- ✓ توفير الضمانات القانونية لضمان توزيع عادل للثروة ، و تحقيق التنمية الشاملة وفق الخصوصيات الجغرافية و الطبيعية المتنوعة للوطن.
- ✓ استكمال مسار الدفاع عن اللغة العربية و ترقيتها باعتبارها رمزا من رموز السيادة ، و السعي إلى رفع التجميد عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية و العمل على جعلها لغة الإدارة والتعليم.
- ✓ تمكين الشباب من القيام بدورهم في تحقيق النهضة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و العلمية للجزائر، وإشراكهم في صناعة القرار الوطني.
- ✓ ترقية دور المرأة و توسيع مشاركتها في العمل السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في إطار تكاملي متوازن بما يحقق التنمية و الاستقرار.
- ✓ تحديث و عصرنة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي و مختلف الأجهزة الأمنية من أجل تحقيق الاحترافية ، ووضع أسس تكنولوجية لصناعة حربية متطورة و مناسبة لمتطلبات ضمان الأمن القومي للجزائر.
- ✓ مراجعة قانون الخدمة الوطنية لتمكين الجيش الوطني الشعبي من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و تقليص مدة الخدمة الوطنية.

[1] حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق . ص13.

2. التوجهات الاقتصادية:

- ✓ اعتماد رؤية اقتصادية بديلة تقوم على منهج المشاركة و أولوية الاستثمار و تسخير الموارد الكافية لصناعة الثروة المتجددة، وجعل الإنسان هو محور التنمية و هدفها.
- ✓ وضع ريوع المحروقات في خدمة الرؤية الاقتصادية.
- ✓ بناء نسيج اقتصادي منتج للقيمة المضافة خارج المحروقات.
- ✓ تشجيع الإنفاق بمكوناته الثلاثة: الاستهلاكي و الاستثماري و الخيري.
- ✓ اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية في المنظومة البنكية، و تعديل قانون القرض و النقد لهذا الغرض .[1]
- ✓ محاربة الفساد المالي و تبييض الأموال، و تطبيق قاعدة: من أين لك هذا ؟ والعمل على توفير فرص الكسب المشروع، و استرجاع الأموال المختلسة.
- ✓ تحديد أولويات التنمية الوطنية ، واعتماد التخطيط لدى المؤسسات ، و تفعيل آليات الرقابة الرسمية و الشعبية.
- ✓ ترشيد النفقات العمومية و عقلنة استخدام المال العام و تنميته في إطار الأولويات المرسومة.
- ✓ إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و محاربة كل أشكال الاحتكار و المضاربة و التهرب الضريبي و إعادة النظر في الجباية المحلية.
- ✓ اعتماد الشفافية في منح و إبرام الصفقات العمومية.
- ✓ العمل على رفع قيمة العملة الوطنية ، وتشجيع الإنتاج الوطني ، ومحاربة التضخم و تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ نشر الوعي الاقتصادي لدى الشباب و زرع قيمة العمل و ثقافة الإنتاج و الاستثمار.
- ✓ إشراك الجامعات و البحث العلمي في تحقيق التنمية.

[1] حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق . ص14.

- ✓ صياغة مقاربة واقعية و فاعلة و صارمة لمعالجة السوق الموازية.
- ✓ توجيه دور الدولة لتنمية الهياكل الأساسية و المرافق العامة وحماية القطاعات الإستراتيجية و ضمان التوازن التنموي لكل جهات الوطن الداخلية و الحدودية و الساحلية على حد سواء و تأمين حقوق الأجيال المقبلة من الثروة.
- ✓ المحافظة على القطاع العام الاستراتيجي باعتباره مكسبا وطنيا ، وتشجيع القطاع الخاص المنتج و ترقية دورهما ، و إحداث توازن بينهما.
- ✓ وضع آليات تضمن تنويع الصادرات و تشجيع الاستثمار خارج المحروقات بالنهوض بالقطاع الفلاحي و الصناعي و السياحي و الصيد البحري.[1]
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار الوطني و الأجنبي في إطار الشراكة؛ برفع الحواجز البيروقراطية و تطوير القوانين الناظمة للشراكة ، ومعالجة إشكالية العقار الصناعي و الفلاحي.
- ✓ نشر ثقافة الوقف باسترجاعه و تنميته و تفعيل نظامه.
- ✓ إنشاء مؤسسة مالية مستقلة للزكاة تساهم في حل مشكلة الفقر و تشارك في مشاريع التنمية الوطنية.
- ✓ تنمية الثقافة الاقتصادية والوعي الادخاري لدى المواطن، و إيجاد أساليب و آليات تعبئة مدخرات الجزائريين في الداخل والخارج و إشراكهم في التنمية.
- ✓ ضمان الأمن الغذائي و المائي و البيئي و الطاقوي والتكنولوجي بتطوير ودعم برامج التنمية المستدامة.
- ✓ توسيع قاعدة الشراكة و التعاون بين دول المغرب العربي و الدول العربية و الإفريقية و الإسلامية ، و ترقية مجالات التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف.
- ✓ الاستغلال العقلاني للثروات الباطنية.
- ✓ وضع إستراتيجية لاستغلال الأراضي الصحراوية و المياه الجوفية.

[1] حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق . ص15.

✓ العمل على استقرار المنظومة القانونية في مجال الاقتصاد.

3. التوجهات التربوية و الدعوية:

✓ نشر الفكر الوسطي المعتدل في أوساط المجتمع و لا سيما الناشئة.

✓ الاهتمام بالأسرة الجزائرية ، وتعميق انتمائها الحضاري ، و تجذير عناصر الهوية الوطنية (الإسلام و العربية و الامازيغية).

✓ إصلاح المنظومة التربوية و ترقيتها وفق الثوابت بما يمكنها من تخريج المواطن الصالح.

✓ تفعيل دور المساجد و تمكينه من القيام بأدواره الدينية و المجتمعية، ورفع التجريم عن الإمام بسبب آرائه و مواقفه ، وتحريره من الضغوطات الإدارية .[1]

✓ معالجة مظاهر العنف في المجتمع الجزائري ، بإشراك الحركة الجمعوية.

✓ تنمية الفكر الحر و السلوك الديمقراطي و قبول الآخر و التخلي بآداب الاختلاف مع الغير وتنمية روح التنافس على الخير.

✓ حماية المجتمع من حملات التفكيك و الانحلال و التنصير ، التي تستغل حرمان وفقر الشعوب و حاجة المعوز بسبب الفقر و البطالة و التهميش.

✓ نشر الفضيلة في الأسرة و المدرسة و المجتمع و محاربة الإباحية و حماية المجتمع من الانحلال.

4. التوجهات الاجتماعية:

✓ العمل على إشاعة الأخلاق و الآداب الإسلامية و القيم الإنسانية الفاضلة.

✓ التكفل بالانشغالات الأساسية للمواطنين في المدينة و الريف و المناطق الداخلية و الحدودية و الصحراوية.

[1] حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق . ص16.

- ✓ حماية الأسرة الجزائرية من التفكك و الفقر و الانحراف و الجريمة المنظمة ، و سائر الآفات الاجتماعية، و تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- ✓ ترقية التضامن و التكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع.
- ✓ مواصلة إصلاح منظومة الصحة العمومية و الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني و التكافل و الإرشاد الاجتماعي و منظومة الضمان الاجتماعي، و المحافظة على مكسب مجانية التعليم و الصحة و ترقية خدماتها.
- ✓ رفع القيود عن الاعتماد القانوني للجمعيات و النقابات و للحركة الجمعوية و المجتمع المدني ، و تشجيع حرية المبادرة للمساهمة في تنمية المجتمع.
- ✓ ترقية دور المرأة في رعاية المجتمع و تحصين الأسرة من التفكك ، و التكفل بالفئات النسوية الهشة.
- ✓ حماية الأمومة و الطفولة و الشيخوخة، وذوي الاحتياجات الخاصة و إدماجهم في المجتمع(مراجعة القوانين الناظمة للمنظومة الاجتماعية و المحتاجين).
- ✓ توسيع منظومة الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل.
- ✓ تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية و المساواة بما يكفل استقرار المجتمع و استمراريته.
- ✓ مجابهة السلبية و اللامبالاة وانعدام روح المسؤولية في المجتمع.[1]
- ✓ معالجة مظاهر اليأس في أوساط الشباب بإشراك المؤسسات الاجتماعية.
- ✓ العمل على محاربة البطالة ودعم التشغيل.
- ✓ الاهتمام بالتراث الثقافي و الذاكرة التاريخية.

[1] حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق. ص18.

5. التوجهات الثقافية:

- ✓ تجسيد البعد الحضاري للإسلام بتفعيل مكوناته ضمن منظومة ثقافية للفرد و الأسرة و المجتمع و الدولة و الأمة.
- ✓ توفير ظروف النبوغ في المجتمع وبناء النخب و تحسين تكوينهم، ونشر ثقافة المطالعة و تشجيع الإعلام الهادف.
- ✓ الحرص على تنمية و ترقية التنوع الثقافي و الحضاري في الجزائر بما يخدم الوحدة الوطنية و ينشط الابتكار و الإبداع.
- ✓ الانفتاح على الثقافات العالمية و الاستفادة منها بما لا يتعارض مع هوية المجتمع.[1]
- ✓ تشجيع الإبداع و الابتكار العلمي و الثقافي ، و صناعة السينما الاحترافية الخادمة للفضيلة و المسرح الهادف و الفن الأصيل.
- ✓ ترشيد استغلال الهياكل الرياضية و الثقافية بالاستعانة بأهل الاختصاص و التأسيس للمدارس المتخصصة.
- ✓ اعتماد الكفاءة في انتقاء المواهب الرياضية و الثقافية بعيدا عن الإقصاء و التهميش.
- ✓ تشجيع الرياضة المدرسية و الجوارية.

6. توجهات السياسية الخارجية وقضايا الأمة:

- ✓ تجريم الاستعمار الفرنسي و مطالبته بالاعتراف و الاعتذار و التعويض.
- ✓ تفعيل اتحاد المغرب العربي ، من خلال التبادلات التجارية البينية و العلاقات ما بين الأحزاب و المجتمع المدني و رجال الفكر و الثقافة و الإعلام و الأعمال و الفن و الشباب و الرياضة.

[1] حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق . ص18.

- ✓ تنشيط المنطقة العربية الحرة الكبرى ، وبحث سبل زيادة حجم التبادلات التجارية و الاقتصادية ، وفق مقاربة جديدة.
- ✓ تشجيع التنسيق و التعاون جنوب جنوب في المجالات الاقتصادية و الثقافية و غيرها من المجالات الحيوية و خاصة منطقة الساحل.
- ✓ تعزيز المبادلات الاقتصادية و التجارية مع بلدان العالم الإسلامي في إطار منظمة التعاون الإسلامي.
- ✓ مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله.
- ✓ دعم و نصرة القضية الفلسطينية و التعريف بها بكل الوسائل المتاحة، ونشر ثقافة المقاومة و كسر الحصار، ودعم حق العودة و استرجاع كافة الحقوق المسلوبة و حماية القدس من التهويد.[1]
- ✓ التمييز بين ظاهرة الإرهاب و حق الشعوب في تقرير المصير و مقاومة المحتل لتحرير أوطانها.
- ✓ تشجيع مقاربة تعدد الأقطاب الدولية بما يضمن صيانة سيادة الأوطان و يحقق العدالة في مؤسسات التحكيم الدولي و المنظمات الدولية.
- ✓ العمل على تثمين برامج الحوار الحضاري و تقنين الجهود المدنية الدولية بما يخدم الحقوق و الحريات و يرقي التواصل بين الأمم و دعم الحركات الإسلامية في العالم .
- ✓ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها و اختيار حكامها و رفض التدخل الأجنبي.
- ✓ توثيق صلة الجالية الجزائرية بقيم و ثوابت الأمة و تحصين الأجيال القادمة.
- ✓ تعزيز العلاقة مع الأحزاب و المنظمات الحكومية و غير الحكومية عبر العالم بما يساهم في تقوية أواصر التعاون الثقافي و السياسي و تبادل الخبرات.
- ✓ تفعيل العمل النضالي الحزبي و الجمعوي و الخيري لأبناء الحركة في أوساط الجالية.
- ✓ العمل على إسهام الجالية الجزائرية في المشروع التنموي للبلاد بكل الوسائل المتاحة و المشروعة.

[1] حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق. ص19.

المبحث الثاني: دور حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي لولاية بسكرة

من أجل أن تقوم حركة مجتمع السلم بدور الرقيب على أعمال الفساد في عدة مجالات، وخاصة المجال السياسي الذي يعنى بالدرجة الأولى بصنع القرار ، و اتخاذ السياسات العامة للبلاد و يعنى بمدخلات و مخرجات النظام و غيرها من الأمور الهامة في الحقل السياسي، لابد لها أن توفر الإمكانيات المادية و البشرية و المعلومات الكافية والضرورية لإجراءات الرقابة على أعمال الحكومة و إرسال التقارير إلى الجهات العليا المختصة في قضايا الفصل في أعمال الفساد ، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى الدور الذي تلعبه حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة في مكافحة الفساد السياسي محليا.

المطلب الأول : تفعيل الجهاز البيروقراطي

تعتمد حركة مجتمع السلم لتفعيل الجهاز البيروقراطي على الوسائل الآتية:

. المشاركة السياسية بكل أشكالها وفق توجهها السياسي العام.

. التحالفات و العلاقات و التكتلات السياسية.

. الرقابة الشعبية.

. الحوار و المبادرات.

. وسائل الاتصال و الإعلام و التعبئة الجماهيرية، التربية و التكوين المتخصص.

. تنمية الموارد البشرية.

. الدعوة و الإرشاد.[1]

. الدفاع عن الحريات و حقوق الإنسان و العلاقة مع المجتمع المدني .

. التضامن الوطني.

. النشاط الفكري و المعرفي.

. الاستقصاءات العلمية و سبر الآراء و الدراسات .

. امتلاك القيم لمكافحة الفساد عبر عدة توجهات منها:

أ . تفعيل مؤسسات المجتمع المدني و العمل الجمعوي؛ لتطوير النخبة الحاكمة يعني ذلك مشاركة فعلية ذات معنى للمجتمع المدني من خلال مساهمته لصياغة و إعداد البرامج و السياسات المختلفة لهذه النخبة.

ب . العمل على إجراء تنمية سياسية بتوفر إستراتجيات مساندة لمكافحة الفساد و القيام بتصميم حملات دعائية و تعبوية واسعة النطاق تستهدف زيادة الوعي الجماهيري بضرورة المشاركة في محاصرة الفساد.

ج . اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الفساد من خلال إضفاء الشفافية على العملية السياسية ، والقيام بإصلاحات في عدة قطاعات هامة.

د . إجراء التعاون مع مراكز الدراسات و المراصد الحقوقية التي تنطوي على فحص المنظومة القانونية و إجراءات التقاضي و القوانين التي قد يستهدفها الفساد.

[1] حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق . ص9.

هـ . بناءا على قاعدة شاملة من المعلومات و المعارف المختلفة حول الفساد و تجلياته المختلفة .[1]

و لما يتحلى البيروقراطيون بصفات الموضوعية و تطبيق القوانين برشادة إدارية ، يصبح القرار قلب الإدارة و هو المعبر عن البرامج و المشاريع التي تتخذها هذه الطبقة التي تعد جهازا إداريا يتمتع بسلطة رسمية في صناعة و تنفيذ السياسة العامة و حفاظا على مصالح المجتمع و الفرد من الضياع.

المطلب الثاني: التعاون مع الصحافة المكتوبة

تتواجد على الساحة الإعلامية الجزائرية ترسانة من وسائل الإعلام خاصة المكتوبة، لأن المسموعة و المرئية لا تزال حكرا على الدولة و التي تمارس وظيفتها الإعلامية بتحفظ تام.[2]

تعمل حركة مجتمع السلم على إرساء مبدأ التعاون مع الصحف المكتوبة للقضاء على الفساد السياسي من خلال عدة نقاط أهمها:

1 . القيام بجمع المعلومات اللازمة والضرورية لتتبع أثر الفساد السياسي في العديد من المواقف و التي تختلف حسب الزمان و المكان.

2 . تعمل الصحف المكتوبة عن طريق فريق العمل المتخصص في المجال الإعلامي بإجراء التحقيقات حول القضايا الهامة التي شاع فيها الفساد.

3 . قيام الصحف المكتوبة بنشر مقالات حول قضايا الفساد التي مست الحملات الانتخابية التي غابت فيها الشفافية و النزاهة و انتشر فيها التزوير في نتائج العملية.

---

[1] صالح زياني،" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، مجلة المفكر. العدد الرابع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص65.

[2] منير مباركية،" علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية"، دفاتر السياسية و القانون . عدد خاص جامعة عنابة ،أفريل 2011، ص415.

4 . الدعوة إلى الإصلاح ونشر الوعي داخل المجتمع، من خلال إجراء نماذج لبعض الدول الناجحة في المجال السياسي و التي تسعى لمحاربة الفساد.

5 . توفير الإمكانيات المادية و البشرية لإتباع برنامج التحسين المستمر في المجالات المختلفة.

6 . احترافية الصحف المكتوبة في تقصي الأحداث ومعالجة المشاكل بعناية وجدية في اتخاذ القرارات الصحيحة.

7 . لتوطيد أواصر التعاون بين حركة مجتمع السلم والصحف المكتوبة في سبل مكافحة الفساد السياسي لابد من إتباع إستراتيجية الجودة الشاملة في العمل للوصول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

8 . توفير مجال عمل للصحف المكتوبة من حرية التعبير و النقد البناء بهدف الإصلاح والتغيير للأفضل.

9 . العمل يكون محددا بهدف مشترك بين الحركة و الصحف المكتوبة لمكافحة الفساد السياسي وفق خطوط معينة يتم العمل بها.

10 . العمل على إحداث التنمية السياسية للقضاء على ظاهرة الفساد السياسي من خلال تكوين القادة على أخلاقيات العمل السياسي الذي يعنى دوما بالمجتمع و الفرد.[1]

المطلب الثالث: تشكيل لجنة وطنية مستقلة لمراقبة الانتخابات

تمارس اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات مهامها وفق قانون الانتخابات سنة 2012 وحسب المواد 171، 172، 173 منه فإنها تنص على:

[1] منير مباركية، المرجع السابق. ص416.

المادة 171: تحدث لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات، ويتم وضعها بمناسبة كل اقتراع، وتكلف بالسهر على وضع حيزا لتنفيذ الجهاز القانوني و التنظيمي المعمول به الذي يحكم الانتخابات.

و توضح المادة أن اللجنة تضطلع بدور المراقب في الانتخابات بداية كل اقتراع ، وهي مطالبة بتفعيل الجانب القانوني و توفير التنظيمات المساعدة على حسن سير العملية الانتخابية.

أما المادة 172 منه: تتشكل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات مما يلي:

. أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية و تعيين عن طريق التنظيم.

. ممثلو الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات.

. ممثلو المترشحين الأحرار يختارون عن طريق القرعة من قبل المترشحين الآخرين.

يتم وضع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات بمناسبة كل اقتراع، وهي تنتخب رئيسها.[1]

و لكي يتم تشكيل اللجنة للقيام بدور هام و هو المراقبة على حسن سير الانتخابات ، لابد أن توفر الخبرة و الكفاءة في مجال الإشراف الملقى على عاتق بتشكيلة المبنية في المادة 172.

أما المادة 173 فتنص على: تستفيد اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات من التسهيلات اللازمة، التي تمكنها من ممارسة مهامها كاملة في مجال مراقبة كل العمليات المسجلة في إطار الجهاز التنظيمي للمسار الانتخابي أثناء كل مرحلة من مراحل تحضير هذه العمليات و سيرها.[2]

تلقى اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات الدعم، من خلال دراسة الصناديق و الوثائق الانتخابية من التزوير أو السرقة أو الحرق و غيرها من الجرائم إلى غاية الانتهاء من عملية الفرز من طرف عدة هيئات و

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الانتخابات، 2012.
[2] المرجع نفسه .

منها : الإشراف القضائي الذي يفرض سيطرة القضاء الكاملة على هذه العملية القانونية بكافة مراحلها شاملا ذلك كافة إجراءات عملية الاقتراع،

و من بين شروط الإشراف القضائي على العملية الانتخابية نجد:

1 . تتمتع الهيئة القضائية بالحصانة واستقلال القانون التام و عدم الخضوع لغير سلطان القانون وضمائرهم.

2 . الإشراف القضائي شامل لكافة مراحل العملية الانتخابية ولا يقتصر على مرحلة دون أخرى.

3 . الإشراف القضائي على العملية الانتخابية لابد أن يكون نابع من مصلحة عامة ومدرك للمجتمع بكافة طوائفه و انتماءاته.[1]

ومن مهام هذه اللجنة ما يلي :

1 . تمارس مهامها كاملة في مجال رقابة الترتيب التنظيمي في كل مرحلة من مراحل العمليات الانتخابية.

2 . تخطر المؤسسات الرسمية المكلفة بتسيير العمليات الانتخابية بكل ملاحظة أو تقصير أو نقص أو تجاوز تتم معاينته أثناء سير العمليات الانتخابية ، ويتعين على المؤسسات التي يتم إخطارها بذلك أن تتصرف بسرعة و في الآجال القانونية؛ قصد تصحيح الخطأ الحاصل و تعلم اللجنة السياسية كتابيا في غضون 48 ساعة على الأكثر ، بالتدابير والمساعي التي شرع فيها.[2]

[1] أحمد بركات، "الانتخابات و التمثيل البرلماني في الجزائر(بحث في معوقات و أهم عوامل التفعيل 1997 2007)"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، جامعة بشار، أفريل 2011، ص291.

[2] إبراهيم بن داود،"المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية و مدى تحقق البناء الديمقراطي"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ابريل 2011، ص359.

3 . العلاقات التي تربطها مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، وزارة العدل، الجهات القضائية، الجماعات المحلية وعلاقتها بوسائل الإعلام.

4 . مخطط انتشار اللجنة خلال العملية الانتخابية، أخطار للجنة بما يتعلق بالزيارات الميدانية و الفصل في الإخطارات و تنفيذها و تبليغها.

5 . الإشكالات القانونية المطروحة و إعطاء اقتراحات لحلها.[1]

6 . في إمكان دعوة مراقبين دوليين يعملون إلى جانب اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات، بإمكانهم:

أ . الحضور إلى مكاتب الاقتراع و أماكن تنظيم الحملة الانتخابية.

ب . عقد اللقاءات مع المرشحين أو تمثيلهم، و مع كل وسائل الإعلام للإطلاع على سير العملية الانتخابية.

ج . الإشهاد على مصداقية و شفافية اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات.[2]

تستعين اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات لتفعيل دورها الرقابي بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، و من مهام هذه الأخيرة ما يلي:

1 . اقتراع سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة و الشفافية و المسؤولية في تسيير الشؤون و الأموال العمومية.

[1] وفاء نويزي،" الإشراف القضائي على العملية الانتخابية في الجزائر" ،مذكرة الماستر.(قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013)، ص15.

[2] لحسن رزاق،" الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة(دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر و الشروق اليومي)"، رسالة الماجستير.(قسم علوم الإعلام و الاتصال. كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، ص91.

2 . تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، و اقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي و التنظيمي للوقاية من الفساد، و كذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية و الخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

3 . إعداد برامج تسمح بتوعية و تحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.

4 . جمع و مركزة و استغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد و الوقاية منها ، لاسيما البحث عن التشريع و التنظيم و الإجراءات و الممارسات الإدارية عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها.

5 . التقييم الدوري للأدوات القانونية و الإجراءات الإدارية الرامية للوقاية من الفساد و مكافحته ، و النظر في مدى فعاليتها.

6 . تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية و دراسة و استغلال المعلومات الواردة فيها و السهر على حفلظها.

7 . الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة و التحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.[1]

8 . ضمان تنسيق و متابعة النشاطات و الأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية و المنتظمة المدعمة بإحصائيات و تحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد و مكافحته، التي ترد إليها من القطاعات و المنتخبين المعينين.

[1] قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته. المرجع السابق.

9 . السهر على تعزيز التنسيق مابين القطاعات و على التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني و الدولي؛ الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته و تقييمها.

10 . يمكن للهيئة أن تطلب من الإدارات و المؤسسات و الهيئات المتابعة للقطاع العام أو الخاص أو من كل شخص طبيعي أو معنوي آخر أية وثائق أو معلومات تراها مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد.[1]

و تعد هذه المهام بمثابة صلاحيات موكلة إلى هذه اللجنة بغية التنظيم الجيد و المحكم للحملات الانتخابية، ولضمان الشرعية على الانتخابات لتصبح الحرة و النزيهة، وعلى باقي المؤسسات و الهيئات في سبيل مكافحة الفساد، و التي تفرض لكذلك توفر:

1 . تنافسية شريفة في الانتخابات ـ إشراف و ممارسة سلطات وهيئات انتخابية مستقلة عن بقية سلطات الدولة حق تكفل نزاهة و مراقبة العمليات الانتخابية، و التي تكون قراراتها قابلة للطعن أمام السلطات القضائية.[2]

[1] قانون 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، المرجع السابق.

[2] وهيبة الغول،" الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في المسار و التداعيات"، مذكرة الماستر.(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، ص22.

المبحث الثالث: أهم الصعوبات التي تعرقل حركة مجتمع السلم لمكافحة الفساد السياسي محليا

تقوم حركة مجتمع السلم على وضع مجمل الصعوبات أو المشاكل التي تعترضها عند قيامها بإجراء الرقابة و المتابعة لمعارضة للحكومة، والقيام بالتغيير و الإصلاح و الإرشاد و زيادة الوعي و إحداث التنمية الشاملة، فنقاط القوة يتم تعزيزها و المحافظة عليها كورقة رابحة إن صح التعبير في المجال العملي؛ أما نقاط الضعف يتم إصلاحها و تقوية منابعها من خلال عدة إجراءات قانونية و تنظيمية ، ووفقا لمعايير الحكم الراشد التي تقوي بنية النظام العام للمجتمع.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى جملة الصعوبات المختلفة التي تواجه حركة مجتمع السلم في مكافحتها للفساد السياسي محليا.

المطلب الأول: عراقيل إدارية و سياسية

تعد العراقيل الإدارية والسياسية معيقة للتنمية و للحكم الرشد للدول ككل، إذ لا يمكن الفصل بين ما هو إداري و ما هو سياسي؛ فالقادة السياسيين يتخذون القرارات وفقا للبرامج و الذي يوفر الظروف الملائمة لذلك، و يقوم الإداري بتنفيذ هذه البرامج لمخرجات للسياسة العامة لتحقيق الصالح العام.

أ. **العراقيل الإدارية**؛ يمكن ارصداها في النقاط الآتية:

- ✓ قيام المسؤولين الكبار بحد ذاتهم بعمليات الفساد داخل المؤسسات لقضاء مصالحهم الشخصية أو مصالح أشخاص مقربين إليهم.

- ✓ إمكانية الإداري التحكم في المعلومات التي يحتاجها المواطن من الإدارة نظرا للجوء المواطن إلى طرق غير مشروعة لقضاء مصالحه و التي تعد من حقوقه المدنية و السياسية.[1]
- ✓ نقص الضوابط و المعايير التنظيمية و القيمية و البيروقراطية في المؤسسات الإدارية التي تتسبب بانحراف ممارسة السلطات و الصلاحيات الممنوحة للموظف عن الأهداف المعلنة و المقررة قانونا.
- ✓ أن عملية الفساد تتم داخل المؤسسات بطرق سرية و احترافية بين مختلف الأطراف الذين يصعب تحديدهم في وقت محدد.

ب. **العراقيل السياسية**؛ ويمكن إجمالها في هذه العناصر:

- ✓ الفساد ضد ومنافي تماما للتنمية إصلاح التنظيمات ، ويسبب الفوضى و خروج على النظام العام، و يؤدي إلى سقوط الدول و يضعف أمنها و استقرارها و لا يحترم قانونها.
- ✓ ضعف دور الأحزاب في مواجهة الحكومة و طرح البرامج و مناقشة السياسات الحكومية و دورها التنموي و التعبوي، و يمكن أن تصبح الأحزاب السياسية عائقا أمام التغيير، و بعضها يعمل للحفاظ على الأوضاع القائمة لتكريس امتيازات حزبية مصلحية ضيقة مثل : أحزاب التحالف الرئاسي و بعض الأحزاب الصغيرة.
- ✓ غياب آليات التداول على السلطة و الشرعية و الحل السلمي للنزاعات داخل الأحزاب و فتح المجال للانشقاقات و إلى تأجيل الديمقراطية.
- ✓ ضعف الثقافة السياسية و عدم وجود التزامات و ضوابط سلوكية و أخلاقية تحترم العمل الديمقراطي.
- ✓ توفير الأموال يساهم في جعل السلطة الحاكمة تتجاوز الأحزاب لشراء السلم الاجتماعي.[2]

---

[1] علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، استراتيجيات محاربة الفساد الإداري و المالي مدخل تكاملي. عمان: دار الأيام، 2014، ص17.

[2] حسين مرزود، المرجع السابق. ص315.

- ✓ ضعف الإقبال على النشاطات السياسية لافتقاد الرؤية الواضحة للتنمية بمختلف أبعادها و غياب سبل الخروج من الأزمة الأمنية و السياسية و كيفية مواجهة المشاكل الاجتماعية.[1]
- ✓ يشمل الفساد السياسي الزعماء، التشريع و التنفيذ، و القضاء و الأحزاب السياسية و مخالفات للقواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي.[2]
- ✓ اضطهاد الحزب الحاكم لخصومه السياسيين و المعارضين لسياسته حيث يعمل على عزل المنتمين إلى الأحزاب المعارضة من المناصب الرئيسية و المراكز الهامة في الدولة.[3]
- ✓ الفساد في الانتخابات و الهيئات التشريعية يقلل من المساءلة و يشوه النيابي في عمليات صنع القرار السياسي.[4]
- ✓ القضاء على عامل التنافسية التي تميز الانتخابات الديمقراطية، نتيجة الحسم الميداني المسبق للنتائج، الناجم عن التفوق المادي و المعنوي لمرشح السلطة.[5]

[1] كمال فتاح، المرجع السابق. ص93.

[2] هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية.عمان:داراليازوري العلمية، 2011، ص22.

[3] عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي و الفكر الأوروبي. الإسكندرية: الدار الجامعية، {د.ت.ن}، ص327.

محمود رمزي، الأزمة المالية و الفساد العالمي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009، ص45.

[5] منير مباركية، المرجع السابق. ص422.

المطلب الثاني: عراقيل اجتماعية

وهي التي تنبع من المجتمع و تكون معبرة على النقاط الآتية:

- ✓ الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المزرية ، التي امتدت و تواصلت مرحلة طويلة منذ الاستعمار الفرنسي إلى حد اليوم؛ تعرف الجزائر اقتصاد هش – أجريت خلالها انتخابات عدة (محلية، تشريعية، رئاسية.)، مما أفقدها المصداقية لدى العينة إلى حد الاقتناع بأن الانتخابات لن تكون آلية للتغيير.[1]
- ✓ علاقة الأحزاب بالمجتمع أصبحت محدودة بعزوف الشباب عن التغيير؛ بواسطة صناديق الاقتراع و فقدان الأمل في الأحزاب و السلطة و ارتفاع نسبة المقاطعة و عدم الاهتمام بالسياسة و عدم قدرة الأحزاب على معالجة الكثير من القضايا، مثل أحداث العروش و غيرها، لتعطي الشباب المجال ليعبر بالمظاهرات.[2]
- ✓ تبعية المجتمع المدني و تحالفه السياسي و الانتخابي مع السلطة و مرشحيها جعل من الحملات الانتخابية في الجزائر غير متوازنة ، فالمجتمع المدني مستقطب من قبل السلطة لدعم مرشحيها مستعينا بقدرته على التخاطب مع الناخبين و الوصول إليهم بسهولة.
- ✓ إن برامج التعليم المدني و الانتخابي ليست حيادية ، إذ أنه غالبا ما تتحول تلك البرامج إلى دعاية لصالح مرشح السلطة ، فإنها ستوجه إرادة الناخب و خياراته و تسيء إلى مصداقية الانتخابات و نتائجها و مدى كونها تشكل انعكاسا حقيقيا لإرادة و طموحات أغلب الناخبين.
- ✓ تبعية المجتمع المدني للدولة أثرت على حياده، و على أدواره الحقيقية في الانتخابات، و بالتالي زادت في درجة وحدة الشكوك التي تحول حول نزاهة الانتخابات و مصداقيتها.

---

[1] سمير بارة، سلمى ليام،" النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2011، ص204.

[2] حسين مرزود، المرجع السابق. ص315.

- ✓ غياب الرقابة المحايدة من طرف المجتمع المدني، جعل الانتخابات عرضة للتلاعب، من قبل مختلف أطرافها في مختلف مراحلها و تفاعلاتها، وليس فقط على مستوى عملية التصويت وفرز الأصوات كما يعتقد الملاحظ العادي غير المتخصص.[1]
- ✓ يزرع الفساد بذور التفرقة و العداوة و البغضاء و يحطم كيان الأسر و يتزعزع الأمن الاجتماعي داخل المجتمع.
- ✓ مشكلة شح الموارد و انعكاسات ذلك على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عند مزاولتها لنشاطها.[2]

وتعد العراقيل الاجتماعية من أهم الجوانب التي تعرقل التنمية بشكل عام إذ ترتبط بتوجهات الأفراد، و تمتين العلاقة بين الفرد و المجتمع وجعل الإنسان هو المحور الرئيسي لعملية التنمية و القضاء على المشاكل و الأزمات الاجتماعية كالفساد ، الفقر ، البطالة ، أزمة السكن وغيرها من المشاكل التي تؤرق حياة المواطنين اليومية.

المطلب الثالث: عراقيل إعلامية

يعد الإعلام السلطة الرابعة كما يقال و له جانب ايجابي في دواليب الحياة الاجتماعية، و له أيضا جانب سلبي، إذ يمارس التأثير و الضغط على مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة.

ومن بين عراقيل الإعلام هي:

[1] منير مباركية، المرجع السابق. ص421.

[2] وفاء معاوي،" الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر"، رسالة الماجستير. (قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010)، ص131.

- ✓ يمارس الإعلام الدعاية الإعلامية في الحمالات الانتخابية خصوصا لفائدة الحزب الحاكم، من خلال تبرير وجود السلطة، منحها الشرعية والإشادة بمنجزاتها، التنديد بخصومها.[1]
- ✓ وسائل الإعلام المكتوبة ، رغم اقتصار تأثيرها على فئة مجتمعية تتوفر على حد أدنى من المستوى التعليمي ، يعمل بعضها على إرضاء السلطة و مرشحيها انتهازا للفرصة والتخلص من بعض الضائقات المالية و الإجراءات البيروقراطية التي تواجهها ، و البعض الآخر يمارس المعارضة من أجل المعارضة والتي تؤثر على مصداقيتها لدى القراء ، وينعكس أثرها لصالح السلطة و مرشحيها.[2]
- ✓ لا تتمتع وسائل الإعلام الحرة باستقلالية التامة من طرف الدولة من جهة، أو من طرف الشخصيات و الأحزاب المعارضة من جهة ثانية.
- ✓ يمارس الضغط بشكل كبير على وسائل الإعلام من خلال قوانين الإعلام و العقوبات.[3]
- ✓ تخضع وسائل الإعلام لسلطة و هيمنة الدولة حول القضايا الحساسة؛ كانتشار الفساد في مؤسسات القطاع العام و نشر مقالات حول المواضيع التي تخص السياسية العامة للبلاد.
- ✓ أغلبية وسائل الإعلام الجزائرية تابعة للحزب الحاكم وهذا ما يضعف استقلالية وحرية التعبير لوسائل الإعلام الأخرى، التي هدفها التنمية و الإصلاح و البناء الديمقراطي لدولة الجزائر.
- ✓ غياب دور الإعلام الانتخابي من خلال المعلقات التعليمية و الاشهارات الإذاعية و التلفزيونية و المطويات لمنع الغش والتزوير.[4]

---

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة، المرجع السابق. ص69.

[2] منير مباركية، المرجع السابق. ص421.

[3] منير مباركية، المرجع السابق. ص415.

[4] إبراهيم بن داود، المرجع السابق. ص355.

المبحث الرابع : دراسة تقييمية لدور و أداء حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي محليا

إن لكل مجال علم يستطلع الباحث الأكاديمي في دراسة لموضوع ما استخراج مزايا وعيوب من الموضوع سواء تعلق الأمر بدراسات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية و غيرها...).

فالسياسة العامة هي ذلك المجال الحيوي الذي يهتم بكل الجوانب وفق وضع خطط و مشاريع آنية و مستقبلية توزع على المجالات ليتسنى أخذ الوقت الكافي للإنجاز التنموي و الحضاري للمجتمع.

وعليه فإن دراستنا لحركة مجتمع السلم لولاية بسكرة أشرفت على الانتهاء؛ ففي هذا المبحث سنتطرق إلى تقييم دور الحركة في مكافحة الفساد السياسي محليا و الخروج بنتائج و توجيهات للدراسة.

المطلب الأول: أهم عوامل نجاح حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي محليا

ومن بين هذه العوامل نجد :

1 . عوامل اجتماعية و دينية:

- ✓ المحافظة على هوية الشعب الجزائري من خلال زيادة الاهتمام باللغة العربية، الدين الإسلامي الحنيف، العمل وفق الوحدة الوطنية وتحت مبادئ أول نوفمبر الذي اندلعت من أجله ثورة التحرير المجيدة و الذي ساهم بخروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر.
- ✓ الدعوة إلى الصحوة الإسلامية في الجزائر.
- ✓ العمل الجاد على خدمة المجتمع وفق برنامج طموح و العناية بالشباب من أجل التكوين في المجال السياسي و الثقافي ، و تفعيل كذلك دور المجتمع المدني و مؤسساته لتنمية المشاريع داخل الولاية وخارجها.

- ✓ الدعوة إلى تحمل المسؤولية الاجتماعية في الحاضر و المستقبل ورفع التحدي من أجل النهوض بالمجتمع.[1]

2 . عوامل سياسية: ومن بينها ما يلي:

- ✓ القيام بانعقاد دورات داخلية خاصة بتأهيل أفراد و قيادات الحركة على إتقان أبجديات العمل السياسي الذي يتطلب الخبرة و الكفاءة و الأشخاص المناسبة للعمل في المجال السياسي.
- ✓ القيام أيضا بانعقاد دورات خارجية من أجل الخروج للمجتمع لنشر الوعي، و التركيز على دور المجتمع في الحفاظ على الوطن.
- ✓ المساهمة في العملية التنموية و السياسية في الجزائر ؛ من خلال فرض سبل التعاون مع العمل الجمعوي و منظمات المجتمع المدني و تنصيب أفراد متخصصين في عدة مجالات.
- ✓ دعوة الحركة لولاية بسكرة بإنشاء هيئة وطنية مستقلة بالإشراف لضمان النزاهة و الشفافية للعملية الانتخابية من بدايتها إلى مرحلة الفرز و إعلان النتائج.
- ✓ احترام الإرادة الشعبية عند التداول على السلطة بطرق سلمية و نبذ العنف و الفساد.
- ✓ محاربة الفساد السياسي يقتضي تحمل المسؤولية و توفير الإمكانيات الضرورية ، و التي هي ملقاة على عاتق الجميع و العمل على تحريك القضاء و تفعيل دوره في الإشراف القضائي على العملية الانتخابية.
- ✓ توعية المجتمع عن طريق قيامه بالمشاركة السياسية، وفق إرادته دون أي ضغوطات، فالأنسب هو الذي يصل إلى الحكم.[2]

3 . عوامل تنظيمية: و تكون هذه العوامل في الحملات الانتخابية للحركة و هي:

---

[1] مقابلة مع: تومي قرباز، المرجع السابق.

[2] مقابلة مع: تومي قرباز، المرجع نفسه.

- ✓ توفر حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة عند بداية كل حملة الانتخابية مراقبين أكفاء للعمل الرقابي.
- ✓ تقوم الحركة بتوعية المنتخبين وفق البرامج المقدمة للحركة و تعمل جاهدة على تحقيقها و تطبيقها على أرض الواقع.
- ✓ توفير الظروف المناسبة وفق البرنامج الطموح للحركة لخدمة البلدية و الولاية و الوطن و خدمة الصالح العام.
- ✓ تختار الحركة ممثل ينوبها في الانتخابات لرفع التقارير و تسجيل الملاحظات خلال الحملة.
- ✓ تعمل الحركة على توفير مراقبين أمام الصناديق لإعداد التقارير حول نجاح أو حدوث بعض التجاوزات خلال الحملة و رفعها للجهات الوصية للفصل فيها. [1]
- ✓ تكريس ثقافة البناء من منظور إسلامي كبديل عن ثقافة الهدم و التفجير التي يتبناها المتطرفون.
- ✓ تثبيت صورة الحركة المعتدلة الوسطية المحاورة و الواقعية التي ترمز إلى ثلاث رموز وهي: (حركة هادئة، هادفة، هادية).[2]

المطلب الثاني: أهم مظاهر التراجع و الضعف لحركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي محليا

ومن بين مظاهر التراجع و الضعف للحركة محددة فيما يلي:

. ضعف العمل الرقابي؛ تواجه حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة ضعف في مستوى العمل الرقابي المنوط بدور جهات مختصة لمراقبة العملية الانتخابية، وتكون السبب في حدوث التجاوزات و بعض الثغرات في مصداقية الانتخابات المحلية.

[1] مقابلة مع: تومي قرباز، المرجع السابق.

[2] محمد سليماني،" مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة(نموذج حركة حمس الجزائرية)"،رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013)، ص134.

. نقص المعلومات حول قضايا انتشار الفساد السياسي، إذ يتم بطرق سرية و يؤدي إلى بروز أزمات وعراقيل تمس عدة قطاعات حيوية خاصة القطاع الاقتصادي للبلاد في بعض الأحيان.

. وجود أشخاص لهم ولاءات حزبية متورطين في قضايا الفساد الكبيرة، و بالتالي يصعب التأثير عليهم بقوة القانون.

. تمارس الرقابة على الصحف المكتوبة و بعض القنوات المعارضة، فلا يتم السماح لها ببث أو نشر المعلومات حول قضايا الفساد التي قد تحدث تشتت و أزمات داخل المجتمع.[1]

. نقص الوازع الديني و غياب الشفافية و عدم تطبيق القوانين في العمل الحزبي و السياسي و غيره.

. وجود قوانين تطبق بشكل انتقائي و حسب الأشخاص و المستويات و الظروف.

. قلة الوعي يمهد إلى استفحال المال الفاسد و استغلال المناصب لأغراض شخصية، و لولاءات بين أطراف مختلفة و لو على حساب العمل السياسي.

. ظهور ما يعرف بظاهرة شراء الذمم، و بروز كذلك أعمال تخدش بالعملية السياسية.

. فدور حركة مجتمع السلم محليا يمس جميع المجالات بغية تحقيق الأفضل، و السير على نهج الدعوة الإرشادية و الإصلاحية و الدعوية و القضاء على العراقيل وفق برامج و مشاريع هادفة.[2]

[1] مقابلة مع: عمار موسي، نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي، السبت 2016/2/13، الساعة من 09:40 إلى غاية 10:00.

[2] مقابلة مع: تومي قرباز، المرجع السابق.

المطلب الثالث : أهم السيناريوهات المتاحة لتفعيل دور حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي محليا.

و تتمثل مجمل السيناريوهات المعتمدة من طرف حركة مجتمع السلم على ثلاثية مكافحة الفساد و هي:

- . إستراتيجية مكافحة الفساد.
- . تفعيل منظمات المجتمع المدني.
- . إنشاء هيئة وطنية مستقلة بالإشراف لمراقبة الانتخابات؛ وسوف تدرس كل واحدة على حدى:

أ / **إستراتيجية مكافحة الفساد (سيناريو الثبات):** و التي تتطلب استخدام وسائل شاملة و متواصلة و متنوعة، سياسية و قانونية، و جماهيرية و ذلك على النحو الآتي:

1 . الإدارة السياسية:

- ✓ توفر النزاهة و السعي في جعل الحكومة قابلة للمساءلة و المحاسبة عن أفعالها.
- ✓ سن التشريعات التي تحد من الفساد، و إدانة الممارسات الفاسدة و جذب الدعم الشعبي لجهود محاربة الفساد.[1]
- ✓ توفير الدعم لإرادة الإصلاح من مختلف القوى الرسمية و المجتمعية و مؤسسات القطاع الخاص.[2]
- ✓ تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، و سيادة القانون من خلال خضوع الجميع للقانون و احترامه و المساواة أمامه و تنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية و المساءلة.

[1] مليكة بكوش، المرجع السابق. ص26.

[2] وليد خلاف، المرجع السابق. ص167.

- ✓ إعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات ، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا و قانون الكسب غير المشروع ، و قانون حرية الوصول إلى المعلومات ، و تشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة و المحسوبية و استغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.
- ✓ تطوير دور الرقابة و المساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل: الأسئلة الموجهة للوزراء و طرح المواضيع للنقاش العلني و إجراء التحقيق و الاستجوابات، و طرح الثقة بالحكومة.
- ✓ تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو مؤسساتها المالية و الإدارية ، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة و التعسف في استعمال السلطة ، وعدم الالتزام المالي و الإداري ، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.
- ✓ التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام و الخاص و الأهلي، وذلك من خلال التركيز على الدعوة إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، و كذلك قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة و المواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة.
- ✓ إعطاء الحرية للصحافة و تمكينها من الوصول إلى المعلومات، و منح الحصانة للصحافيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات و عمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد و مرتكبيها.[1]

2 . دور أجهزة القضاء في مكافحة الفساد:

- ✓ اتخاذ التدابير لتعميم النزاهة و درء فرص الفساد بين القضاة و رجال النيابة العامة.

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، المرجع السابق. ص58.

- ✓ توفير الاستقلال للقضاء و النيابة العامة عن سائر سلطات الدولة لمنع التدخل في الإجراءات القضائية لدى التحقيق أو المحاكمة في جرائم الفساد أيا كانت مواقع المتهمين و مناصبهم.[1]
- ✓ وجوب مشاركة القطاع الخاص (الشركات) في مكافحة الفساد.
- ✓ الدعوة إلى تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد.
- ✓ وضع إستراتجية تهدف إلى إيجاد السبل المناسبة لتقليل فرص ممارسة الفساد و مكافحته من خلال إيجاد إطار عمل إداري و قانون متطور وفعال للقطاعين العام و الخاص.
- ✓ العمل على وضع خطة عمل موضوعية و زمنية وتنفيذها لمكافحة الفساد.[2]
- ✓ تساهم الأحزاب السياسية بشكل فاعل في عملية البناء الحضاري و الأسلوب الديمقراطي و التمثيل السلمي في دفع السلطة العمومية ، لتعزيز الإصلاحات في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و لا يمكن القيام بالإصلاح دون مواكبة بالمنظومة القانونية حسب تدرج القوانين حتى تصبح الإصلاحات لها أثرا قانونيا.[3]
- ✓ يعتبر دور الأحزاب ضروري في تأكيد المعارضة و إمكانية التغيير السلمي للحكام، وعدم استبداد حزب معين أو فئة قليلة بالحكم أو احتكار السلطة.[4]
- ✓ مسألة الإصلاح و التغيير للنظام السياسي الجزائري قضية مطروحة من قبل الأحزاب و السلطة الحاكمة و القوى المؤثرة و منظمات المجتمع المدني و القوى الخارجية.[5]

فالنظام الحزبي يفرض وظائف أهمها:

---

[1] مليكة بكوش، المرجع السابق. ص26.

[2] المرجع نفسه. ص29.

[3] مراد بلكعبيات، المرجع السابق. ص150.

[4] نادية بن أحمد، المرجع السابق. ص176.

[5] حسين مرزود، المرجع السابق. ص313.

- تنظيم إدارة السياسية لأجل الخدمة العمومية النزيهة و ذات الشفافية.
- توفير قنوات المشاركة الشعبية و الصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرقي و التنظيم الفاعل بشكل يسهل للمواطنين طرح أفكار و اختيار البدائل للتفاعل السياسي.
- الحصول على تأييد الجماعات و الأفراد بغية تسهيل الهدف المركزي من وجود الحزب و هو الوصول إلى السلطة و تحقيق الصالح العام و القضاء على الصعوبات و إيجاد حلول بالوسائل السلمية.[1]

ب / تفعيل منظمات المجتمع المدني (سيناريو التوجه الجماهيري بقوة): و يظهر ذلك من خلال عدة عناصر أهمها:

- تقوم منظمات المجتمع المدني بتعزيز التنمية المجتمعية و إفراز القيادات الجديدة، وكل هذا يجعل من المجتمع المدني مفتاح و محور بناء الديمقراطية.
- تعد الشكل الأكثر إتاحة للمشاركة الشعبية في إدارة شؤون المجتمع، و اتخاذ القرارات و المساهمة في مجهودات القائمين على التنمية و تحقيق الاستقرار السياسي.
- تشكل حزمة من نقاط الضوء و الإشعاع لجهة الحكم الديمقراطي كأسلوب حياة ، و يشمل ذلك الآراء و المقترحات أو الضغوطات المؤيدة أو المعارضة للحكومة، التي تساهم و تشارك في العملية السياسية الديمقراطية.[2]

[1] نورالدين حاروش، الأحزاب السياسية. الجزائر: شركة دار الأمة، 2009، ص126.

[2] نادية بونوة،" دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة(دراسة حالة الجزائر 1989/ 2009)،" رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010)، ص107.

- التحول الديمقراطي لا يتحقق لمجرد التصويت على قوانين أو توقيع مراسيم تسمح بالتعددية، والقيام بتنظيم انتخابات تعددية بل ذلك يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله.[1]
- منظمات المجتمع المدني تحسن أداء المؤسسات، وأن التعبئة نشاط الاحتياج يعتبر بالغ الأهمية من أجل تقوية المؤسسات الديمقراطية لمراقبة شفافية الحكومة و التمثيل.[2]
- الاهتمام بتصميم إطار مناصب من الإجراءات القانونية و التنظيمية، بل وحتى توفير تحفيزات مالية لتفعيل دور هذه المؤسسات في مكافحة الفساد.[3]
- لمنظمات المجتمع المدني أيضا دور في الحملات الانتخابية إذ تساهم بـ:

المصادقة و المصداقية، و حشد الأعضاء، و التأييد الإعلامي في صحفها الخاصة.

المساعدة في حملة التبرعات.

المشاركة في التوعية العامة للناخبين.[4]

ج / إنشاء هيئة وطنية مستقلة بالإشراف لمراقبة الانتخابات (سيناريو الضغط و التقدم):

ويظهر ذلك جليا في رغبة حركة مجتمع السلم في تعزيز هذا المطلب بقوة لكونه يفرض ما يلي:

- لأجل اعتماد نظام إجراءات فعالة وواضحة وعادلة للقيام بدور الإشراف و الرقابة على نزاهة و مصداقية الحملات الانتخابية.
- لها سلطة التحقيق و اتخاذ القرار بالإحالة إلى السلطة القضائية و سهولة الوصول إليها.

---

[1] الطاهر بلعيور،" المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية. العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر 2006، ص129.

[2] محمد عبد الكريم الحوراني ،"المجتمع المدني ضرورة وظيفة الدولة، مجلة علوم الإنسان و المجتمع". العدد 8، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2013، ص59.

[3] صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر"، المرجع السابق. ص64.

[4] محمد منير حجاب، المرجع السابق. ص163.

- عدم الاكتفاء بالرصد و البحث عن مظاهر الفساد السياسي و غيره؛ بل يتعدى ذلك إلى نشر توعية عامة بالفساد و أضراره و سبل تجنبه.
- تعبئة الرأي العام لمساندة الجهود المعنية و ترجمة الإرادة السياسية في محاربة الفساد بأنواعه و أشكاله.
- التعاون مع اللجان المستقلة بالإشراف لمراقبة الانتخابات بدءا من إعداد حركة مجتمع السلم للقوائم[1]، و الإشراف على العملية الانتخابية الخاصة بالحركة عن طريق؛ الحرص على التنفيذ التوجه السياسي العام للحركة، نشر الوعي السياسي للمجتمع متابع قضايا الفساد و اقتراح سبل لمكافحتها، الإشراف على التطوير المستمد للبرنامج السياسي للحركة.
- نشر فكرة الحركة و منهجها في الوسط الطلابي و الشباني.
- ربط الشباب بالقضايا الكبرى للأمة و الوطن.
- المساهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان و الحريات و نشر ثقافة الديمقراطية.[2]

[1] مقابلة مع: تومي قرباز، المرجع السابق.

[2] حركة مجتمع السلم، المرجع السابق. ص93

خلاصة الفصل الثالث

نستنتج من خلال ما تم التوصل إليه في ختام الفصل الثالث من الدراسة أن:

- ❖ حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة لها برنامج طموح واضح لجميع الفئات.
- ❖ العمل وفق خطة تنموية متجددة مع مطلع كل سنة لأجل التغير والتجديد.
- ❖ الدعوة إلى إتباع النهج الإصلاحي الذي هدفه ترسيخ القيم المجتمعية التي كانت تنتهجها جمعية علماء المسلمين.
- ❖ إشراك المواطن في عملية اتخاذ القرار و اختيار ممثلين في المجالس المنتخبة الولائية و البلدية والوطنية وفقا للإرادة الشعبية.
- ❖ تفعل الحركة للعمل الجمعوي و إشراك الشباب و النساء في العمل السياسي لغرض الاستفادة من طاقاتهم الكامنة و زيادة الوعي السياسي.
- ❖ التهيؤ للحملات الانتخابية بجدية و مصداقية إيمانا بحرية اختيار الشعب لممثليهم .
- ❖ الإتيان دوما بالأفضل و الجديد للحركة و الذي يعود بالنفع للفرد و المجتمع.
- ❖ تحديد الموارد البشرية و المادية لأجل العمل السياسي الذي يحتاج دوما للخبرة و الكفاءة في الميدان بصفة نظرية وتطبيقية.
- ❖ محاولة دوما إشراك المواطن في قرارات الحركة من خلال إجراء محاضرات تجمعات ديمقراطية تدعو للمصالحة وزيادة الوعي و ثقافة السياسيين.

الخاتمة

الخـــــاتمة

نستخلص من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة أن:

- ✓ المعارضة السياسية تشمل عدة أطراف فاعلة في المجتمع و مساندة للحكومة، تمارس التأييد من جهة و المعارضة من جهة أخرى.
- ✓ هدف المعارضة السياسية إرساء قواعد الحكم الديمقراطي الذي يدعو إلى المساواة و التنظيم و المشاركة و غيرها.
- ✓ تكون فاعلا محوريا في الإصلاحات السياسية و الدستورية للبلاد.
- ✓ تعد جهات غير رسمية في صنع و تنفيذ السياسة العامة للدولة و تقترح إجراءات تنظيمية لسير جدول أعمال السياسات العامة.
- ✓ الالتزام بالقيم المجتمعية السائدة و الدعوة إلى تمجيد تراث الأجداد في سبيل الحرية و الأمان و الاستقرار.
- ✓ المعرفة اليقينية بأن الفرد هو مصدر السلطات ، له حقوقه وواجباته تجاه وطنه.
- ✓ الدعوة إلى التنمية الشاملة و الحفاظ على المال العام من سوء الاستغلال و الهدر.
- ✓ تمارس المعارضة السياسية في إطار القانون دون تعسف أو تعدي عن حقوق الآخرين.
- ✓ الفساد السياسي يسقط كيان الدول و يهدد استقرارها و أمنها الداخلي و الخارجي.
- ✓ يؤدي الفساد السياسي إلى غياب الشفافية و التجرد من المسؤوليات الهامة.
- ✓ يساهم الفساد السياسي في انتشار الأزمات التي تضعف النظام السياسي كأزمة الشرعية، أزمة الهوية، أزمة التكامل و الاندماج و غيرها.
- ✓ يؤثر الفساد السياسي على صنع و تنفيذ السياسات العامة للبلاد و يحدث توترات و مظاهرات في المناسبات الهامة.
- ✓ نقص الموارد البشرية المؤهلة للعمل السياسي يزيد من حدة انتشار الفساد السياسي.

ونتيجة لهذه الدراسة تؤثر في دور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي في هذه النقاط الآتية:

- ✓ غياب المساءلة و الرقابة في السلطات الثلاث (التنفيذية ، التشريعية و القضائية) تؤثر على مصداقية السياسات العامة.
- ✓ الجهاز البيروقراطي غير الموضوعي يؤثر بشكل سلبي على المعلومات الصادقة التي يبحث عنها صانع القرار لدراسة المشاكل و إيجاد حلول لها.
- ✓ نقص المعلومات حول الفساد و الفاسدين في المؤسسات العمومية ، يضعف من دور الرقابة على الأشخاص في قيامهم بأعمالهم بنزاهة و شفافية.
- ✓ عدم تفعيل القضاء كسلطة مستقلة لمكافحة الفساد وتعزيز الإصلاح و التنمية ، و التنشيط قانون العقوبات و جعله ساري المفعول لجميع الفئات مهما كان منصبهم و نفوذهم ، فالقانون فوق الجميع.
- ✓ تحظى المعارضة السياسية في العديد من المرات بتزكية حول مكافحة الفساد و الجريمة المنظمة ، فدورها الايجابي يساهم في خلق بنية خصبة للأمن و الاستقرار.
- ✓ إن معظم مظاهر الفساد ناتجة عن التنشئة الاجتماعية للفرد؛ فلذلك تسعى منظمات المجتمع المدني وفق عدة برامج توعوية لفائدة الشباب و الأطفال و النساء و دمجهم في عالم الشغل و تلقينهم قيم الدين الإسلامي و انعقاد لدوارات التكوين في المجال الاجتماعي و غيره.
- ✓ قيام بعض الأحزاب السياسية كشريك وفاعل للحياة السياسية مع السلطة الحاكمة؛ و جعل السياسة مجال تنمو فيه القيم السياسية و تكوين الإطارات و الكوادر المستقبلية و صنع جيل مثقف يعمل بنزاهة وشفافية.
- ✓ بذل الجهود في إطار مكافحة الفساد السياسي أصبح أمرا ضروريا ملقى على عاتق جميع الأطراف السياسية في المجتمع.
- ✓ يكفل القانون حق حرية التعبير للصحافة المكتوبة؛ كدورها المعارض لمكافحة الفساد و مختلف التجاوزات في الحملات الانتخابية.

من خلال الإشكالية نتوصل إلى اقتراحات تجيب عن هذا الطرح و منها أن:

- ✓ الأحزاب السياسية كجزء من المعارضة السياسية تسعى للوصول للحكم بطرق سلمية وفق آلية الانتخاب وتراقب الحكومة في أدائها لأعمالها، وتوجه لها الانتقادات بغرض التغيير و التوضيح و تقريب الفرد من حكومته.
- ✓ لا تسعى المعارضة السياسية عدا الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة، و إنما تمارس التأثير عن الحكومة إزاء موقف يهم الفرد و المجتمع كمسائل عدة (تقشف، الإرهاب، تعديل الدستور، الانتخابات....)
- ✓ المعارضة السياسية هي جزء من النظام السياسي و فاعل أساسي في الحياة السياسية.
- ✓ يساهم الحكم الديمقراطي في إعطاء المعارضة السياسية مكانها المخصص لها دون أي ضغوطات أو عقوبات، إلا إذا مارست التعسف أو عدم احترام رموز الدولة.
- ✓ للأحزاب السياسية مكاتب في كل الولايات لها دور تكميلي للأهداف و البرامج الكلية للحزب السياسي الذي هو في المركز ، إذ تضطلع بكل الأمور السياسية من خلال وسائل الإعلام ، المجالس الولائية و البلدية وغيرها.
- ✓ تعد حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة واحدة من أهم الأحزاب ذات الطليعة في الميادين السياسية، الاجتماعية، الدينية، الثقافية...)
- ✓ تواجه حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة مختلف العراقيل في مكافحتها للفساد السياسي لتقصي الحقائق و الأحداث الهامة حول مرتكبي الفساد الذي تم بسرية وخفاء و المطالبة بإنشاء هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات التي تحدث فيها أعمال الفساد.

- ✓ لها أسلوب الحوار و التواصل مع مختلف الفواعل السياسية من شأنه أن يعزز من نشر الوعي و ثقافة المشاركة و نبذ العنف و الفساد ومختلف الجرائم التي تقع في العملية السياسية.
- ✓ على الدولة أن تعمل جاهدة على تطبيق معايير الحكم الراشد في جميع مؤسسات القطاع العام و الخاص و منظمات المجتمع المدني؛ من أجل منح العمل السياسي مصداقية ووضوح أكثر أمام الجميع سواء كانوا حكاما أو محكومين.
- ✓ منح السلطة القضائية الاستقلالية الكاملة لأداء مهامها القضائي دون أي تدخل من سلطة أخرى.
- ✓ يتحقق الهدف العام وفق إرادة مجتمعية ووسائل مادية ومعنوية وقائد سياسي منضبط.

وعليه نطرح جملة من التساؤلات انطلاقا من هذه الدراسة:

- ❖ هل يمكن تطور النظام السياسي الجزائري الى نظام إسلامي معتدل؟
- ❖ كيف يمكن لمعايير الديمقراطية و الحكم الراشد ان تحد من انتشار الفساد الانتخابي؟
- ❖ هل يمكن الاقتصاد الوطني من خلال القضاء على الفساد السياسي؟

أشكال وجداول

أشكال وجداول

الـرقم	عنـــوان الجـــــدول	الصفحة
01	أشكـال الفسـاد السيـاسي	ص 42
02	أشكـال الفسـاد الإداري	ص 43
03	الحماية الجنائية لمرحلة إعداد و مراجعة القوائم الانتخابية	ص 114
04	الحماية الجنائية لمرحلة الحملة الانتخابية	ص 116
05	الحماية الجنائية لمرحلة التصويت	ص118
O6	الحماية الجنائية لمرحلة الفرز و إعلان النتائج	ص 122

الرقم	عنـــــوان الشـــــكل	الصـــــفحـــة
01	النزاهة و الفساد	ص64

مصادق

ملاحق

المقابلة

السيد:.....

المنصب:.....

الأسئلة الموجهة للسيد:

س1: متى تم تأسيس حركة مجتمع السلم الفرع لولاية بسكرة ؟

التاريخ.....

الظروف:.....

أسباب النشأة:

.....

.....

الهيكل التنظيمي القديم للحركة و الجديد:

.....

.....

س2: ما هي أهم مشاريع وأهداف الحركة في ولاية بسكرة،و الأنشطة و البرامج ؟

*.....

*.....

س3: هل تتعدى نشاطاتها الفعل الاجتماعي و الخيري إلى الفعل السياسي كقيام بندوات من اجل التنشئة الاجتماعية وغيرها ؟

*.....

*.....

س4: هل يتم انعقاد دورات من اجل زيادة الوعي السياسي ؟

*.....

*.....

س5: ما هو دوركم في الانتخابات، وكيف تقيمون دوركم في مراقبة الانتخابات البلدية و الولائية أو التشريعية ؟(الرشوة، تغيير وحرق الصناديق، شراء الأصوات.....)

*.....

س6: ما هي الانتخابات الأكثر نزاهة في رأيكم (البلدية أو الولائية أو التشريعية....) ؟ ولماذا؟

*.....

*.....

*.....

س7: هل الجزائر تعد من الدول الأولى التي استفحل فيها الفساد السياسي؟ و لماذا؟

نعم ولماذا؟.....

لا.....

رأي آخر.....

س8: ما هي أهم الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد السياسي على المستوى المحلي؟

*.....

*.....

س9: هل هناك رقابة لمنع حدوث سلوكيات انتشار الفساد السياسي؟

*.....

س10: أنتم كحزب معارض للحكومة ما هي أهم الإجراءات الوقائية المتبعة لضمان سير انتخابات نزيهة و شفافة؟

*.....

س11: هل تعمل الحركة على التنسيق مع اللجنة الولائية المستقلة لمراقبة الانتخابات؟ كيف ذلك؟

*.....

*.....

س12: هل قدمت الحركة بعض الشكاوى (الطعن في مصداقية بعض الانتخابات لدى الجهات المختصة كلجنة الإشراف على الانتخابات التي تظم قضاة لدى القضاء، أقسام خاصة.....)

*.....

س13: ما هي أهم المعيقات المحلية في سبيل الكشف عن الفساد؟

*.....

*.....

س14: ما هي أهم التحديات التي قد تؤدي إلى تراجع الحجم الرقابي لحركة مجتمع السلم محليا؟

*.....

س15: هل هناك تبادل لوجهات النظر و تنسيق عملي مع باقي الأطياف السياسية في مكافحة الفساد السياسي؟" منظمات المجتمع المدني، الإعلام، كالإذاعة....."

*.....

*.....

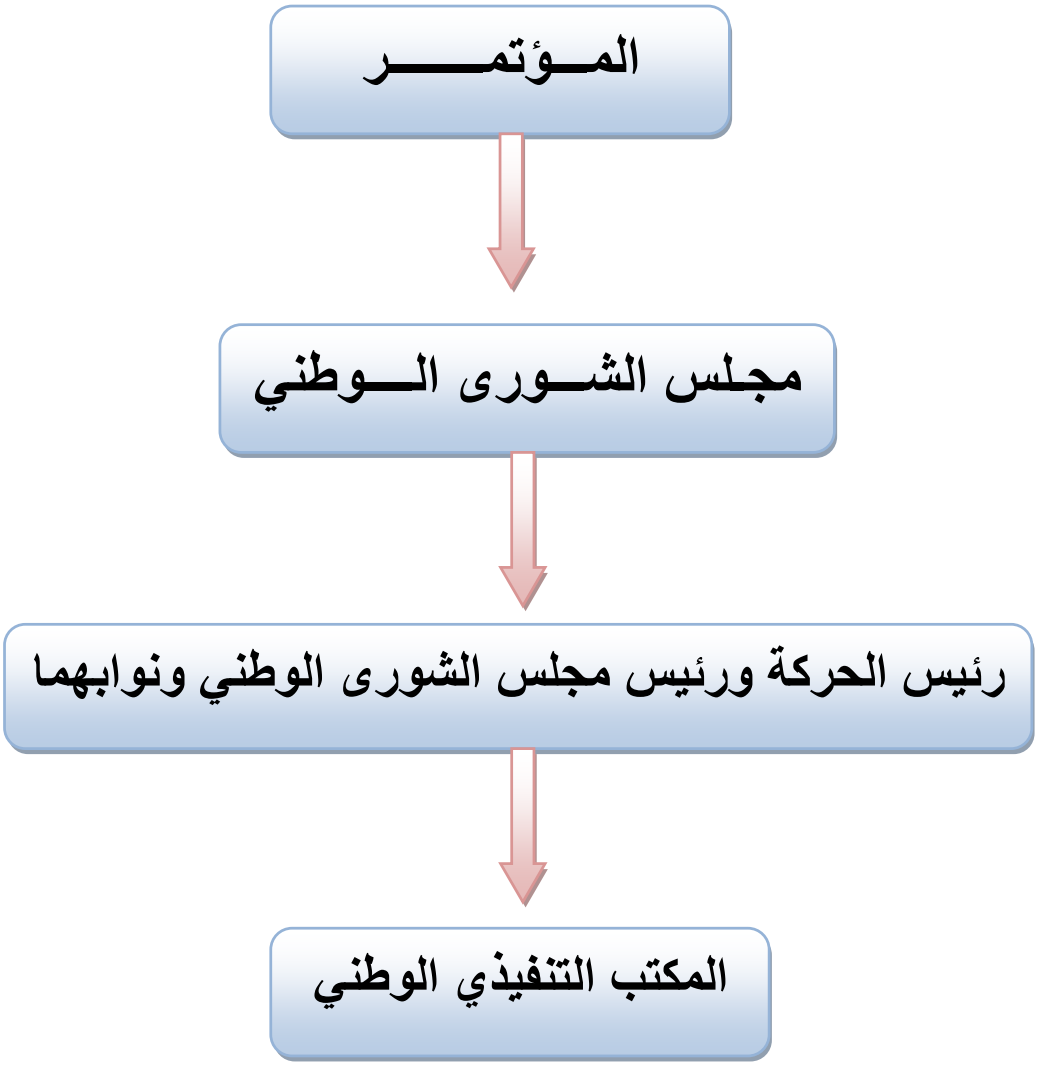

الهيكل التنظيمي للهيئات الوطنية لحركة مجتمع السلم

المصدر: حركة مجتمع السلم، أوراق حركة مجتمع السلم. (البرنامج السياسي، القانون الأساسي، النظام الداخلي)، الجزائر، 2013-2018.

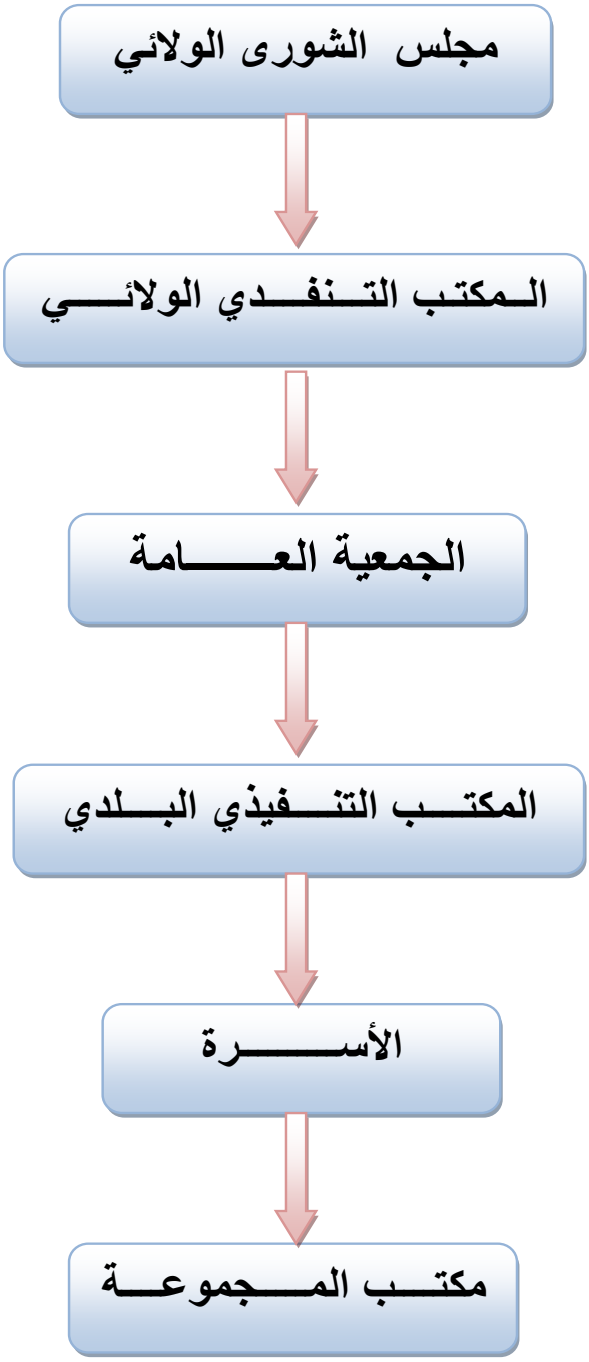

الهيكل التنظيمي للهيئات التنظيمية المحلية لحركة مجتمع السلم

المصدر: حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق.

قـــائمة المراجع

قائمة المراجع

أ. **المصادر:**

- القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

ب. **الكـــتب:**

1. (أبو سويلم) أحمد محمود نهار ، مكافحة الفساد . عمان: دار الفكر، 2010.
2. (الآلوسي) رعد صالح ، التعددية السياسية في عالم الجنوب . عمان : دار المجدلاوي ، 2006.
3. (الحلو) ماجد راغب، النظم السياسية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2006.
4. (الخزرجي) ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة . عمان : دار مجدلاوي ، 2004.
5. (الدوسكي ديندار) شفيق ، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث . دمشق: دار الزمان، 2009.
6. (الذهب الطيفور) فاروق أبو سراح ، مستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر . حركة مجتمع السلم نموذج. الجزائر: دار الخلدونية ، 2008.
7. (الشمري) هاشم، (الفتلي) إيثار، الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية. عمان: دار اليازوري العلمية، 2011.
8. (الظاهر) نعيم إبراهيم ، إدارة الفساد دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة . الأردن: عالم الكتب الحديث، 2013.
9. (العنابي) خليل، دور المعارضة في ترسيخ الاستبداد و الحالة المصرية في مجموعة باحثين استبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
10. (المشاقبة) بسام عبد الرحمن ، الإعلام البرلماني و السياسي . عمان: دار أسامة، 2010.

11. (بسيوني) عبد الله عبد الغني، النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي و الفكر الأوروبي. الإسكندرية: الدار الجامعية، (د.ت.ن).

12. (بوحنية قوي) و آخرون ، الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة في التجربة الجزائرية . عمان: دار الراية، 2011.

13. (حاروش) نور الدين ، الأحزاب السياسية . الجزائر: شركة دار الأمة، 2009.

14. (حجاب) محمد منير ، إدارة الحملات الانتخابية طريقك للفوز في الانتخابات . القاهرة: دار الفجر، 2007.

15. (حمدي) عبد العظيم ، عولمة الفساد و فساد العولمة (إداري، تجاري ، سياسي ،اجتماعي ، ثقافي) ـ منهج نظري و علمي ـ . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008.

16. (حميش) عبد الحق أحمد ، مكافحة الفساد من منظور إسلامي . الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 2003/08/6.

17. (خضر) خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة. ط2، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

18. (رمزي) محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009.

19. (روسكن) مايكل و آخرون ، مقدمة في العلوم السياسية . ترجمة : محمد صفوت حسن ، مصر : دار الفجر 2015.

20. (زهرة) محمد عطي، مقدمة في العلوم السياسية. أريد : مؤسسة حمادة ، 2008.

21. (سليم) أحمد وآخرون ، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس و المنهجية (بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد و المؤسسة العربية الديمقراطية). بيروت : المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، 2010.

22. (شلبي) أحمد ، الفساد السياسي – أسبابه و طرق مكافحته – (سياسيا ، إداريا ، اقتصاديا ، اجتماعيا) . إسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012.

23. (طالب) علاء فرحان ، حميدي العامري علي الحسين ، استراتيجيات محاربة الفساد الإداري و المالي مدخل تكاملي. عمان: دار الأيام، 2014.

24. (طامشة) بومدين ، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم . الجزائر: جسور، 2014.

25. (عبد الرحمن) عبد الله محمد ، شحاتة السيد ، علم الاجتماع السياسي . إسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.

26. (عبد المعطي) محمد علي، السياسة بين النظرية و التطبيق. بيروت: دار النهضة العربية، 1985.

27. (قميحة) جابر ، المعارضة في الإسلام بين النظرية و التطبيق. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998.

28. (كارفيلد) رايموند، كيتيل ، مبادئ العلوم السياسية . ط2 ، تر: فاضل محمد زكي ، بغداد:{د.د.ن} ، 1963.

29. (معابرة) محمود محمد ، الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية {دراسة مقارنة بالقانون الإداري}.عمان : دار الثقافة ، 2011.

ت. القواميس:

1 .(إسماعيل) عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية.القاهرة: العربي،2008.

2 .(الشوبكي) سمير، المعجم الإداري. عمان: دار أسامة ،2006.

3 . (بن منظور) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب. مج 5، القاهرة: دار المعارف، (د.ت.ن).

ث. الدوريات:

1 .(الحوراني) محمد عبد الكريم ،"المجتمع المدني ضرورة وظيفة الدولة"، مجلة علوم الإنسان و المجتمع. العدد 8، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2013.

2.(الزاوي) محمد الطيب،(قندوز) عبد القادر،" تنظيم الحملات الانتخابية من خلال قانون الانتخابات الجزائري"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، أفريل2011.

3. (العام) رشيدة، "المجلس الدستوري تشكيل و صلاحيات"، مجلة العلوم الإنسانية. العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة.

4. (العموش) بسام،" المعارضة السياسية من منظور إسلامي"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية.العدد2، 2010.

5 .(بارة) سمير،(ليمام) سلمى،"النماذج الانتخابية:نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2011.

6.(بركات) أحمد، "الانتخابات و التمثيل البرلماني في الجزائر(بحث في معوقات و أهم عوامل التفعيل 1997 2007)"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، جامعة بشار، أفريل 2011.

7.(بلعيور) الطاهر،" المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية. العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر2006.

8 . (بن داود) إبراهيم ،"المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية و مدى تحقق البناء الديمقراطي"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، أفريل 2011.

9 .(بلكعبيات) مراد،" دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات. العدد 02، قسم الحقوق، جامعة عمار الثليجي الأغواط ، 2014.

10 . (حوحو) أحمد صابر،" مبادئ و مقومات الديمقراطية" ،مجلة المفكر. العدد 05، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة .

11 . (زياني) صالح ،"الانفتاح السياسي في الجزائر و معضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، أفريل 2011.

12 . (زياني) صالح،" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، مجلة المفكر. العدد الرابع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

13 . (سويقات) أحمد،" التجربة الحزبية في الجزائر(1962ـ 2004)"، مجلة الباحث. العدد 04، جامعة ورقلة،2006.

14 . (علواش) فريد،" المجلس الدستوري الجزائري(التنظيم و الاختصاصات)" ،مجلة المنتدى القانوني. العدد05، جامعة محمد خيضر بسكرة.

15. (غربي) محمد،" الديمقراطية و الحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية"، دفاتر السياسة و القانون. عدد خاص، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أفريل 2011.

16.(قسمية) منوبية،(بركات) نوال،" تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة الفساد صحيفة الشروق اليومي(نموذجا)"، مجلة الدراسات و البحوث الجامعية. العدد الأول، جامعة الوادي، سبتمبر 2013.

17 . (كاظم كاطع) سناء ،"المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائري و جدلية العلاقة مع النظام السياسي"، دراسات دولية. العدد الخامس و الأربعون.

18 . (مباركية) منير،" علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية"، دفاتر السياسية و القانون . عدد خاص جامعة عنابة ،أفريل 2011.

19 . (مظلوم) محمد جمال، نشوة نشأت عبد المنعم،" الفساد..... الأسباب و التداعيات و طرق المعالجة"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية .العدد 32، 2000.

20 . (مزياني) فريدة،" الرقابة على العملية الانتخابية" ، مجلة المفكر. العدد الخامس ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

21 . (مفتاح) عبد الجليل، "البيئة الدستورية و القانونية للنظام الانتخابي الجزائري"، الاجتهاد القضائي. العدد الرابع ، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

22. (مقري) عبد الرزاق،" التحول الديمقراطي في الجزائر"، رؤية ميدانية.

ج . الوثائق الرسمية:

1 . القانون رقم16-01 المؤرخ في 06 مارس سنة 2016 (ج. ر14لـ 07 مارس2016) المبادرة بمشروع تعديل الدستور.

2 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الانتخابات، 2012.

3 . قانون رقم06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

4. حركة مجتمع السلم، أوراق حركة مجتمع السلم. (البرنامج السياسي، القانون الأساسي، النظام الداخلي)، 2013-2018.

ح . الدراسات غير منشـورة:

1 . (البار) أمين،" دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية(دراسة حالة الجزائر 1997 2007)"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2011).

2 . (الغول) وهيبة،"الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في المسار و التداعيات"، مذكرة الماستر.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014).

3 . (بقدي) كريمة، "الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا(دراسة حالة الجزائر)"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012).

4 .(بكوش) مليكة،" جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد و مكافحته"، رسالة الماجستير.(قسم القانون الخاص. كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013).

5 .(بلزرق) أمال،" الفساد في الإدارة المحلية و طرق معالجته"، مذكرة الماستر.(قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015).

6 .(بن أحمد) نادية،" تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013).

7 . (بن سليمان) عمر،" تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر 1989/ 2012"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، نوفمبر 2013).

8 .(بن سيدي) إبراهيم وفاء،" المعارضة السياسية في الجزائر(دراسة حالة حركة مجتمع السلم 2012 2015)"، مذكرة الماستر.(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015).

9 .(بن محمود) بوزيد، "الضمانات القانونية لانتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر"، رسالة الماجستير، (قسم الحقوق.كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2013).

10 . (بن يمينة) يحي،" السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر(شباب مدينة وهران نموذجا)"، رسالة الماجستير.(قسم علم الاجتماع. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2014).

11 . (بوسالم) دنيا، "الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في ظل دستور 1996"، رسالة الماجستير. قسم (القانون العام. كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، 2007).

12 . (بوضياف) محمد،" مستقبل النظام السياسي الجزائري" ،أطروحة الدكتوراه.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2008).

13 . (بونوة) نادية،" دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة(دراسة حالة الجزائر 1989/ 2009)،" رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010).

14 .(توازي) خالد،" الظاهرة الحزبية في الجزائر"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2006).

15 . (حاحة) عبد العالي،" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" ،أطروحة الدكتوراه.(قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013).

16 . (حبة) عفاف،" التعددية الحزبية و النظام الانتخابي(دراسة حالة الجزائر)" ، رسالة الماجستير. فرع قانون عام. قسم العلوم القانونية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004).

17 . (خلاف) وليد،" دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010).

18 .(رزاق) لحسن،" الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة(دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر و الشروق اليومي)"، رسالة الماجستير.(قسم علوم الإعلام و الاتصال. كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة، 2010).

19. (رزيق) نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي(المشكلات و الآفاق)"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009).

20. (سليماني) محمد،" مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة(نموذج حركة حمس الجزائرية)"،رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013).

21 . (زعاطشي) حميد،" المعارضة البرلمانية و التحول الديمقراطي في العالم العربي (دراسة مقارنة بين الجزائر و الكويت 1990/ 2006"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009).

22 .(زغرات) مهدي،" دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر"، مذكرة الماستر.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014).

23 .(ضمبري) عزيزة،" الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008).

24 . (طيلب) أحمد،" دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر(دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي)"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة يوسف بن خدة، 2007).

25 . (عاشور) طارق،" تطور العلاقة بين الحكومة و البرلمان في النظام السياسي الجزائري 1979/ 2007"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009).

26 . (فتاح) كمال،" دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية(دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر)"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران، 2012).

27 .(فرج) شعبان،" الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر(دراسة حالة الجزائر2010/2000)"، أطروحة الدكتوراه.(قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2012).

28 .(لرقم) رشيد، " النظم الانتخابية و أثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر" ، رسالة الماجستير.(قسم القانون. كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة ،2006).

29 .(لعبادي) إسماعيل،" أثر التعددية الحزبية على البلدية في الجزائر"، رسالة الماجستير.(قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005).

30 . (لونيس) فارس،" سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989/ 2012"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2013).

31 .(مبحوح) وائل المنسي عبد الحميد، " المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية(حماس 1994/ 2006، دراسة تحليلية)"، رسالة الماجستير.(برنامج دراسات الشرق الأوسط. كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر بغزة ،2010).

32 .(معاوي) وفاء،" الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر"، رسالة الماجستير.(قسم العلوم السياسية.كلية الحقوق، جامع الحاج لخضر باتنة،2010).

33 . (عباسي) سهام،" ضمانات وآليات حماية حق المرشح في المواثيق الدولية و المنظومة التشريعية الجزائرية"، رسالة الماجستير.(قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014).

34 .(عبد المؤمن) عبد الوهاب،" النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري"، رسالة الماجستير.(كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة،2007).

35. (مرزود) حسين، "الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر 1989/ 2010"، أطروحة الدكتوراه.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3 ، 2012).

36.(معبود) مريم ،" المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب"، رسالة الماجستير.(قسم علم الاجتماع .كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة سطيف2 ،2014).

37 .(نويزي) وفاء،" الإشراف القضائي على العملية الانتخابية في الجزائر" ،مذكرة الماستر.(قسم الحقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013).

38 .(ورشاني) شهيناز، " الحكم الراشد و متطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر"، مذكرة الماستر. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015).

خ . المقابلات:

1 . مقابلة مع:(قرباز) تومي، رئيس حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة، السبت 2016/02/13، من الساعة 09:00 إلى غاية الساعة 09:30.

2 . مقابلة مع:(موسي) عمار، نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي، السبت 2016/2/13، من الساعة 09:40 إلى غاية الساعة 10:00.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقـدمــة ..... أ.....

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية حول محددات الدراسة ..... 13.....

المبحث الأول : البنية المفاهيمية للمعارضة السياسية ..... 15.....

المطلب الأول: تعريف المعارضة السياسية ..... 19.....

المطلب الثاني: نشأة وتطور المعارضة السياسية ..... 24.....

المطلب الثالث: أنواع المعارضة السياسية ..... 26.....

المطلب الرابع: أهداف المعارضة السياسية: ..... 34.....

المبحث الثاني: دراسة مفاهيمية حول الفساد السياسي ..... 36.....

المطلب الأول: تعريف الفساد السياسي ..... 36.....

المطلب الثاني: البعد التاريخي للفساد وتطوره ..... 46.....

المطلب الثالث: أنواع الفساد السياسي ..... 53.....

المطلب الرابع: أسباب و مظاهر الفساد السياسي ..... 66.....

المبحث الثالث: أهم المقاربات المفسرة لدور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي .74.....

المطلب الأول: مقاربة التحديث و التنمية السياسية ..... 74.....

المطلب الثاني: مقاربة النخبة ..... 75.....

المطلب الثالث: مقاربة التطور السياسي ..... 78.....

المطلب الرابع: مقاربة الحكم الراشد ..... 81.....

خلاصة الفصل الأول ..... 86.....

الفصل الثاني: واقع وتحديات المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي في الجزائر .88.....

المبحث الأول: شكل المعارضة السياسية في الجزائر ..... 89.....

المطلب الأول: المعارضة السياسية خلال الأحادية الحزبية ..... 89.....

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: المعارضة السياسية خلال التعددية الحزبية .....92.....

المطلب الثالث: خصائص المعارضة السياسية في الجزائر .....100.....

المطلب الرابع: أهداف المعارضة السياسية في الجزائر .....102.....

المبحث الثاني: آليات المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي في الجزائر .104.....

المطلب الأول: تفعيل قواعد الحكم الديمقراطي. .....104.....

المطلب الثاني: تجسيد وظائف الأحزاب السياسية .....107.....

المطلب الثالث: الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة .....109.....

المطلب الرابع: شفافية المجلس الدستوري و الصحف المكتوبة. ...111.....

المبحث الثالث: مكافحة الجرائم التي تقع في العملية الانتخابية في الجزائر .113.....

المطلب الأول: دور الدولة و مؤسساتها .....114.....

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص .....127.....

المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني و العملية الانتخابية .....129.....

خلاصة الفصل الثاني .....132.....

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لحركة مجتمع السلم لولاية بسكرة أنموذجا .133.....

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم بسكرة .....134.....

المطلب الأول: نشأة و تطور حركة مجتمع السلم .....134.....

المطلب الثاني: مبادئ و أهداف حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة. .140.....

المطلب الثالث: انتشار وتكوين حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة ...143.....

المبحث الثاني: دور حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي لولاية بسكرة .152.....

المطلب الأول : تفعيل الجهاز البيروقراطي .....152.....

المطلب الثاني: التعاون مع الصحافة المكتوبة .....154.....

المطلب الثالث: تشكيل لجنة وطنية مستقلة لمراقبة الانتخابات ....155.....

المبحث الثالث: أهم الصعوبات التي تعرقل حركة مجتمع السلم لمكافحة الفساد السياسي محليا .161

فهرس المحتويات

المطلب الأول: عراقيل إدارية و سياسية ..... 161.....

المطلب الثاني: عراقيل اجتماعية ..... 164.....

المطلب الثالث: عراقيل إعلامية ..... 165.....

المبحث الرابع : دراسة تقييمية لدور و أداء حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي محليا .167

المطلب الأول: أهم عوامل نجاح حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي محليا .167....

المطلب الثاني: أهم مظاهر التراجع و الضعف لحركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي محليا

.....169.....

المطلب الثالث : أهم السيناريوهات المتاحة لتفعيل دور حركة مجتمع السلم في مكافحة الفساد السياسي محليا. ..... 171.....

خـلاصة الفصل الثالث ..... 177.....

الخـــاتمة ..... 179.....

أشكال وجداول ..... 184.....

ملاحق ..... 186.....

قائمة المراجع ..... 193.....

فهرس المحتويات .....

ملخص الدراسة .....

ملخص الدراسة

يقال بأن السياسة هي من يحصل على ماذا ؟ متى ؟ و أين ؟ وكيف ؟

- ✓ من خلال هذا الطرح فموضوع السياسة هو جزء يشمل الكل؛ للتحكم بزمام السياسة سواء من طرف السلطة أو المعارضة.
- ✓ يفرض التحلي دوما بأخلاقيات المهنة، و العمل الجاد وفق ما نصت عليه مصادر التشريع الإسلامي التي هي منهجنا والسبيل إلى هدانا أولا، ثم الكسب و العمل على معايير الحكم الراشد مبادئ الديمقراطية ثانيا.
- ✓ تستطيع المعارضة السياسية بقوة القانون الذي منح لها ممارسة الدور الرقابي للحكومة و استتباب الأمن و الاستقرار للفرد و المجتمع.
- ✓ تعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص و الدولة ثلاثية الحكم الراشد ، للقضاء على الفساد السياسي الذي يعد أخطر أنواع الفساد لقربه من النظام السياسي و الذي يهدد استقرار و بقاء هذا الأخير و يعيق عجلة التنمية و الاستثمار و القيم المجتمعية.

تم بفضل الله و بحمده

هذا فإن أصبت

فمن الله تعالى

و إن أخطأت

فمن نفسي

ومن الشيطان الرجيم

والله ولي التوفيق

و الحمد لله رب العالمين